وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

محافظة البحيرة

المراجعة الطوعية المحلية

محافظة البحيرة

أهداف التنمية المستدامة

المحتويات

الكلمات الافتتاحية ٢

مقدمة ٧

حقائق وأرقام ٨

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية ٩

الترتيبات المؤسسية والمالية ١٤

التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة ١٨

المحور الأول: البشر ١٨

المحور الثاني: الكوكب ٤٢

المحور الثالث: الازدهار ٥٨

المحور الرابع: السلام ٧٨

المحور الخامس: الشراكة ٨٤

أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩٠

المراجع ٩٢

الملاحق ٩٤

جميع الحقوق محفوظة ©٢٠٢٣
حقوق النسخ ©وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، محافظة البحيرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

الآراء والتحليلات الواردة في هذه المطبوعة لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء مجلسها التنفيذي، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم تصميم التقرير بواسطة وكالة لاجاسو

الكلمة الافتتاحية

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

يُعـدُّ تحقيـقُ التنميـة الشـاملة والمسـتدامة عمليـةً متواصلـة وتشـاركية، تقتضـي اتبـاع أفضـل الآليـات وأنجحهـا فـي سـبيل حشـد الجهـود وتضافرهـا، وتعظيـم الاسـتفادة مـن كافـة المـوارد المتاحـة؛ خصوصـا فـي ظـل مـا يشـهده العالـم مـن تحديات فرضتها ظـروف اسـتثنائية وأزمـات صحية واقتصاديـة واجتماعيـة وجيوسياسـية غيـر مسـبوقة، باتـت تعرقـل مسـيرة الـدول نحـو تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة وأجنـدة ٢٠٣٠.

لذلك، أصبحت كافة الدول في أشد الاحتياج- أكثر من أي وقت مضى لمتابعة تنفيذ خُطـط التنمية المسـتدامة على مسـتوى الحكومـات المحليـة؛ لضَمـان المشـاركة الفاعلـة مـن قِبَـل المحليات في عملية التخطيط التنموي، ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، وفقًا لنهج "من القاعـدة إلى القمـة" الـذي يسـاعد فـي دفـع مسـارات التنميـة وتحديـد الفجـوات التنمويـة، ويسـهم فـي زيـادة الوعـي المحلي بالفـرص المتاحـة والتحديـات التنمويـة، أخـذًا في الاعتبـار خصائـص كل إقليـم ومزاياه.

لـم تكـن مصـر بمعـزل عـن هـذا المشـهد؛ بـل جـاءت فـي طليعـة الـدول التـي أخـذت بزمـام المبـادرة فـي التوجـه نحـو التوطيـن المحلـي لأهـداف التنميـة المسـتدامة لمـا لهـا مـن أثـر داعـم فـي تحقيـق النمـو الاحتوائـي والمسـتدام والتنميـة الإقليميـة المتوازنـة باعتبارهمـا مـن الركائـز الأساسـية للأجنـدة الوطنيـة للتنمية المسـتدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. إذ تواصل الدولة المصرية جهودهـا بالتعـاون مـع جميـع شـركاء التنميـة، لوضـع وتنفيـذ سياسات قائمة على الأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منها على سـبيل المثـال لا الحصـر: المعادلـة التمويليـة لتوزيـع الاسـتثمارات العامـة على المحافظـات، وتقاريـر توطيـن أهـداف التنميـة المسـتدامة علـى مسـتوى المحافظـات، ومؤشـر تنافسية المحافظات المصرية، والمبادرة الرئاسة حياة كريمة.

على المسـتوى العالمي، تحـرص مصـر دائمًـا على المشـاركة الفاعلـة فـي كافـة مبـادرات التنميـة، مـن واقـع مسـئوليتها وحرصهـا الدائم على التعـاون مـع كافـة أطـراف المجتمـع الدولي تجاه قضايا التنمية العالمية والإقليمية وتبادل الخبـرات والتجـارب الناجحـة فـي هـذا المجـال، لذلـك تلتـزم الدولـة المصريـة بتقديـم مراجعـات طوعيـة وطنيـة بشـكل مسـتمر إلى المنتـدى السياسـي رفيـع المسـتوى، حـول مـدى التقـدم المُحـرز في تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة في مصـر والتحديـات التي تعـوق المسـيرة التنمويـة، إذ جـاءت مصـر فـي عـام ٢٠٢١، مـن بيـن ١٠ دول فقـط علـى مسـتوى العالـم تتقـدم بمراجعتهـا الطوعيـة الثالثـة، وكانـت قـد تقدمـت بمراجعـات وطنيـة طوعيـة فـي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، وامتـدادًا لهـذا العمـل واتسـاقًا مـع التوجّـه لتوطيـن أهـداف التنميـة علـى المسـتوى المحلي، تسـعى مصـر إلـى تقديـم مراجعـات طوعيـة محليـة علـى مسـتوى المحافظـات التـي سـتساعد الحكومـات المحليـة علـى مشـاركة التَقـدُم والتجـارب وأفضـل الممارسـات بشـأن أهـداف التنميـة المسـتدامة.

تُعَـد المراجعـة الطوعيـة المحليـة أداة تسـمح للمحافظـات بمتابعـة وتقييـم مـدى تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة الأمميـة علـى مسـتوى المحافظـة، باسـتخدام منهجيـة قائمـة على الأدلـة، للتعـرف على الفـرص المُتاحـة وكـذا التحديـات التي تواجـه مسـيرتها نحـو التنميـة المسـتدامة؛ بمـا يمكّـن المحافظـات مـن وضـع خططهـا التنمويـة بصـورة متكاملـة تأخـذ في اعتبارهـا كافـة جوانـب التنميـة المسـتدامة بنـاءً على أحـدث البيانـات المتاحـة. بالإضافـة إلى مـا توفـره عمليـة إعـداد المراجعـة الطوعيـة المحليـة مـن فرصـة ملائمـة لرفـع الوعـي بالتنميـة المسـتدامة وبنـاء قـدرات الكـوادر المحليـة فيمـا يتعلـق بجمـع البيانـات وتحليلها.

وفـي هـذا الإطـار، قامـت وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة بالتواصـل مـع كافـة المحافظـات المصريـة لاسـتطلاع رغبتهـا فـي إعـداد مراجعـات طوعيـة خاصـة بـكل منهـا، وبدعـم مـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، تـم التعـاون مـع خبـراء مسـتقلين في وضـع خطـة عمـل تنفيذيـة واضحـة للعمـل مـع المحافظـات الراغبـة فـي إنجـاز هـذا العمـل المهـم. على ضـوء ذلـك اُختيـرت محافظـات المرحلـة الأولـى (البحيـرة- بورسـعيد- الفيـوم) وفقًـا لعـدد مـن المعاييـر الموضوعيـة مـن بينهـا مـدى جاهزية المحافظـة لإعـداد المراجعـة الطوعيـة ورؤيـة المحافظـة حـول كيفيـة الاسـتفادة مـن المراجعـة، وكـذا التـوازن في التوزيـع الجغرافي لرصد التقدم في سـبيل تحقيـق التنميـة المسـتدامة علـى المسـتوى المحلي.

وجـرى التعـاون مـع محافظـة البحيـرة لإعـداد المراجعـة الطوعيـة المحليـة الخاصـة بهـا مـن خـلال عقـد مجموعـة مـن ورش العمـل اسـتهدفت بنـاء القـدرات وجمـع البيانـات، بالإضافـة إلـى تبنـي نهـج تشـاركي يجمـع أصحـاب المصلحـة وشـركاء التنميـة المحليين، حيـث شـارك في ورش العمـل التنفيذيـون مـن ديـوان عـام المحافظـة والمراكـز والمـدن التابعـة لهـا إلـى جانـب ممثلـي المديريـات الخدميـة والشـركات القابضـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي والبرلمـان والجامعـات والمؤسسـات البحثيـة ومنظمـات المـرأة بالمحافظـة. ومـن ثـم، قامـت المحافظـة بإعـداد مسـودة المراجعـة وتمـت مناقشـتها مـع كافـة أصحـاب المصلحـة المحلييـن، وكذلـك مراجعتهـا مـن قبـل وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة، انتهـاءً بإعـداد النسـخة النهائيـة مـن المراجعـة الطوعيـة المحليـة لمحافظـة البحيـرة.

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أشارك في تقديم "المراجعة الطوعية المحلية الأولى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة البحيرة" التي تُعد نتاجًا لعمل دءوب وشراكة تنموية نعتز بها بين المحافظة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعد كل ذلك تجسيدًا للنهج التشاركي الذي تحرص عليه الدولة المصرية، فهذا النهج يضمن - كما نؤكد دائماً- توافر المسئولية الجماعية لتحقيق التنمية، ويضمن كذلك حشد وتضافر كافة الجهود والموارد والأفكار التي تعزز جهود الدولة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي نتطلع إليها جميعًا، فالجميع شركاء في هذا الوطن في عملية التنمية وتحدياتها، والجميع شركاء أيضًا في جني ثمار هذه التنمية وعوائدها.

وفي الختام، يطيب لي أن أسجل بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتميز، وأخص بالشكر محافظة البحيرة التي لم تدخر جهدًا للخروج بهذه المراجعة على النحو الأمثل، والشكر موصول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دعم هذا المشروع الحيوي منذ البداية. ونتطلع إلى مواصلة جهود جميع الجهات التنفيذية بالمحافظة للاستفادة من نتائج هذه المراجعة الطوعية المحلية وترجمتها إلى خُطط عمل وسياسات واضحة من شأنها تسريع تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. وكذلك، العمل على نقل الخبرات وأفضل الممارسات في عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية إلى المحافظات التي تعتزم إعداد مراجعاتها الطوعية المحلية خلال السنوات القادمة، مع الاستعداد في الوقت ذاته لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين مصر ومختلف دول العالم في مجال التوطين المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فنحن لدينا إيمانٌ راسخٌ بأن الشراكة والتعاون التنموي بين كافة الدول، في إطار المسئولية الجماعية، هو السبيل لمستقبل أفضل لشعوب العالم أجمع.

د. هالة السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الكلمة الافتتاحية

محافظة البحيرة

إن مفهوم التنمية المستدامة معني بالحفاظ على موارد البلاد وخيراتها لمستقبل أفضل وضمان استفادة الأجيال المتعاقبة من الموارد الطبيعية وكذلك نواتج التنمية .. ولقد حرصت جمهورية مصر العربية على تضمين ذلك فى رؤيتها الشاملة ٢٠٣٠ ، حيث يُعد الهدف الأسمى لأى دولة متقدمة ومتحضرة هو تحقيق حياة كريمة لمواطنيها من خلال توفير جودة في الخدمات المقدمة لهم لتحقيق هذا الهدف .. ومن هذا المنطلق جاءت توجيهات فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسى - رئيس الجمهورية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لوضع " رؤية مصر ٢٠٣٠ " وهى أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فى كل المجالات ، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة وتستند تلك الرؤية على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة" وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وأيضاً تستند على مبدأ (عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب).

وبناءً على ذلك فقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ومركز بصيرة للرأي تقريراً حول توطين أهداف التنمية المستدامة لكل محافظة من خلال توفير بيانات محددة توضح حالة كل محافظة ووفقاً لهذه المؤشرات مع سرعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتحديد الأولويات الرئيسية ورصد الفرص المتاحة وتحديد الفئات المستهدفة ، وذلك بالتزامن مع ربط الخطط الاستثمارية للمحافظات بمفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة.

وإستكمالاً لهذا النهج فقد كرست محافظة البحيرة وأجهزتها التنفيذية كل جهودها لوضع استراتيجيتها ورؤيتها الخاصة والمنبثقة بطبيعتها من الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وذلك بهدف إضافة تنوع لبيئة العمل بالمحافظة (حيث أنها تُصنف على أنها محافظة زراعية فى المقام الأول) ، وكذا العمل على تقليص الفجوات التنموية وعرض الفرص الاستثمارية المتنوعة التى تحظى بها المحافظة من أجل جذب مزيد من الاستثمارات والمستثمرين لإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية على الأرض يمكن تقييمها وقياس أثرها في المجتمع المحلي بالمحافظة وتضع في أولوياتها الرصد الفعلي الحديث بإستمرار لفرص الاستثمار المتنوعة.

ولذلك حرصت المحافظة على تبسيط المفهوم وإعداد دورات تدريبية للمعنيين بذلك لمساعدة القائمين بإعداد الخطة الإستثمارية على فهم واستيعاب هذا المفهوم الشامل وتطبيقها على أرض الواقع.

إن رؤية البحيرة ٢٠٣٠ هي فرصة حقيقية لوضع منصة الإستثمار شديدة الثراء والمتنوعة في الوقت ذاته على الإنترنت أمام رجال الأعمال المصريين والعرب والأجانب بطريقة إحترافية ومهنية وفقاً للأساليب الترويجية والتسويقية المعترف بها عالمياً - وتعكس في نفس الوقت الواقع الاستثماري المتنوع وهي تمثل دعوة صريحة لجهات التمويل الدولية لكي تسهم فى تمويل وتنفيذ هذه المشروعات التي تعكس ثراء وتنوع كبير وغني بالموارد تنفرد بها المحافظة عن باقي محافظات مصر قاطبة ويجب ان يأخذ حقه في الترويج وهو مسعى هام تقوم به المحافظة من خلال مكتب المستثمرين - سعياً لأن تأخذ محافظة البحيرة مكانتها التي تستحقها على خريطة الإستثمار وزيادة المشروعات المنفذة بها.

إذ يؤكد التفكير الإستراتيجي المستدام على أهمية التعامل مع الموارد المتاحة في المحافظة بشكل عادل يضمن الحفاظ على استدامتها من أجل الأجيال القادمة يجعلنا نعمل بجد واجتهاد لتحقيق رؤية البحيرة ٢٠٣٠ عبر آلية علمية وعملية تطبيقية تضمن مشاركة كافة أطياف المجتمع من أجهزة تنفيذية وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدنى ومواطنين معنيين بالقضية من أجل أن يعم الرخاء ويشعر به المواطن البسيط ، وهو محور التنمية فى هذا الوطن ومن أجل خلق مزيد من فرص العمل للشباب وتحسين نوعية الحياة وتحقيق نمو وازدهار اقتصادي يتسق مع مسعى المحافظة لتكون في موقع الصدارة إقتصادياً وتنموياً وإجتماعياً بين محافظات مصر ، وهو ما نسعى إليه جميعاً عبر خطط عمل يمكن تقييمها وتقويمها بأسلوب علمى يمكن من خلاله قياس أثر هذه المشروعات على تحسين نوعية الحياة للمواطنين فى ربوع محافظة البحيرة.

وأخيراً: فإن أهمية صياغة التقرير بالنسبة للمحافظة هي بمثابة تمهيد البيئة الخصبة لرفع جودة الخدمات التي تقدم بالمحافظة، وتقييم لأداء المحافظة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بها وتحديد عوامل النجاح والفرص والتحديات التي تواجه المحافظة في توطين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها بالإضافة إلي إتاحة فرصة للتكامل والتوأمة مع كافة دول العالم وتحقيق التبادل الثقافي والاقتصادي والعلمي، فضلا عن تبادل الخبرات وتطوير قدرات المحافظة التنموية وزيادة مخصصاتها الاستثمارية وتوفير التمويل اللازم للتوسع في إقامة المشروعات التنموية والخدمية.

د. نهال بلبع
نائب محافظ البحيرة

الكلمة الافتتاحية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إذ نصل اليوم إلى منتصف السعي نحو تحقيق رؤية المستقبل التي توافقت حولها الدول الأعضاء الأمم المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة وغايتها المئة وتسعة وستون نجد أن نهاية الطريق لتحقيق هذه الأهداف ما زالت بعيدة. فقد تأثرت مسارات التنمية سلبا، لا سيما في الدول النامية جراء المخاطر والأزمات التي واجهها العالم مؤخرا - ومازال يواجهها حتى اليوم- من أزمات اقتصادية متفاقمة على خلفية حرب أوكرانيا وجائحة كوفيد ١٩ وتبعات التغير المناخي. فرأينا مؤشر التنمية البشرية يتراجع عالمياً لمدة عامين متتاليين لأول مرة منذ ٣٠ عاما.

ومع ذلك، تظل خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أفضل بوصلة لدينا نحو المستقبل، إذ تتصدي لأهم التحديات التي تواجه رفاه البشر مثل الصحة والفقر والنمو الاقتصادي والعمل المناخي والقدرة على الصمود. ويتطلب استعادة المسار الصحيح لتحقيق الأهداف جهدا غير مسبوق من جميع أطياف المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية التوطين المحلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز دور السلطات المحلية والمجتمع المدني في تسريع وتيرة التنمية وتصحيح المسار حتى لا يخلف ركب التنمية أحد في الوراء في أي مكان.

وسواء كنا نتحدث عن المدن الكبيرة أو القرى الصغيرة، فدور أجهزة الحكم المحلي لا غنى عنه في تحديد وتحقيق أولويات التنمية، حيث انها الأقرب للمواطنين والأقدر على فهم احتياجاتهم. وتتعدد أدوار أجهزة الحكم المحلي بين تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية وتطوير البنى التحتية لتعزيز المشاركة المجتمعية، كونها حلقة الوصل الأهم بين الحكومة المركزية والمواطنين.

وفي عشرات الدول في جميع أنحاء العالم، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة الفعالة لأجهزة الحكم المحلي في آليات التخطيط والمتابعة، وفي تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات مواطنيها، وذلك في إطار سعي العديد من البلدان لتوطين أهداف التنمية المستدامة محليا، وتعد مصر من أوائل دول التي انتهجت نهج التوطين المحلي والذي تزداد أهمية اليوم مع تزايد طموحات التنمية والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

ولا ينطبق المبدأ المحوري في خطة عام ٢٠٣٠ والذي يتعهد "بضمان ألا يخلف ركب التنمية أحدا في الوراء" على الأفراد فحسب، ولكنه يشمل أيضا على المناطق الجغرافية، حيث لا ينبغي ترك أي قرية أو منطقة تتخلف عن ركب التنمية.

والأهم من ذلك أن المؤشرات الـ ٢٣١ التي تم تطويرها لأهداف التنمية المستدامة تمكّن من القياس الكمي والرصد على المستوى المحلي، حيث أن ١١٠ من أصل ١٦٩ غاية من الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة تتطلب قياسات وإجراءات للمتابعة على المستوى المحلي.

ومن هنا، يتضح أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق ما لم تهتم خطط تنفيذها بالعمل على المستوى المحلي.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات كبيرة نحو التنمية المحلية المتكاملة من خلال مبادرات واسعة النطاق مثل المبادرة الوطنية "حياة كريمة"، والتي تعد فرصة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على القرى الأكثر فقراً وتلك الأكثر تخلفاً عن الركب. ومن هنا، تقدم المراجعات الطوعية المحلية فرصة كبيرة للمحافظات لرصد التقدم المحرز وإشراك المواطنين في تحديد الأهداف ومتابعة نتائج الإجراءات المحلية.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ محافظة البحيرة على تقييمها المفصل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أود أن أثني على كافة فئات المجتمع من أصحاب المصلحة بمحافظة البحيرة الذين اجتمعوا حتى يضعوا مخطط عمل تنفيذي للسنوات المتبقية من السعي لتحقيق الأهداف، يضرب مثلا رائعا لما يمكن أن يحققه الإبداع المحلي المتكامل ولإدراج وجهات نظر متنوعة في المناقشات بما يعزز دور المراجعات الطوعية المحلية (VLR) ومسارات العمل المستقبلي الذي يتلوها في ضمان عدم ترك أحداً خلف الركب.

ولا يزال أمامنا وقت كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن في عالم يسوده عدم اليقين ينبغي أن نتبع نهجًا شاملًا، وجامعًا، وطموحًا، وقائمًا على الأدلة في سعينا لتحقيق الأهداف، ولذلك لم يكن العمل على المستوى المحلي أكثر أهمية مما هو عليه اليوم. فمن خلال الاستمرار في العمل معًا عن كثب مع المجتمعات المحلية، تملأني الثقة في قدرتنا على تحقيق أهدافنا.

أليساندرو فراكاسيتي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

تأتي المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة البحيرة ضمن سلسلة من الجهود التي تستهدف معرفة الفجوات التنموية بين الواقع الحالي وأهداف التنمية المستدامة المتوقع تحقيقها ببلوغ عام ٢٠٣٠، وخلق إطار عمل تنموي محلي يجمع كل أطراف التنمية المستدامة في إطار وثيقة واحدة متفق عليها لتكون المظلة التخطيطية للمشروعات والعمل التنموي المحلي المشترك من قبل مختلف الفاعلين والشركاء المحليين والدوليين. كما تأتي هذه المراجعة في إطار حرص الدولة المصرية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي ينعكس في صدور ثلاث تقارير للمراجعة الطوعية الوطنية تم تقديمها للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتقوم محافظة البحيرة بالمراجعة الطوعية في هذا الإطار بالإضافة إلى التزامها بتنفيذ إعلان المراجعات الطوعية المحلية الصادر في سبتمبر ٢٠١٩، وذلك بالتحالف بين مدينة نيويورك وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك إيماناً منها بأهمية توطين أهداف التنمية المستدامة لما لها من أثر تنموي إيجابي على المجتمع.

ولإحداث التوافق بين رؤيتها ورسالتها من جانب وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جانب آخر، وذلك في ظل إشكاليات وتحديات العمل التنموي المحلي في مصر. صاغت محافظة البحيرة رؤيتها في **"أن تصبح المحافظة ذات ميزة تنافسية محلياً وإقليمياً في جميع القطاعات؛ لخلق جيل قادر على العمل الجاد والنهوض بالحياة في المجتمع البحراوي"**. ولقد تم ترجمة رؤية المحافظة إلى رسالة محددة تتمثل في "محافظة البحيرة هي محافظة متميزة ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع قائم على المشاركة والعدالة، بحيث تستثمر كافة الإمكانيات المادية والبشرية بالمحافظة؛ لكي تحقق أهداف التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المواطن البحراوي في ظل وجود جهاز إداري ناجح وحوكمة رشيدة".

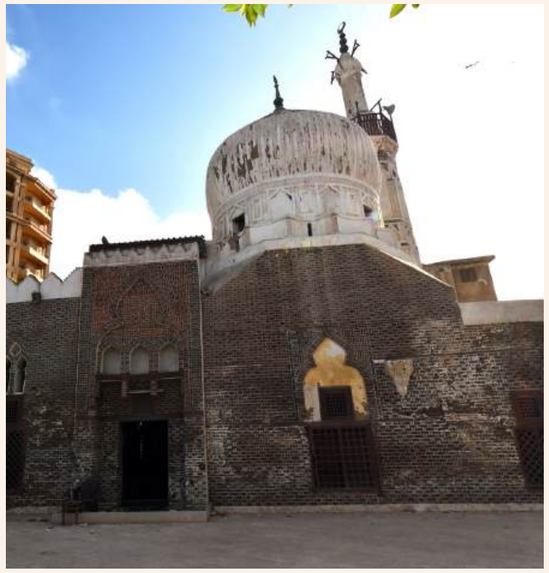

وفي ضوء الرؤية والرسالة السابقتان حاولت المحافظة جاهدة الإنخراط في مسيرة توطين أهداف التنمية المستدامة بهدف السير في ركب التقدم وتمهيد البيئة الخصبة لرفع جودة الخدمات التي تقدم للجمهور؛ لتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لمراكز المحافظة لتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي و المستدام، وكذا توفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع، فضلا عن المساهمة في زيادة الناتج القومي للمحافظة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية . متبنية في ذلك منهجية خماسية المحاور؛ تدور محاورها حول عناصر أو محاور فرعية متداخلة ؛ يدور المحور الأول منها حول الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، ويتمثل المحور الثاني في الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة بالمحافظة، ويتصل المحور الثالث بالأبعاد الاقتصادية للعمل التنموي المحلي، ويرتبط المحور الرابع بالأبعاد الإدارية والمؤسساتية للعمل التنموي المحلي، وأخيراً يدور المحور الخامس والأخير حول طبيعة الشراكات المنفذة للعمل التنموي المحلي.

ينقسم هذا التقرير إلى خمسة أقسام بخلاف الكلمة الافتتاحية والمقدمة والخاتمة؛ يدور القسم الأول حول حقائق وأرقام عن المحافظة، ويتعلق القسم الثاني بمنهجية إعداد التقرير والمراحل المختلفة التي مرت بها عملية إعداد المراجعة الطوعية المحلية للمحافظة، ويتناول القسم الثالث الترتيبات المؤسسية والمالية للعمل التنموي المحلي بالمحافظة، ويعرض القسم الرابع التقدم المحرز على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوصف كل هدف من الأهداف وتحليل أداء المحافظة على مستوى الهدف، وتوضيح أهم الجهود والآليات الحكومية المستخدمة لتحقيق الهدف، وعرض أهم الشراكات المتصلة بالهدف، وتوضيح أهم الجهود والآليات الحكومية المستخدمة لتحقيق الهدف، وعرض أهم الشراكات المتصلة بالهدف، وتوضيح أبرز التحديات المعرقلة للتقدم على مستوى كل هدف. ثم بعد ذلك يوضح القسم الخامس أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة البحيرة.

دار أوبرا دمنهور

حقائق وأرقام

إحدى محافظات
إقليم الإسكندرية
٣ محافظات
البحيرة - الإسكندرية - مطروح

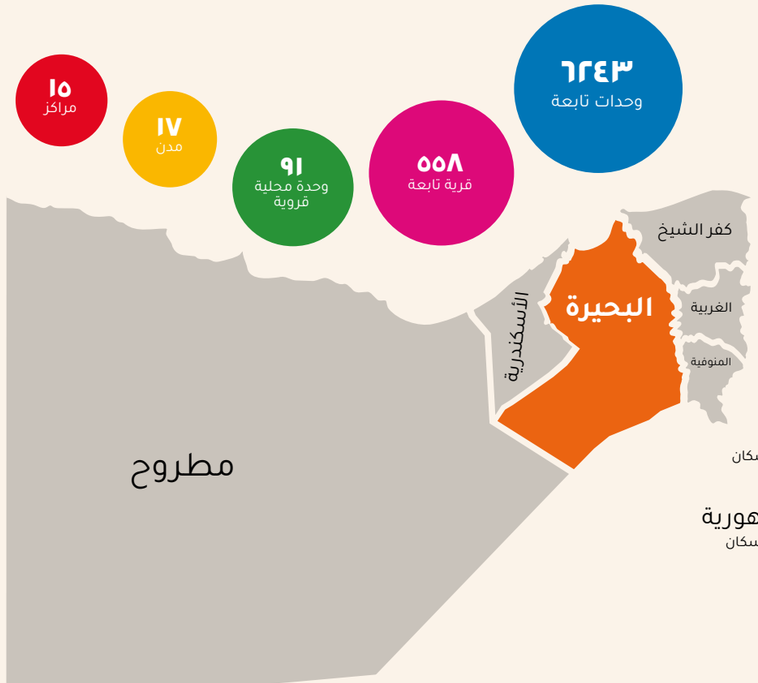

المساحة الكلية للمحافظة
٩.٨٣ ألف كم٢

عدد السكان
٦.٧ مليون نسمة

يبلغ معدل الزيادة الطبيعية بالمحافظة **١٥** لكل ألف من السكان

٦.٥٪ من إجمالي سكان الجمهورية
المرتبة الخامسة على مستوى الجمهورية من حيث عدد السكان

المرتبة الأولى في الزراعة

تبلغ المساحة المزروعة **٢.٢ مليون فدان**

القطن
الأرز
القمح
الخضر والفواكه

موقع متميز

وتعتبر محافظة البحيرة **نموذجاً لعبقرية الموقع الجغرافي**: حيث تتلاقى فيها ثلاثية البحر والنهر والصحراء فهي تقع غرب الدلتا، ويحُدها شمالاً البحر المتوسط وشرقاً فرع رشيد، وغرباً محافظة الإسكندرية، ومطروح في الجنوب الغربي، وفي الجنوب الشرقي محافظتا الجيزة والمنوفية.

المناطق الأثرية الهامة

رشيد
آثار إسلامية

وادي النطرون
آثار قبطية

إدفينا
آثار العصر الحديث

مسجد التوبة
آثار إسلامية

متحف رشيد
آثار إسلامية

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية

اعتمد إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية على نهج متكامل وتشاركي، يأخذ في اعتباره خصوصية السياق المحلي ومدى مواءمته لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، وذلك إيماناً من المحافظة بأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تضافر الجهود وترسيخ مبدأ المشاركة. إن إعداد التقارير على مستوى المحافظات يعد أمراً ضرورياً للتأكد من لحاق كل المحافظات بركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية، خاصة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد تم بناء المنهجية التي تم استخدامها في هذا التقرير وفق مكونات أداة التقييم المتكامل السريع "Rapid Integrated Assessment" والتي تم إعدادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف المساعدة في تحديد مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث اعتمد التقرير على هذه الأداة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمحافظة، وكيفية الربط بين الأهداف وبعضها البعض أخذاً في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ولقد تم الاعتماد على مكونات أداة التقييم المتكامل السريع لأن نتائج هذا التقرير - وفق عملية التحليل - ستكون موجهة بصورة كبيرة لتبني نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة من خلال تدخلات تنموية محددة تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة ببعضها البعض.

وخلال إعداد التقرير تم النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منطلق أنها أهداف مترابطة ومتشابكة وتؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض، ومن ثم: تم النظر إليها ضمن الإطار الأوسع والأشمل والذي يتضمن خمس محاور رئيسية، تحت كل محور منها مجموعة من الأهداف ذات الصلة. وهذه المحاور - كما هو موضح في الشكل التالي - هي البشر، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة:

الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة

وفي إطار الإعداد لتقرير المراجعة المحلية الطوعية قامت المحافظة بمراجعة الخبرات الدولية المتعلقة بإعداد تقارير المراجعات المحلية الطوعية، بما في ذلك الأدلة الاسترشادية لإعداد مثل هذه التقارير، والتي - وفقاً للخبرات الدولية - لا يوجد هيكل موحد لإعدادها وكل مستوى محلي يقوم بإعدادها وفقاً لسياقه. كما اعتمدت المحافظة على الإرشادات العامة لإعداد التقارير المحلية الطوعية والتي تم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ولقد هدفت مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على محتويات التقارير والمنهجيات التي تم استخدامها، وكيفية عرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، كما هدفت عملية مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على التحديات التي واجهت المستويات المحلية في الدول المختلفة أثناء إعداد مثل هذه التقارير، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذه المستويات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية التغلب عليها (**مرفق ا: المنهجية المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة المحلية الطوعية في التجارب الدولية مقارنة بمنهجية محافظة البحيرة**).

ومن ثمّ، اعتمدت محافظة البحيرة في منهجيتها على أربع مراحل أساسية، هي المرحلة التحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير، ومرحلة عرض التقرير ونشره. ويعكس الشكل التالي تفاصيل كل مرحلة من هذه المراحل:

عملية إعداد تقرير
المراجعة الطوعية المحلية

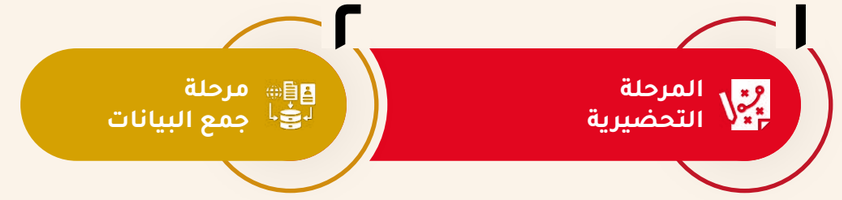

١. المرحلة التحضيرية

تتمثل المرحلة التحضيرية في تهيئة البيئة المناسبة لإعداد التقرير، واشتملت هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- **اختيار الجهة المسئولة عن إعداد التقرير:** قامت المحافظة بتحديد الجهة المسئولة عن إعداد التقرير، وهي وحدة التنمية المستدامة بديوان عام المحافظة، ولقد تم إنشاء هذه الوحدة ضمن توجه المحافظة بتعزيز التنمية المستدامة ودمجها في الخطط المحلية. - ولقد قامت الوحدة بالتعاون مع المكتب الفني للمحافظ بقيادة عملية إعداد التقرير، بالتنسيق مع المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة بالمحافظة، وما يتضمنه من أعضاء يمثلون أصحاب المصلحة المختلفين مثل المديريات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والقادة المحليين، والبرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقامت وحدة التنمية المستدامة بإعداد التقرير تحت الإشراف المباشر للمحافظ.

- **حشد أصحاب المصلحة:** قامت المحافظة بإعداد ورش عمل لأصحاب المصلحة المتمثلين في التنفيذيين من ممثلي ديوان عام المحافظة، والمراكز والمدن التابعة لها، وممثلي مديريات الخدمات، والشركات القابضة والتابعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمان، والجامعات، والجهات البحثية والأكاديمية، ومنظمات المرأة في المحافظة، وذلك بهدف التعريف بأهمية تقرير المراجعة المحلي الطوعي، والغرض منه، ومنهجية إعداده، وأهميته بالنسبة للمحافظة في تحديد الممارسات الناجحة، وتحديد الفجوات التنموية والتدخلات التنموية التي سوف تُسهم في سد مثل هذه الفجوات مستقبلاً وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

- **تحديد نطاق التقرير:** في ضوء الأولويات التنموية للمحافظة، قررت المحافظة أن تتماشى مع التقرير الوطني الطوعي الأخير في نطاقه، ومن ثمّ تغطية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر - إلا أنه تعذّر تغطية الهدف الرابع عشر والخاص بالحياة تحت الماء نظراً لضعف البيانات المتعلقة به. ولعلّ هذا الاختيار جاء في ضوء أن المحافظة تحتاج إلى التعرف على التقدم المحرز في كل الأهداف وليس أهداف بعينها باعتبار أن هذا التقرير هو أول تقرير محلي طوعي تعده المحافظة، وبالتالي؛ كان من الهام أن تحدد المحافظة الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بتنفيذ كل هدف من الأهداف مع مراعاة السياق المحلي، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة تتسم بطبيعتها بالتشابك فيما بينها، الأمر الذي يشجع على التعرف على التقدم المحرز في جميع الأهداف لأن التقدم في هدف واحد من الممكن أن يؤثر على أهداف أخرى. لقد قررت المحافظة التركيز على أهداف التنمية المستدامة كافة، وذلك بما يتماشى مع أولويات المحافظة المحلية، ووفقاً لخطتها التنموية.

٢. مرحلة جمع البيانات

اعتمدت المحافظة في إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية على المراجعة المكتبية والتقارير، البيانات الرسمية، بالإضافة إلى عقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية مع أصحاب المصلحة للتعرف على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت مرحلة جمع البيانات في التالي:

- **مراجعة التقارير الوطنية والمحلية:** قامت المحافظة بمراجعة تقارير المراجعة الطوعية، والمتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحافظة والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والموازنة المحلية للمحافظة.
- كما قام فريق العمل بالمحافظة بمراجعة التقارير المحلية الصادرة عن أداء المحافظة في مجموعة من القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والصادرة عن الجهات الأكاديمية والبحثية بالمحافظة، أو الجهات الدولية، أو غيرها من الجهات. فضلا عن الخبرة السابقة للمحافظة في إعداد التقرير الطوعي الأول للإجراءات التنفيذية بمحافظة البحيرة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وهدفت عملية المراجعة إلى تجميع البيانات المتعلقة بالمستويين القومي والمحلي ذات الصلة بإعداد التقرير.

- **مراجعة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بمراجعة أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على المقاصد المتعلقة بكل هدف، وتحديد المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ، أو بمعنى آخر المرتبطة بالعمليات التي تساعد في الوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المقاصد المتعلقة بالنتائج، والتي يتم تحقيقها بناءً على مدى التطور في تحقيق المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ. وهدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة، إلى التعمق في فهمها، واستخراج المؤشرات ذات الصلة بالمستويات المحلية، والأهداف ذات الصلة بالسياق المحلي للمحافظة، وحتى الأهداف ذات الصلة جزئياً بالمحافظة، والأهداف التي ليس لها صلة بالسياق المحلي للمحافظة. كما هدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة إلى تعميق فهم الروابط بين الأهداف المختلفة وانعكاساتها على السياسات والخطط المحلية. فعلى سبيل المثال؛

فإن المقصد ١-٢ "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقصد ١-٤ "ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠". ومن هنا: فإن السياسات المحلية المتعلقة بالفقر لابد وأن تكون مرتبطة بالسياسات المحلية ذات الصلة بالتعليم.

- **مراجعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بتحديد أعداد المقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة وتصنيفها وفقاً للمؤشرات والمقاصد المتعلقة بوسائل التنفيذ، والأخرى المتعلقة بالنتائج، وأيضاً قامت المحافظة بتحديد مدى تغطية المؤشرات على المستوى الوطني وفقاً لتقريري المراجعة الوطنية الطوعية في عامي ٢٠١٨، و٢٠٢١، بالإضافة إلى مدى تغطية المؤشرات على المستوى المحلي وفقاً لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف تقديم لمحة حول وضع بعض مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة. وهدفت هذه المراجعة إلى التعرف على المؤشرات المتاحة في التقارير الوطنية والمحلية ومدى بعدها عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما قامت المحافظة بمراجعة وتحديد المؤشرات ذات الصلة المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، وليست ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية، وذلك لضمان تقديم صورة متعمقة وشاملة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محافظة البحيرة.

- **عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية:** قامت المحافظة بإعداد أداة لجمع البيانات (**مرفق ٢: أداة جمع البيانات**)، وتم عقد ورش عمل لشرحها. كما قامت المحافظة بعقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية لجمع البيانات وفقاً لأداة جمع البيانات المستخدمة، والتي تتضمن الأهداف، والتعرف على الآليات المستخدمة من قبل المحافظة لتحقيق الأهداف، والجهات الشريكة في تنفيذ الأهداف، ونقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات الخاصة بكل هدف. كما هدفت ورش العمل والمجموعات البؤرية إلى التعرف على الفجوات التنموية ورؤية الجهات المختلفة في التغلب على هذه الفجوات. ولقد عقدت مجموعة بؤرية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وبحضور مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة (**مرفق ٣: أصحاب المصلحة المشاركين في المجموعات البؤرية**)

٣. مرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير

قامت المحافظة في ضوء البيانات التي تم تجميعها بتحليل هذه البيانات، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه المحافظة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولقد أخذت المحافظة في اعتبارها أثناء عملية تحليل البيانات، التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والربط بين المشروعات والسياسات المتعلقة بالمحافظة ومدى اتصالها بهدف واحد أو عدة أهداف. ولقد أفرزت عملية التحليل أهم المحاور الأساسية التي تركز عليها المحافظة، والتي ترتبط بأكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء عملية التحليل، قامت المحافظة بإعداد مسودة التقرير وعرضها على أصحاب المصلحة للتحقق من النتائج التي وصلت إليها المحافظة من خلال ورشة عمل حضرها مختلف أصحاب المصلحة مثل ممثلي المديريات، والجهات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، وغيرها من الجهات. ولقد قامت المحافظة باتخاذ الملاحظات الواردة في ورشة العمل في الاعتبار أثناء إعداد المسودة النهائية من التقرير.

٤. مرحلة عرض التقرير ونشره

بعد أن تمت موافقة المحافظ على التقرير، قامت المحافظة بعرض ملامح التقرير وأهم نتائجه على وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ثم على مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ثم تم نشره على الموقع الالكتروني للمحافظة، والموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

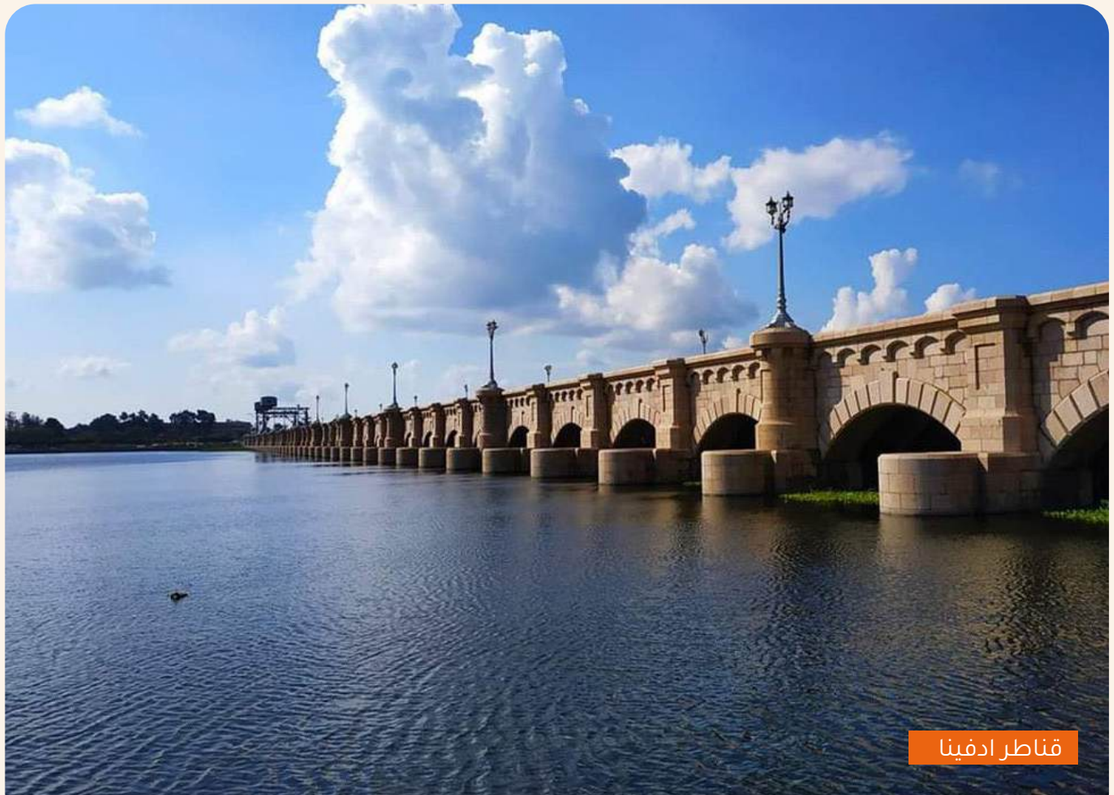
قناطر ادفينا

الترتيبات المؤسسية والمالية

يكفل الدستور المصري التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية، إيماناً بأهمية الدور الذي تلعبه المستويات المحلية في تحقيق التنمية. وينظم عمل الإدارة المحلية في مصر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين مثل قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري المحلي في مصر فتتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع: يتجسد **النوع الأول** في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق **النوع الثاني** بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس **النوع الثالث** إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة وتتمثل في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وأخيراً يُعرف **النوع الرابع** بالوحدات القاعدية المحلية، وهي الكيانات الأدنى من مستوى الوحدة المحلية القروية.

وتتنوع الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر ما بين المجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمجالس المحلية. كما يأتي التخطيط في النظام المحلي ليركز على مستويين أساسيين، الأول هو التخطيط الإقليمي والثاني هو التخطيط على مستوى الوحدات المحلية (**مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر**).

١) التقسيم الإداري لمحافظة البحيرة: بتطبيق التنظيم الإداري المحلي على محافظة البحيرة: يتضح أن الوحدات المحلية التي تندرج تحت وحدات النوع الأول - التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل - تنقسم إلى (١٥) مركز، و(١٧) مدينة، و(٩١) وحدة محلية قروية. أما وحدات النوع الثاني فتتمثل في أفرع الوزارات المركزية والهيئات والشركات القابضة على مستوى المحافظة، هذا وتتميز محافظة البحيرة بوجود مديريتين للزراعة على عكس باقي محافظات الجمهورية؛ حيث يتواجد بها مديرية زراعة البحيرة، ومديرية زراعة النوبارية. وفيما يتعلق بوحدات النوع الثالث؛ يتضح أن محافظة البحيرة تضم مدينتين جديدتين تتبعان هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهما مدينتا رشيد الجديدة، والنوبارية الجديدة. وأخيراً تتكون وحدات النوع الرابع من (٦٨٠١) من الوحدات القاعدية الطرفية، والتي تضم القرى التوابع، والكفور، والنجوع والعزب.

م	النوع الأول (الوحدات المحلية)			النوع الرابع (الوحدات القاعدية)	
	المراكز (*)	عدد المدن (مدينة)	عدد الوحدات المحلية القروية (وحدة محلية)	عدد القرى التوابع (قرية تابع)	عدد كفور ونجوع وعزب (كفر/عزبة/نجع)
١	دمنهور	١	٧	٦٢	٨٢١
٢	أبو المطامير	١	٩	٧٢	٦٨٣
٣	أبو حمص	١	٩	٣١	٨١٤
٤	الدلنجات	١	٥	٤٥	٨٥١
٥	المحمودية	١	٦	٢٠	٣٥٦
٦	إيتاى البارود	١	٨	٦٤	٣٤٥
٧	حوش عيسى	١	٥	٢٠	٥٠٥
٨	رشيد	١	٣	١٦	١٠٠
٩	شبراخيت	١	٥	٤٧	١٨٨
١٠	كفر الدوار	١	١٠	٤٣	٨١٠
١١	كوم حمادة	١	٩	٥٥	٤٥١
١٢	وادي النطرون	١	٣	١٩	٦٢
١٣	الرحمانية	١	٣	٢٦	٩٥
١٤	إدكو	١	٣	٣	٧٠
١٥	بدر	١	٦	٣٥	٩٢
	إجمالى المحافظة	**١٥**	**٩١**	**٥٥٨**	**٦٢٤٣**

*النوع الثالث: يوجد عدد ٢ مدينه جديدة وهي مدينه رشيد الجديدة والنوبارية يتبعان هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وتقع في زمام محافظة البحيرة
المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار عن ديوان عام محافظة البحيرة والوحدات المحلية، ٢٠٢٣ - المكتب الفني للمحافظ

٢) موازنة محافظة البحيرة:

يوضح الجدول التالي توزيع المصروفات الخاصة بموازنة محافظة البحيرة للعامين الماليين ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ و٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وكما هو مبين في الجدول أن هناك زيادة في موازنة المصروفات في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، حيث بلغ إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ نحو ١٢,٩٨١ مليار جنيه مقارنة بحوالي ١١,٩٢٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢. وكما يوضح الشكل التالي فإن توزيع النفقات لا يختلف في العام مالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بصورة جوهرية. فالغالبية العظمى من المصروفات تذهب للباب الأول الخاص بالأجور وتعويضات العاملين، حيث بلغت نسبة المصروفات على هذا الباب حوالي ٧٤,٣٪ من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٧٤,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من إجمالي المصروفات، أما بقية المصروفات - حوالي ٢٥٪ من إجمالي المصروفات - فتذهب للأبواب الأخرى. ويمكن تفسير ذلك التوزيع بأن الغالبية العظمى من الأنشطة التى تمولها الأبواب الأخرى كالفوائد والدعم والإستثمارات تتم من خلال الوزارات والهيئات على المستوى القومى فى نطاق المحافظة.

موازنة محافظة البحيرة - المصروفات بالجنيه المصري

المصروفات	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢٣
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	٨,٨٥٢,٤٠٥,٠٠٠	٩,٦٨٢,٥٥٤,٠٠٠
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	١,٦٩٦,٢٧٧,٠٠٠	١,٨٤٤,٣٩٩,٠٠٠
الباب الثالث: الفوائد	٤,٤٥٧,٠٠٠	٤,٠٤٩,٠٠٠
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢١,٣١٥,٠٠٠	٢٢,٣٧٣,٠٠٠
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٢٥٧,٦٩٩,٠٠٠	٢٩٤,٥٤٩,٠٠٠
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١,٠٨١,٦١٧,٠٠٠	١,١٢٧,٥٧٦,٠٠٠
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٧,٠٦٦,٠٠٠	٦,١٣٤,٠٠٠
الإجمالي	**١١,٩٢٠,٨٣٦,٠٠٠**	**١٢,٩٨١,٦٣٤,٠٠٠**

المصدر: وزارة المالية، موازنة الإدارة المحلية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، الموازنة العامة للدولة.

توزيع النفقات في محافظة البحيرة ٢٠٢١/٢٠٢٢- ٢٠٢٢/٢٠٢٣

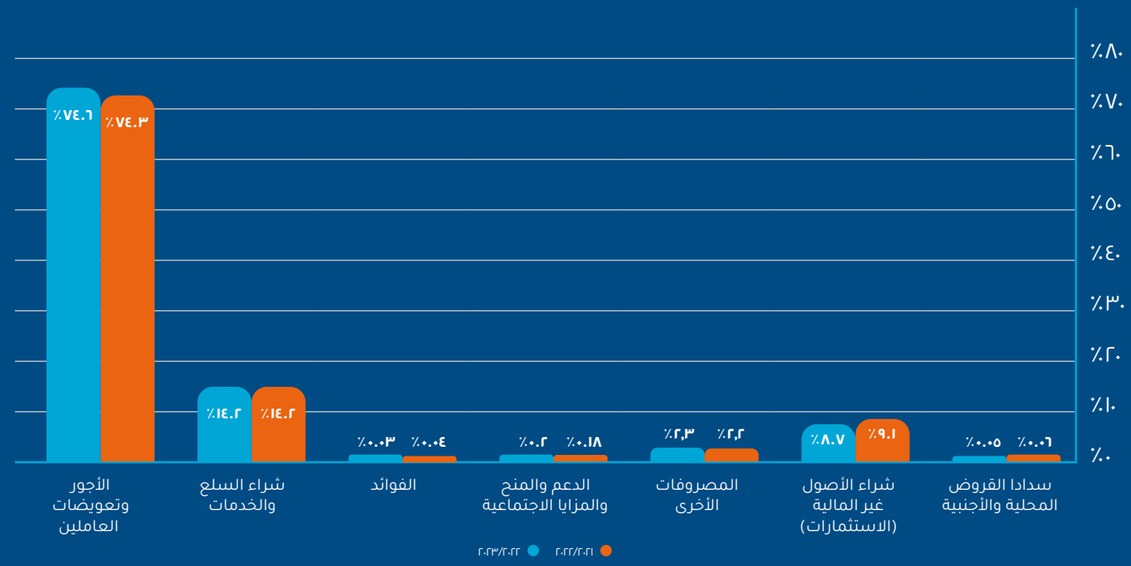

وكبقية المحافظات، تحصل محافظة البحيرة على النسبة الأكبر من مواردها من الخزانة العامة للدولة في شكل تحويلات مركزية مخصصة لبنود إنفاق محددة. إلا أن هناك قدر من التمويل الذاتي للمحافظة والتي بلغت نسبته لإجمالي تمويل الخزانة العامة في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٩ /٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ حوالي ١٣,٥٪. ولقد بلغت قيمة الموارد المالية الذاتية خلال الأربع سنوات الماضية ما قيمته (٥٤٠,٣) مليون جنية فقط، مقابل (٣,٣) مليار جنية تمويل من الخزانة خلال نفس الفترة. ويمكن تفسير الإنخفاض فى التمويل الذاتى منذ العام ٢٠٢٠ بصدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إستغلال المحاجر والملاحات الذى حرم المحافظة من جزء هام من عائدات المحاجر والملاحات التى تقع فى نطاق المحافظة.

قيمة تمويل الخزانه والتمويل الذاتي لمشروعات الخطه الاستثمارية بمحافظة البحيرة خلال الفترة من ٢٠١٩ حتي ٢٠٢٣

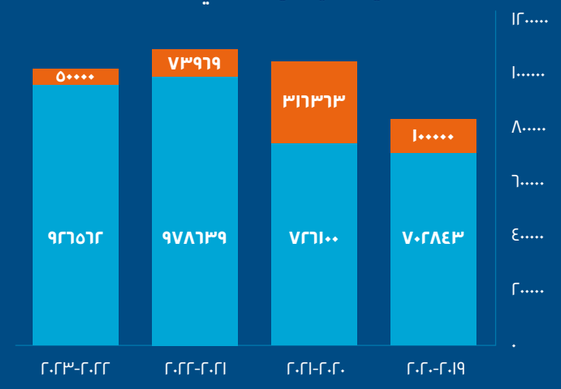

نسبة التمويل الذاتي للتمويل من الخزانة العامة لمشروعات الخطة الاستثمارية بمحافظة البحيرة خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣

التقـدم المحرز على مستوى الأهداف

تـم تتبـع تقـدم أهـداف التنميـة المسـتدامة علـى مسـتوى محافظـة البحيـرة فـي ضـوء منهجيـة (5P's)، والتي تدور حول **خمسة محاور** يشتمل كل محور منها على مجموعة من الأهداف المترابطة؛ وتتمثـل هـذه المحـاور فيمـا يلـي:

- البشر
- الكوكب
- الازدهار
- السلام
- الشراكة

المحور الأول

البشر

القضاء على الفقر

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣			
١-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (٪)	٢٩,٧	٢٣,٧	٤٧,٧					بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك	نعم ١-٢-١
٢-١	عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة				٢١٧١٦٩	٢٢٨٩١٨	٢٦٠٥٠٥	٣٦١٦٦٨	مديرية التضامن بالبحيرة ٢٠٢٣	نعم ١-٣-١
٣-١	عدد الأسر المشمولين ببرامج الضمان الاجتماعي						٢٨٩٦٢		مركز معلومات ودعم القرار (عن) مديرية الشؤون الاجتماعية	نعم ١-٣-١
٤-١	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية (٪)									نعم ١-٤-١
-	الكهرباء	٩٩,٧				٩٩	٩٩		مركز معلومات دعم القرار (عن) شركة توزيع كهرباء البحيرة	
-	المياه النظيفة	٩٧,٠				٩٨	٩٨		مركز معلومات دعم القرار (عن) شركة مياه الشرب والصرف الصحي	
-	الصرف الصحي	٦٦,٢				٣٠	٣١		مركز معلومات دعم القرار (عن) شركة مياه الشرب والصرف الصحي	

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول ارتفاع معدلات الفقر بالمحافظة لتصل إلى ما يقرب من ٤٨٪ لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وهو يزيد بـ(١٨)٪ نقطة مئوية عن معدلات الفقر في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٢١. كما يتضح أيضاً انخفاض نسب السكان المتوافر لديهم خدمات صرف صحي بالمحافظة لتصل إلى (٣١٪) لعام ٢٠٢١.

ب) جهود مكافحة الفقر بالمحافظة:

تتعدد الجهود المبذولة لمكافحة الفقر داخل المحافظة؛ وتتركز أهم هذه الجهود في البرنامج القومي لتطوير وتنمية القرية المصرية، ومبادرة حياة كريمة، وبرامج وزارة التضامن الاجتماعي فضلاً عن أنشطة مشروعات الأسر المنتجة. وفيما يلي يمكن تناول أهم تلك الجهود.

١. البرنامج القومي لتطوير وتنمية القرى المصرية: يهدف هذا البرنامج لتطوير القرى الأكثر احتياجاً بمحافظة البحيرة، وبالفعل تم رصد عدد القرى الأكثر فقراً أو احتياجاً بالمحافظة، والتي تصل إلى (٥١) قرية بالمحافظة. ولقد تضمن البرنامج أربع مراحل، تتضمن كل مرحلة تطوير مجموعة من القرى، لتصل إلى (١٤) قرية بتكلفة (١٦٦,٨) مليون جنية مصري. (ديوان عام محافظة البحيرة)

٢. المبادرة الرئاسية حياة كريمة: تُعد المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" واحدة من أهم المبادرات التي تستهدف القضاء على الفقر وتحسين الخدمات بالمناطق الريفية، ولقد استهدفت المرحلة الأولى من المبادرة (٤٢) وحدة محلية قروية منتشرة في إطار (٦) مراكز، وهي: (دمنهور، وأبوحمص، وكفر الدوار، وحوش عيسى، وأبو المطامير، ووادي النطرون)، وقد وصلت اعتمادات المرحلة الأولى مايفوق (٤٤,٢) مليار جنية. ولقد وصل معدل الإنجاز حتى بدايات عام ٢٠٢٣ ما يقرب من ٧٠٪. ومن المتوقع أن تساهم تلك المبادرة في تخفيف معدلات الفقر بالمحافظة، وذلك من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. (وحدة حياة كريمة بالمحافظة)

٣. مشروعات قطاع التضامن الاجتماعي: نفذت الدولة خلال الفترة بين ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ مبادرات ومشروعات بقيمة (٣,٢) مليار جنية، لمكافحة الفقر بمحافظة البحيرة، ولقد استفاد من تلك المشروعات والمبادرات عدد (٧٠٠) ألف مستفيد؛ وذلك ضمن برنامج تكافل وكرامة، وكذلك برنامج الضمان الاجتماعي، والأسر المنتجة. (مديرية التضامن بالبحيرة، ٢٠٢٣)

٤. الدعم والتعاون مع صغار الحائزين: تعمل محافظة البحيرة على تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تفعيل التعاون مع الحائزين لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من جانب، وتحسين الحالة الاقتصادية للمزارعين والمجتمع من جانبٍ آخر. وتصل عدد الحيازات بمحافظة البحيرة إلى (٤٣٩,٧) ألف حيازة زراعية، وتصل نسبة من لديه أقل من فدان إلى حوالي (٥٩٪) من مجمل الحائزين، بينما تصل نسبة الحائزين لأقل من ٢ فدان ما يقرب من (١٨٪)، وتعمل المحافظة على دعم صغار الحائزين من خلال تقديم الدعم في البذور والأسمدة وغيرها من المواد الزراعية بهدف تحسين الإنتاجية (مديرية الزراعة بالبحيرة، ٢٠٢٣)

٥. مشروع الأسر المنتجة: يمثل مشروع القرية المصرية المنتجة بالمحافظة أحد المشروعات الهامة الذي تبلغ تكلفته حوالي ٤٤,٥ مليون جنيه ويتكون من ثلاث مشروعات أساسية هي مشروع البتلو بتكلفة استثمارات ١٩,٣ مليون جنيه، مشروع البط المسكوفي بتكلفة ٤,٢ مليون جنيه، ومشروع الثروة الحيوانية والنباتية بتكلفة ٢١ مليون جنيه. ويعمل هذا المشروع - ضمن خطته - على دعم القرية البحراوية وتحويلها إلى قرية منتجة وزيادة فرص العمل للشباب ودعم المرأة المعيلة والمساهمة في إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بها لخدمة أبناء القرى وتقديم كافة أشكال الدعم بالقرى الأكثر احتياجاً. ويُعد مشروع توزيع وتربية البط واحداً من ضمن مشروعات الأسر المنتجة، والذي يهدف للتخفيف من حدة الفقر بالمحافظة، ولقد تم دعمه من قبل المحافظة بقيمة ٥ مليون جنية للعمل على توفير مصادر بديلة للحوم وضبط أسعارها بالأسواق وتوفير فرص عمل ودخل إضافي لأبناء القرى. ويتم اختيار الأسر المستهدفة من المشروع عن طريق مديرية التضامن الاجتماعي وتوفير سلالات البط عن طريق مديرية الزراعة وتقوم الوحدات المحلية بتوزيعها على السيدات المستفيدات، وتقوم مديرية الطب البيطري بتوفير التحصينات اللازمة للطيور. (ديوان عام محافظة البحيرة، ٢٠٢٣)

المصدر: ديوان عام محافظة البحيرة، ٢٠٢٣

ج) الشراكات:

تتعدد الشراكات التي تقوم بها الجهات المختلفة بالمحافظة للحد من الفقر؛ حيث تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتوقيع العديد من بروتوكولات التعاون السنوية مع الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال لدعم الأسر الفقيرة.

- **مشروع دعم الأسر الفقيرة:** دعم الأسر الفقيرة بإنشاء وحدات البيوجاز بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والسفارة الإيطالية ومديرية الطب البيطري بمحافظة البحيرة؛ وتم من خلال المشروع مراجعة الأنشطة المختلفة التي تقدمها المديرية لمربى الماشية والدواجن، وكذا التعرف على أنماط التربية المختلفة والتنسيق مع كافه الجهات المعنية بالمحافظة ممثلة في مديرية الزراعة ومكتب جهاز شؤون البيئة والمحليات، وتنظيم زيارات حقلية لمزارع الألبان بهدف التجهيز لأنشطة مشروع يخدم القرى الأكثر احتياجاً في إطار مبادرة حياة كريمة، ويستهدف المشروع دعم القرى الفقيرة بإنشاء وحدات البيوجاز، والتي يمكن من خلالها الاستفادة من المخلفات الحيوانية لتوليد طاقه نظيفة بالبيوت الريفية وإنتاج سماد عضوي عالي الجودة، مما ينعكس على توفير فرص عمل للأسر الفقيرة، وزيادة دخل الفرد.

أنشطة التوعية بمشروع البيوجاز للمزارعين بمحافظة البحيرة ونموذج لوحدة البيوجاز للمزارعين

د) أهم التحديات:

تتمثل أبرز التحديات التي تواجهها المحافظة في تنفيذ الهدف الأول في ارتفاع معدلات الفقر؛ فعلى الرغم من محاولة برنامج الدعم النقدي المشروط" تكافل وكرامة" والبرامج المنبثقة عنه" فرصة" في تخفيف حدة الفقر بالمحافظة، إلا أن اعتماد بعض الفئات على هذا الدعم دون تطوير القدرات المتاحة لديهم للحصول على فرص العمل المناسبة، يقلص من احتمالية خروج تلك الفئات من دائرة الفقر. ولعل الارتفاع في معدلات الفقر يؤدي إلى الضغط على منظومة الحماية الاجتماعية الأمر الذي يتطلب زيادة معدل تغطية الحالات من تكافل وكرامة. ومن الجدير بالذكر أن منظومة المساعدات المادية والعينية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للفئات الأكثر فقراً تعاني من عدم وجود قواعد بيانات دقيقة للمستفيدين منها.

فضلاً عن ذلك؛ فإن أحد التحديات التي تواجهها المحافظة هي انخفاض نسبة تغطية الصرف الصحي التي تعدت بالكاد معدل ٣٠٪، وتعي المحافظة هذا التحدي، حيث ستقوم من خلال مشروع حياة كريمة بتوسيع نطاق تغطية الصرف الصحي، وهو الأمر الموضح بصورة أكثر تفصيلاً تحت الهدف الخاص بالمياه النظيفة.

كما أن عزوف المواطنين عن تصميم وتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للصورة الذهنية الخاطئة حول أهمية ودور هذه المشروعات وصعوبة التمويل يعتبر أحد التحديات التي تواجه المحافظة نتيجة لأهمية هذه المشروعات في الدفع بعجلة التنمية ومساهمتها في الحد من معدلات الفقر.

٢ القضاء التام على الجوع

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر		التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي								الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
				٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٢-١	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية (٪)				٨.١									-	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك	نعم ٢-١-١
٢-٢	الطول بالنسبة للعمر (التقزم) (٪)		١٧.٥	٩.٩							٨.٢			●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-١
٢-٣	انتشار سوء التغذية الهزال (٪)		٣	٢٣.٢							١.٦			●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-٢
٢-٤	انتشار الأنيميا بين الأطفال (٪)		٢٢.٣	٢٥.١							٢٣.١			●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	لا
٢-٥	معدل انتشار الوزن الزائد (السمنة) للأطفال ٦-٥٩ شهر				١٤.٩						١٠.٦			●	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٥ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-٢
٢-٦	المساحة المزروعة والمخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (مليون فدان)									١.٦٧	١.٧٥	١.٧	٢.٢	●	المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الزراعة	نعم ٢-٤-١
٢-٧	المساحة المحصولية (مليون فدان)					٢.٧	٢.٨	٢.٨	٢.٧	٢.٨	٢.٨			▲	المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الزراعة	نعم ٢-٤-١
٢-٨	حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء سنوياً (بالألف طن)					٦٢.٩	٦٢.٩	٦٥	٣٧.١	٣١	٣٩			●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الطب البيطري بالبحيرة	لا
٢-٩	حجم الإنتاج من اللحوم البيضاء سنوياً (بالألف طن)					٢١١.٩	١٩٤.٦	٢٠٦.٢	٢٠٩.٨	٢٣٣.٤	٥٩٩.٧			●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الزراعية- مديرية زراعة النوبارية	لا
٢-١٠	حجم إنتاج الأهالي من الألبان سنوياً (بالألف طن)						٦٠٥.٤	٦٠٥.٤	٦٣٤.٦	٥٨١.٥	٤٥١.٥			●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الزراعية- مديرية زراعة النوبارية	لا
٢-١١	عدد بطاقات التموين (بالمليون)									١.٥٦	١.٥٦	١.٤٣	١.٧٣	●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية التضامن بالبحيرة	لا
٢-١٢	عدد المستفيدين من بطاقات التموين (بالمليون)									٤.٦٧	٤.٦٣	٤.٢	٤.٤	●	مديرية التضامن بالبحيرة	لا
٢-١٣	إجمالي الطاقة التخزينية للشون والصوامع										٤٧٠٦٧٠	٥٩١٥٠٨	٦٠٤٩٠٨	●	مديرية التموين	لا
٢-١٤	نصيب المواطنين من المخابز (نسمة/مخبز)	حضر								٢٧٧٧	٣٠١٧			●	مديرية التموين	لا
		ريف							٦٤٨٠	٦٣٢٥	٦٥٨٠			●		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ▲ ثابت

يعكس الجدول السابق تحسناً في معدلات التقزم وانتشار سوء التغذية، والأنيميا بين الأطفال. ولعل ذلك يرجع إلى الجهود التي قامت بها الدولة ككل في السنوات الأخيرة والمتعلقة بصحة الطفل والأم، وفي الوقت نفسه: ارتفاع عدد بطاقات التموين المصدرة ليصل إلى ١,٧٣ مليون بطاقة في عام ٢٠٢٣، مقارنة بحوالي ١,٤٣ مليون بطاقة في ٢٠٢٢. أما فيما يتعلق بالزراعة، فتجدر الإشارة إلى أن محافظة البحيرة هي محافظة زراعية بالدرجة الأولى، حيث تبلغ المساحة المزروعة بها ٢,٢ مليون فدان تصلح لزراعة الكثير من المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية مما يجعلها الخزان الرئيسي للمواد والسلع الغذائية في جمهورية مصر العربية؛ **حيث تسهم محافظة البحيرة بمفردها بثلث الإنتاجية الزراعية لجمهورية مصر العربية**، كما تنتج ما يقرب من ٣٩ ألف طن من اللحوم الحمراء سنوياً، وحوالي ٥٩٩ ألف طن من اللحوم البيضاء سنوياً.

ب) الجهود و الآليات المستخدمة:

١- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي:

أ) الإنتاجية من المحاصيل الاستراتيجية:

تصل المساحة المزروعة بمحافظة البحيرة (٢,٢) مليون فدان، وتتميز المحافظة بمجموعة من الزراعات المتنوعة التي تجسد أهم مصادر الأمن الغذائي لجمهورية مصر العربية ككل؛ ويعتبر محصول القطن من المحاصيل الاستراتيجية بالمحافظة بمساحة منزرعة تصل إلى (٤٥,٨) ألف فدان، بإنتاجية تصل إلى (٣٣٨,٥) ألف قنطار، بمعدل (٧,٤) قنطار لكل فدان. ويأتي محصول القمح في مرتبة متميزة بالمحافظة بمساحة منزرعة تصل إلى (٣٤,٥) ألف فدان، بإنتاجية تصل إلى (٦,١)مليون أردب، بمعدل إنتاجية يصل إلى (١٨,٤) أردب للفدان. وتصل المساحة المزروعة من محصول الأرز إلى (١٧٤,٩) ألف فدان، بإنتاجية تصل إلى (٦٤٣,١) ألف طن، بمعدل إنتاج يصل إلى (٣,٧) طن للفدان، كما تصل المساحة المزروعة من الذرة (٤٥٠) ألف فدان، بإنتاجية (١,٨) مليون طن. (مركز المعلومات ودعم القرار عن مديرية الزراعة بالبحيرة، ٢٠٢٣).

المساحة المزروعة والمحصولية بمحافظة البحيرة بالمليون فدان

المصدر: مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الزراعة بالبحيرة، ٢٠٢٣

كما تتمتع المحافظة بنسبة إنتاجية مرتفعة من الخضر والفاكهة خاصة في أنواع معينة من الخضر مثل الخرشوف والفراولة، والموالح أيضاً. كما أنه من الواضح أن المحافظة لديها نسبة إنتاجية مرتفعة خاصة فيما يتعلق بالثروة الداجنة. **(مرفق ٥: إنتاجية المحافظة من الخضر والفاكهة والثروة الداجنة والثروة الحيوانية)**.

٢- مبادرات تحقيق الأمن الغذائي بمحافظة البحيرة:

أ) مبادرة كارت الفلاح

كارت الفلاح هو الأداة التي يتم من خلالها تقديم خدمات الدعم للفلاح، وتهدف وزارة الزراعة أن تحل الكروت الجديدة محل وثائق الحيازات الورقية؛ حيث سيتم إنهاء العمل بها. ويستخدم الكارت في عمليات صرف الدعم النقدي المشروط لحائزي الأراضي الزراعية والملتزمين بتطبيق السياسة الزراعية للدولة. وتخطط الوزارة أن يكون الكارت الأداة الوحيدة التي سيتم من خلالها تقديم الدعم للفلاح، وبدونها لن يستطيع الفلاح صرف الدعم الخاص به.

ب) مشروع "البرايم"

- يعمل المشروع على تدعيم القدرة التسويقية لصغار المزارعين لزيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق تدريب أعضاء الجمعيات الزراعية من رجال وسيدات على تكوين روابط تسويقية لتسويق منتجاتهم دون الحاجة إلى وسطاء مما ينعكس على زيادة الدخل.

- كما يقوم المشروع بتنفيذ حقول ارشادية للمحاصيل عالية القيمة (محاصيل الخضر) وتنفيذ أيام حقل وأيام حصاد لحث المزارعين على زراعة الأصناف عالية الإنتاج ذات القابلية للتصدير كما يتم تنفيذ ندوات خاصة بمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد والمعاملات الزراعية والتي تؤدي للحصول على منتج ذو جودة تسويقية لينافس في الأسواق المختلفة.

٣- مساهمات البنك الزراعي بالبحيرة: يمكن تلخيص جهود ومساهمات البنك الزراعي في البحيرة في إطار ثلاثة مسارات؛ كالتالي:

المسار الأول: تمويل مشروعات الثروة الحيوانية وتجميع الألبان؛ حيث زادت محفظة تمويل مشروعات الثروة الحيوانية من ١,٤٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ إلى ١,٥٤ مليار جنية عام ٢٠٢١، ثم تواصلت الزيادة إلى ٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، وذلك بزيادة قدرها ٩٧٣,٩ مليون جنية. كما زادت محفظة قروض مراكز تجميع الألبان من ٥,٨٢٢ مليون جنيه في عام ٢٠٢١ إلى ٣٦,٨٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٣١,٠٥٥ مليون جنية.

المسار الثاني: تمويل القروض الزراعية؛ ولقد شهدت زيادة من ٧٧٧,٩٧٢ مليون جنية عام ٢٠٢٠ إلى ٨٧٧,٣٨١ مليون جنية في عام ٢٠٢١، ثم تواصلت الزيادة في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١,٣ مليار جنيه، وذلك بزيادة قدرها ٥٤٩,٥٦٩ مليون جنيه.

المسار الثالث: كروت ميزة الفلاح المفعلة؛ حيث زادت عدد كروت ميزة المفعلة بالفروع والمسلمة للمزارعين من ١٠٢,٦٨٦ كارت عام ٢٠٢٢ إلى ١٨١,٧٩٤ كارت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

٤- دعم صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي (البورصة السلعية بمركز بدر)
تُعد البورصة السلعية من أهم المشروعات لتحقيق الأمن الغذائي بمحافظة البحيرة، والتي تهدف إلى ضبط الأسواق ودعم صغار المزارعين، وتوفير آلية تمويلية مبسطة لهم ومنع الممارسات الاحتكارية، ووضع مستويات جودة معتمدة للمنتجات الزراعية بأسعار واقعية، مما يدعم آليات السوق الحرة بين العرض والطلب، وتنمية الصادرات واستقرار الأسعار على مدار العام.

وتقام البورصة السلعية على مساحة ٥٧ فدانا بمنطقة التحرير بمركز بدر بمحافظة البحيرة، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١,٢٥ مليار جنيه، ويُعد هذا المشروع من المشروعات التي يتم إنشاؤها بالتعاون مع كل من بنك تنمية الصادرات وبنك التنمية الصناعية، وتنفذها شركة وادي النيل والهيئة العربية للتصنيع.

مشروع دعم صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي بمحافظة البحيرة

المصدر: المكتب الفني للمحافظ، ٢٠٢٣

ج) الشراكات في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

بشراكة إماراتية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ تم التخطيط لإنشاء عدد ٢٥ صومعة حبوب بطاقة تخزينية تبلغ (١,٥) مليون طن، تم الانتهاء من تنفيذ صوامع دمنهور بطاقة تخزينية (٦٠٠٠٠) طن. ويساهم هذا المشروع بصورة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي بالمحافظة.

صومعة دمنهور لتخزين الحبوب وتحقيق الأمن الغذائي

المصدر: المكتب الفني للمحافظ، ٢٠٢٣

د) أهم التحديات: تتعدد المشكلات التي تواجه القضايا المتعلقة بهذا الهدف، ففيما يتعلق بالتغذية فهناك عدم الربط بين مؤشرات سوء التغذية وسياسات متكاملة لمعالجة تلك المشكلة. أما على مستوى قطاع الزراعة؛ يمكن الإشارة إلى عدد من التحديات على النحو التالي: وجود مشكلات تسويقية تخص بعض المحاصيل التي تتميز بها المحافظة مثل محصول القطن، الذي يضمن هامش ربح معقول للمزارع، ونقص العاملين بقطاع الزراعة (تآكل قوى نقل المعرفة الزراعية) بالمقارنة بحجم العمل المراد إنجازه؛ حيث أن قطاع الزراعة من القطاعات المتجددة وفي احتياج دائم لكل ما هو جديد لمقابلة التطور في الإنتاج الزراعي، وتفتت الحيازات الزراعية مما يؤثر على استخدام الميكنة الزراعية وعدم قدرة الحائزين لتلك الحيازات على مواجهة التحديات والتقلبات، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (تقاوي _ أسمدة _ مبيدات _عمالة _ الآلات)، وعدم وجود إنتاج محلي لكثير من تقاوي الخضر الهجين عالية الإنتاجية مما أدى إلى الارتفاع في أسعارها، وضعف الاهتمام بالنباتات الطبية والعطرية كمحاصيل تصديرية وفتح أسواق خارجية لها، واتباع كثير من المزارعين لأساليب الإنتاج الزراعي القديم وعدم اتباع تقنيات الزراعة الحديثة، وقلة الدعم المقدم للإرشاد الزراعي الذي يعمل كحلقة وصل بين المراكز البحثية والعلمية وبين المزارعين، ومحدودية الاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعي رغم الكم الضخم لتلك المخلفات، وتدهور بعض الأراضي الزراعية لاستخدام مياه مخلوطة بمياه الصرف الزراعي وسوء الصرف لتلك الأراضي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأملاح بها مما يزيد من تكاليف الإنتاج لمعالجة تلك المشاكل، وعدم وصول مياه الري لنهايات بعض الترع بصورة مستمرة مما يؤثر على الإنتاج وانخفاض المحصول، والتعدي على الأرض الزراعية بالبناء أو التبوير.

وعلى مستوى الثروة الحيوانية؛ فتتضح أهم التحديات فيما يلي: ارتفاع أسعار الأعلاف حيث أن التغذية تمثل ٧٠٪ من تكلفة الإنتاج في مجال الإنتاج الحيواني نتيجة لارتفاع أسعار الخامات خاصة المستورد منها، وقلة المراعي الطبيعية، وانتشار الأمراض في الحيوانات بسبب التوسع فى استيراد الحيوانات الحية من الخارج، وضعف توافر الخبرة العلمية الحديثة لدى صغار المربيين لتعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية، وقلة وجود مجازر وثلاجات كافية لذبح الدواجن وعدم استقرار الأسعار وخروج كثير من المربيين من السوق، وانخفاض عدد المواشي المعروضة في الأسواق بسبب ذبح الإناث.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١			
٣-١	معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	٤٢.٨		٣٨	٤٠	٣٥	٣٢	٤٤			وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-١-١
٣-٢	معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطريق لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	٦.٨٩		١٤.٤	١٢.٦	١٠.٥	١٠.٨	٩.٧	٩		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٦-١
٣-٣	معدل الإنجاب الكلي	٣.٥٠								٢.٩٩	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١	لا
٣-٤	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)	٧.٥	١١	٤.٤	٤.٤	٤.٩	٥.١	٥.٣	٥.٣	١٧	المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-٢-٢
٣-٥	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ طفل (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)	٢٠.٤	١٩	١٥	١٤.٦	١٤.٦	١٥.٦	١٥	١٥	٢٥	المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-٢-١
٣-٦	نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة		٨٧.٨							٨٩.٦	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-٧-١
٣-٧	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لَبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (٪)		٨٧.٨							٨٩.٦	مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-٧-١
٣-٨	نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (٪)		٩٢.٨							٩٧.٦	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-١-٢
٣-٩	معدل الأطباء البشريين لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان			٥.٧		٥.٨					تقارير التوطين ٢٠٢١	نعم ٣-٣-١
٣-١٠	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان			٠.٠٠٢٨	٠.٠٠٤٩	٠.٠٠٦٩	٠.٠١٠٣	٠.٠٠٦٣			وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-١
٣-١١	معدل حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠٠ شخص			٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٢	٠.٠٠١		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٣
٣-١٢	معدل الإصابة بأمراض التهاب الكبد الوبائي لكل ١٠٠٠٠٠			٠.٠٠٦٧	٠.٠٦٣٥	٠.١٩٤	٠.٤٢٦	١.٩٦٦	٠.٣٠٤		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٤
٣-١٣	عدد الولادات لدى المراهقات (١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة		٤٤٣							٧٥	المصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٣-٧-٢

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول ان هناك تحسناً في إطار بعض المؤشرات كمؤشرات الإنجاب الكلي، وكذلك مؤشر استخدام وسائل تنظيم الأسرة، نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة، بينما نجد البعض الآخر من المؤشرات شهد تراجعاً مثل مؤشر معدل الوفيات النفاسية، والأطفال دون سن الخامسة.

ب) قدرات قطاع الصحة وحجم مشاركة القطاع الخاص بالبحيرة:

١- المستشفيات الحكومية والخاصة:

يتضح حجم قدرات قطاع الصحة بمحافظة البحيرة، من خلال عدد المستشفيات التي تصل ل ٧٨ مستشفى حكومي، وخاص، بعدد أسرة وصل إلى ٥٣٩٠ سرير. ولقد وصلت نسبة الأسرة في مستشفيات القطاع الخاص إلى حوالي (٢٨)٪ من إجمالي الأسرة بالمحافظة.

قدرات قطاع الصحة بالبحيرة وحجم مشاركة القطاع الخاص

المستشفيات	مستشفيات حكومية		مستشفيات القطاع الخاص		الإجمالي	
	عدد المستشفيات (مستشفى)	عدد الأسرة (سرير)	عدد المستشفيات	عدد الأسرة (سرير)	المستشفيات	الأسرة
إجمالي	٢٥	٣٨٤٠	٥٣	١٥٥٠	٧٨	٥٣٩٠
٪	٣٢	٧١.٢	٦٨	٢٧.٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الصحة بمحافظة البحيرة، ٢٠٢٣

٢- وحدات الرعاية الأساسية وباقي المنشآت الصحية:

إلى جانب ما يمتلكه قطاع الصحة بالمحافظة من مستشفيات عامة وخاصة، يتميز هذا القطاع بأنه يتضمن عدد (٥١٥) وحدة تنظيم أسرة منتشرة على مستوى الوحدات المحلية بالمحافظة، وكذلك (٣٢٦) وحدة صحية بمختلف قرى المحافظة، أما مكاتب الصحة: فيتواجد لدى المحافظة عدد (٣٢) مكتب صحة، و (١٤) مركز رعاية طفولة وأمومة، (١٦) مركز لبنوك الدم، و(٦٥) مركز ونقاط اسعاف.

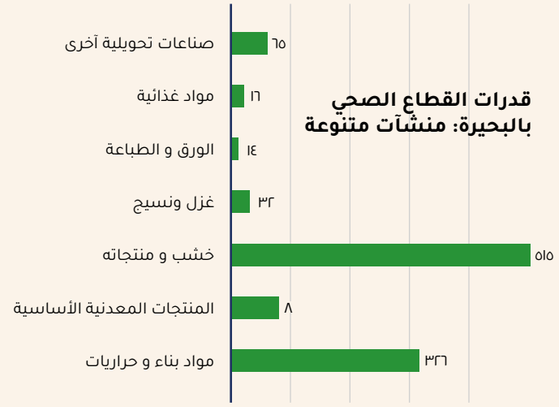

المصدر: مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الصحة بمحافظة البحيرة، ٢٠٢٣

٣- الأطباء وهيئة التمريض:

يتضح من الجدول أن هيئة التمريض تمثل النسبة الأكبر في الكادر الطبي في المستشفيات الحكومية بنسبة بلغت ٦٥,٦٪، بينما أن نسبة الأطباء البشريين هي الأعلى بين الأطباء لتصل إلى ٢٤,٤٪ مقارنة بحوالي ٢,٩٪ هي نسبة أطباء الأسنان.

الكادر الطبي والتمريض بالمنشآت الصحية الحكومية بالبحيرة

عدد الأطباء والصيادلة والتمريض بالمستشفيات الحكومية	اطباء بشريين (طبيب)	اطباء اسنان (طبيب)	صيادلة (صيدلي)	هيئة تمريض (ممرض)	الإجمالي
إجمالي	٤٣٥٥	٥٢٢	١٢٥٨	١١٧٠٠	١٧٨٣٥
٪	٢٤,٤	٢,٩	٧,١	٦٥,٦	١٠٠

المصدر: مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الصحة بمحافظة البحيرة، ٢٠٢٣

٤- الشراكات المجتمعية بقطاع الصحة بمحافظة البحيرة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢):

يلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الصحة بمحافظة البحيرة خلال الفترة ٢٠١٨- ٢٠٢٢ ما يقرب من (٣,٣) مليار جنية، وبلغت نسبة المشاركات المجتمعية خلال نفس الفترة ما يقرب من (٣٩,٤)٪ من إجمالي تلك الاستثمارات.

٥- المبادرات الرئاسية والارتقاء بصحة المواطنين:

تضمنت المبادرات الرئاسية خلال تلك الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ ثمان مبادرات، وهي: "مبادرة ١٠٠ مليون صحة (للكشف عن فيرس C والأمراض غير السارية)، مبادرة (دعم صحة المرأة المصرية)، ومبادرة (الكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم)، ومبادرة (الاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع)، ومبادرة دعم صحة الأم والجنين (تهدف فحص السيدات الحوامل من فيرس B، وفيرس نقص المناعة البشرية الايدز، وبكتيريا الزهري)، ومبادرة (متابعة وعلاج الأمراض المزمنة والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي)، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار للتدخلات الجراحية، ومبادرة متابعة حالات العزل المنزلي لمرضى فيروس كورونا. ولقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من تلك المبادرات بمحافظة البحيرة خلال تلك الفترة ما يزيد عن (٦,٢) مليون مستفيد.

مشروعات تطويرالقطاع الصحي بمحافظة البحيرة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

المصدر: المكتب الفني للمحافظ، ٢٠٢٣

ج) أهم التحديات:

يواجه قطاع الصحة بمحافظة البحيرة جملة من التحديات؛ خاصة في ظل الإعداد والتجهيز لدخول المحافظة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل. وتتمثل أهم تلك التحديات في: ضعف التمويل المستدام، وتزايد معدلات الوفاة،ونقص عدد المستشفيات والخدمات الطبية التخصصية ذات الكفاءة العالية بما يتناسب مع الكثافة السكانية وتوزيعها، ونقص الموارد البشرية من الفئات الخاصة بالإداريين المتخصصين، والعمال، والسواقين، والتأخر في تطبيق الرقمنة وآلياتها مما يؤثر على جودة البيانات وسرعتها. فضلا عن نقص أعداد الأطباء في المستشفيات الحكومية ووحدات الرعاية الصحية الأولية في ظل ضعف المخططات المالية الموجهة للتدريب والتأهيل لصغار الأطباء.

٤ التعليم الجيد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣			
٤-١	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) (٪)		٣٢.٩			٢١.٧			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٢	نسبة الأمية في الذكور (١٠ سنوات فأكثر) (٪)	٢١.٢	٢٦.٧			١٤.٩			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٣	نسبة الأمية في الإناث (١٠ سنوات فأكثر) (٪)	٢١.٢	٣٩.٤			٢٩			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٤	**نسبة القيد الصافي في المراحل التعليمية المختلفة**										
	نسبة القيد الصافي في مرحلة ما قبل الابتدائي (٪)		٢٢.١	٢٣.٩	٢٤	١٨.٨	١٥	١٤.٧	●	الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم لسنوات متعددة	نعم ٤-٢-٢
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الابتدائية (٪)	١٠٠.٣	٩٢.٥	٩٥.٤	٩٨.٧	١٠١.٦	١٠٣.٧	١٠٠.٣	●		
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الإعدادية (٪)	٨٥.٣	٧٩.٩	٨٢.٣	٨٥.٩	٩٢.٥	٩٦.٥	٩٧.٨	●		
	نسبة القيد الصافي في مرحلة الثانوي العام (٪)	٣٨.٥	٢١.٤	٢١.٦	٢٢.٦	٢٤.١	٢٥.٩	٢٥.٢	●		
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الثانوية الصناعية (٪)		٢٠.٥	٢١.٢	٢٢.٨	٢٤.٩	٢٥.٥	٢٤.٧	●		
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الثانوية التجارية (٪)		٦.٦	٧.٣	٧.٦	٧.٢	٨	٨.١	●		
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الثانوية الزراعية (٪)		٣.٤	٣.٨	٤.٢	٤.٢	٣.٩	٣.٨	●		
٤-٥	نسبة المدارس المجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة (٪)	٤.٣	١.٥					-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء		نعم ٤-أ-١
٤-٦	**معدل التسرب من التعليم** (النسبة المئوية من الطلاب المسجلين في المرحلة طبقاً لنوعيتهم (ذكور-اناث) بالنسبة لإجمالي عدد طلاب كل نوعية)										
المرحلة الابتدائية											
حضر	ذكور			١.٢		١.٢	٠.٥	٠.٣	●	أعداد ونسبة التسرب من التعداد الميداني بالمدارس والادارات التعليمية لمديرى المراحل الابتدائية والاعدادية	لا
	إناث			٠.٧		١.١	٠.٣	٠.٢	●		
ريف	ذكور			٠.٧		١	٠.٣	٠.٣	●		
	إناث			٠.٥		١.٣	٠.٢	٠.٣	●		
المرحلة الإعدادية											
حضر	ذكور					١.٢	٠.٩	٢.٥	●	أعداد ونسبة التسرب من التعداد الميداني بالمدارس والادارات التعليمية لمديرى المراحل الابتدائية والاعدادية	لا
	إناث					١.١	١.١	٥	●		
ريف	ذكور					١	١.٣	١.٧	●		
	إناث					١.٣	١.٣	٢.١	●		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي						الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢٠-٢٠١٩	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠٢٢-٢٠٢١	٢٠٢٣-٢٠٢٢			
٤-٧	كثافة الفصول حسب المرحلة التعليمية										
	ما قبل الابتدائي					٢٩,٢	٢٥,٥	٢٤,٤		كتاب الاحصاء الاستقرارى السنوى لمديرية التربية واالتعليم بالبحيرة والصادر عن الحكومة الاكترونية للوزارة	لا
	الابتدائي					٥٣,٥	٥٢,٦	٥١,٩			
	الإعدادي					٤٩,٣	٤٩,١	٥٠,٠			
	الثانوي العام					٤٥,٨	٤٣,٨	٤٥,٢			
	المتوسط العام	٤٤.٨				٤٨,٩	٤٧,٨	٤٧,٨			
٤-٨	**أعداد الطلاب للمعلمين** (عدد الطلاب لكل معلم بالمرحلة)										
	ما قبل الابتدائي					٢١,٩٧	١٨,٢٥	١٨,٣٩		كتاب الاحصاء الاستقرارى السنوى لمديرية التربية واالتعليم بالبحيرة والصادر عن الحكومة اللالكترونية للوزارة	لا
	الابتدائي					٣٧,٧٩	٣٩,٦١	٤١,٠٠			
	الإعدادي					٢٦,٤٦	٢٨,٥٢	٣٠,١٦			
	الثانوي العام					٢٤,١٠	٢٦,٢٥	٢٩,٤٧			
	النسبة العامة	٢١				٢٩,٣٢	٣٠,٧٧	٣٢,٣٣			
٤-٩	نسبة المعلمين الذين حصلوا على التدريب المنظم					٪٣٣,٣	٪٣٣,٥	٪٤١,٢		مديرية التربية والتعليم بالبحيرة	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من تتبع مؤشرات المحافظة في مجال جودة التعليم الملاحظات التالية؛ على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بالمحافظة، إلا أن هناك ارتفاع في نسب الأمية بين الإناث عن الذكور بفارق (١٤) نقطة مئوية، وارتفاع كثافة الفصول لتصل إلى (٥٠) طالب في الفصل فى المتوسط، ووجود نقص في عدد المعلمين في مختلف الصفوف التعليمية؛ حيث وصل متوسط أعداد الطلاب لكل معلم (٣٠) طالب، كما يتضح أيضاً انخفاض نسب المعلمين المدربين لتصل إلى (٤١)٪ فقط.

ب) الآليات الحكومية لتطوير التعليم:

تتمثل أهم الجهود الحكومية لتطوير التعليم فيما يلي: التوسع في زيادة عدد الفصول بالمدارس سواء بالتوسع الرأسي (بناء فصول) أو التوسع الأفقي (بناء مدارس جديدة)، والتنوع في نوعيات تعليم مختلفة كالدولي الحكومي (بإدارة النوبارية) والمدارس المصرية اليابانية (إدارة حوش عيسي) والمدارس الرسمية لغات (جميع الإدارات)، واستمرارية أعمال الصيانة اللازمة للمدارس من خلال المشاركة المجتمعية، وإدخال تعديلات على المناهج وتغيير ثقافة التعليم ليتحول من نظام يؤهل لدخول الامتحان، إلى أسلوب حياة حيث يعمل على تنمية القدرات الإبداعية والتفكير الناقد للمرحلة الابتدائية Education٢,٠، والتطوير المهني المستمر ورفع قدرات المعلمين وإدخال تقنيات التدريس الجديدة، وتغيير طريقة الامتحانات والتقييمات، وإصلاح المناهج الدراسية لتكون أكثر اعتمادًا على المهارات للمرحلة الثانوية Education١,١، وتطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس لدعم استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية. هذا وتشارك جامعة دمنهور في مكافحة الأمية بالمحافظة؛ حيث وضعت كليات الجامعة شرطاً لتخرج أي طالب وحصوله على شهادة التخرج قيامه بمحو أمية مجموعة من الأفراد (٥) لطلاب الكليات النظرية، و(٢) لطلاب الكليات العملية.

حجم مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم ما قبل الجامعي بالبحيرة

المرحلة التعليمية		٢٠١٧			٢٠١٩			٢٠٢١		
		عام	خاص	الإجمالي	عام	خاص	الإجمالي	عام	خاص	الإجمالي
قبل الابتدائية	عدد مدارس	٧٩٨	٤٢	٨٤٠	٨٦٨	٤٤	٩١٢	٩٣٨	٤٤	٩٨٢
	عدد فصول	١٩٢٨	١٦٨	٢٠٩٦	٢٢٥٤	١٨٥	٢٤٣٩	٢٣٤٠	١٧٧	٢٥١٧
الابتدائية	عدد مدارس	١٢٩١	٤٤	١٣٣٥	١٣٠٧	٤٦	١٣٥٣	١٣٤٥	٤٧	١٣٩٢
	عدد فصول	١٤٧٤٠	٥١١	١٥٢٥١	١٥٢٧٦	٥٨٣	١٥٨٥٩	١٥٧٩٧	٥٩٩	١٦٣٩٦
الإعدادية	عدد مدارس	٨١٥	٣٠	٨٤٥	٨٨٠	٣٢	٩١٢	٩١٦	٤٢	٩٥٨
	عدد فصول	٦٧٢٦	١٢٦	٦٨٥٢	٦٩٢٤	١٣٥	٧٠٥٩	٧٢٦٥	١٤٢	٧٤٠٧
الثانوية	عدد مدارس	١٥٢	١٢	١٦٤	١٦٥	١٢	١٧٧	١٧٣	١٣	١٨٦
	عدد فصول	١٨٥٥	٧٥	١٩٣٠	١٨٧١	٧٤	١٩٤٥	١٩٩١	٦٧	٢٠٥٨
الإجمالي	عدد مدارس	٣٠٥٦	١٢٨	٣١٨٤	٣٢٢٠	١٣٤	٣٣٥٤	٣٣٦٢	١٤٦	٣٥٠٠
	عدد فصول	٢٥٢٤٩	٨٨٠	٢٦١٢٩	٢٦٣٢٥	٩٧٧	٢٧٣٠٢	٢٧٣٩٣	٩٨٥	٢٨٣٧٨
٪	نسبة إجمالي المدارس الحكومية للخاصة	٩٦٪	٤٪	١٠٠٪	٩٦٪	٤٪	١٠٠٪	٩٦٪	٤٪	١٠٠٪
	نسبة إجمالي الفصول في المدارس الحكومية للخاصة	٩٦,٦٪	٣,٤٪	١٠٠٪	٩٦,٦٪	٣,٤٪	١٠٠٪	٩٦,٥٪	٣,٥٪	١٠٠٪

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن مديرية التربية والتعليم، ٢٠٢٣

ج) مشاركة القطاع الخاص: لا تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص (٤)٪ في مجال التعليم ما قبل الجامعي؛ وذلك من حيث عدد المدارس الخاصة لإجمالي المدارس الحكومية، ولعل عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال التعليم إلى قرب المحافظة جغرافياً من محافظة الأسكندرية حيث تتركز الإستثمارات الخاصة فى مجال التعليم، وضعف القدرة الشرائية لدى سكان البحيرة نتيجة ارتفاع معدلات الفقر.

د) أهم التحديات: تتلخص أهم التحديات التي تواجه تعزيز التعليم في محافظة البحيرة فيما يلي: ازدياد مستوى الفقر مما يؤثر سلباً على التحاق الطلاب بالمدارس وزيادة نسبة التسرب فى المرحلة الإعدادية والثانوية ليتحول الطالب إلى عائل أو مسئول عن دعم الأسرة والعمل لكسب الرزق. بالإضافة إلى ارتفاع نسب الكثافات في الفصول في إطار مراحل التعليم ما قبل الجامعي المختلفة، وذلك في ظل عمل نسبة كبيرة من المدارس الحكومية على اكثر من فترة لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب مما يؤثر بالسلب على كفاءة اليوم الدراسي؛ وذلك في ظل ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي، فضلاً عن النقص الشديد في عدد المدارس التكنولوجيه أو التطبيقية بالمحافظة، والعجز العام في أعداد المعلمين عام بعد عام مع الخروج للمعاش أو الوفاه مع عدم وجود تعيينات جديدة، واتساع الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص من حيث المصروفات وجودة التعليم، والانتشار المرضي لظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم، هذا بالإضافة إلى قصور ثقافة التعليم الذاتي، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في المدارس.

٥ المساواة بين الجنسين

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٥-١	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني (٪)		٢٥.٤			٢٢.١			المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	بديل ٥-٢-١
٥-٢	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف جنسي (٪)		٤.٩			٦.٦			المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	بديل ٥-٢-١
٥-٣	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف نفسي (٪)		١١.٢			٣١.١			مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	بديل ٥-٢-١
٥-٤	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٠-١٨) سنة ومتزوجات حاليًا				٢.٤				الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	بديل ٥-٣-١
٥-٥	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-١٧) سنة ومتزوجات حاليًا		٦.٧			٧.٧			مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	بديل ٥-٣-١
٥-٦	نسبة الإناث في العمر ٠-١٩ سنة اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن (٪)		٣٦.٧			٤.٤			مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	بديل ٥-٣-٢
٥-٧	نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عاماً واللاتي خضعن لعملية تشويه/ بتر للأعضاء التناسلية بحسب العمر (٪)		٩١.١			٧٢.٧			مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	٥-٣-٢
٥-٨	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن القرارات الخاصة برعايتهن الصحية (٪)		٧٤.١			٩٠.٦			مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	١-٦-٥
٥-٩	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن قرارات استخدام وسائل تنظيم الأسرة (٪)			٩٧.٢		٩٨.٩			المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	١-٦-٥
٥-١٠	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) (٪)				٥٧.٩٢				الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	٥-ب-١
٥-١١	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) (إناث)(٪)				٥٠.٢٨					
٥-١٢	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) (ذكور)(٪)				٦٥.٠٦					
٥-١٣	عدد النساء في البرلمان القومي					١٢	١٢	١٢	مركز المعلومات ودعم القرار بالبحيرة	١-٥-٥
٥-١٤	نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية بالمحافظة						١٣٪		مركز معلومات ودعم القرار عن الأحزاب السياسية بالبحيرة	لا
٥-١٥	نسبة مشاركة المرأة كمعلمات فيالتربية والتعليم					٥٥.٩	٥٦.٥	٥٧.٤	مركز معلومات مديرية التربية والتعليم بالبحيرة	٢-٥-٥
٥-١٦	نسبة مشاركة المرأة كإداريات بالتربية والتعليم					٥٥.١	٥٥.٥	٥٥.٧	مركز معلومات مديرية التربية والتعليم بالبحيرة	٢-٥-٥
٥-١٧	نسبة مشاركة المرأة كقيادة مدرسية					٣٩.٧	٣٩.٧	٣٧.٩	مركز معلومات مديرية التربية والتعليم بالبحيرة	٢-٥-٥

تحسن ترا جع ثابت

يتضح من الجدول تحسناً في إطار مجموعة من المؤشرات كمعدلات ختان الإناث التي انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٤,٤٪، وكذلك ارتفاع نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يتخذن القرار الخاص باستخدام وسائل تنظيم الأسرة لتصل إلى ٩٩٪ تقريباً. كما يتضح تراجعاً في إطار مجموعة أخرى من المؤشرات كمؤشر تعرض السيدات (في الفئة العمرية من ١٥- ٤٩) للعنف النفسي لتصل إلى ٣١ ٪ عام ٢٠٢١، ومؤشرات زواج الإناث في سن صغيرة، كما يتضح أن نسبة مشاركة المرأة في إطار الأحزاب السياسية لا تتجاوز ١٣٪، وكذلك نسبة مشاركتها كقيادة مدرسية تصل إلى ٣٩٪ عام ٢٠٢٣.

ب) الجهود والآليات المستخدمة:

وتتلخص جهود تعزيز المساواة بين الجنسين في الأنشطة التي يقوم بها فرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة بالتعاون مع جميع الجهات التنفيذية بالمحافظة فيما يلي: إقامة الندوات التوعوية بعدد أكثر من ٣٠٠ ندوة بالعام عن قضايا مختلفة (مناهضة العنف ضد المرأة، ومخاطر الزواج المبكر، والختان، وغيرها من قضايا النوع الاجتماعي). كذلك يتم تنظيم حملات طرق الأبواب كل عام بعدد لا يقل عن ١٠ حملات، وبمشاركة ما لا يقل عن ٥٠ رائدة بالإضافة للواعظات وخادمات الكنيسه والشيوخ والقساوسة، وذلك للتوعية بمجموعة من القضايا الهامة مثل: (الحد من ختان الإناث، وأهمية المشاركات السياسية في الإنتخابات، والزواج المبكر، وغيرها). كما تم تدريب عدد ٧٩٢ من الأئمة والوعاظ على كيفية التعامل مع مشاكل المرأة من منظور ديني، فضلا عن استهداف أكثر من مليون نسمة من خلال جلسات الدوار . هذا بالإضافة لتنظيم دورات عن ريادة الأعمال للسيدات في المناطق الريفية ؛ ولقد أسفرت تلك الجهود عن إقامة دورات تدريبية لأكثر من ٥٠٠٠٠ سيدة مستهدفة لعدد ٢٣٣ قريه على مستوى ٦ مراكز حياة كريمة، وذلك بالتنسيق مع مراكز الشباب والرياضة ومديريه التربيه والتعليم والوحدات القرويه والوحدات المحليه. إقامة عدد من الدورات للسيدات للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وذلك في القرى الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة(قرية كوم البركة مركز كفر الدوار، و قرية كفر زيادة مركز كوم حماده)، وذلك بالتعاون مع مراكز الشباب والجمعيات الأهلية. كما تم تنفيذ مشروع الإقراض والإدخار(تحويشة) بالتعاون مع الوحدات المحلية القروية، وذلك لمساعدة السيدات (في قرية بولين بمركز كفر الدوار، وقرى جواد حسني وبلقطر وقافلة وبركة غطاس بمركز أبو حمص). وإقامة مشغل البحيرة لمساعدة الفتيات على تحسين أحوالهم المعيشية. وتفعيل مكتب شكاوى المرأة لتلقي جميع الشكاوى الخاصة بالسيدات بشتى المجالات. إضافة إلى التعاون بين المجلس القومي للمرأة ومركز الأزهر العالمي لتنظيم الندوات الخاصة بالتنشئة المتوازنة، والإرشاد الأسري.

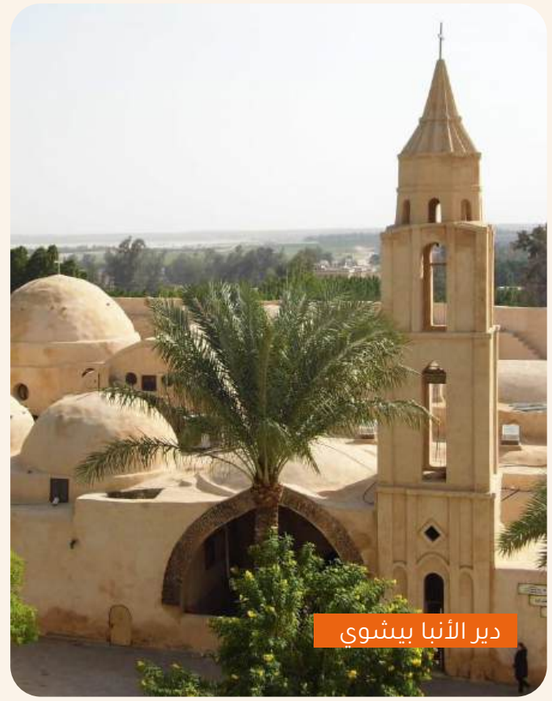
دير الأنبا بيشوي

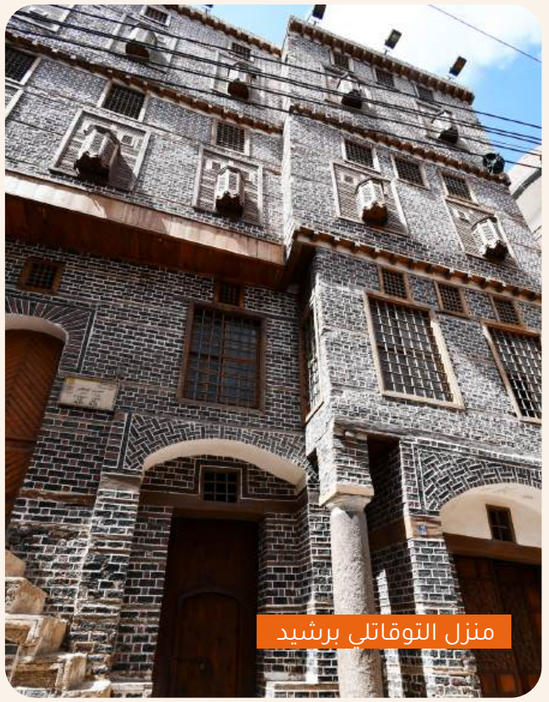
منزل التوقاتلي برشيد

ج) أهم التحديات: على الرغم من الجهود السابقة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تلك الجهود، والتي تتمثل أهمها في: انتشار الثقافة الذكورية خاصة بالمناطق الريفية بالمحافظة، والتي تؤثر بالسلب خاصة فيما يتعلق بحصول النساء على حقوقهم في المواريث الشرعية، والانعكاسات السلبية للأمية والفقر والبطالة على انتشار السلوكيات الخاصة في التعامل مع المرأة، وضعف شغل النساء للمناصب القيادية، وارتفاع نسب تسرب الإناث من التعليم خاصة في المرحلة الثانوية، وقلة عدد المحامين الذين يتصدون لقضايا المرأة في عديد من مراكز المحافظة، وضعف نسب تمكين وتمثيل النساء في قطاع التحول الرقمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى تفاوت فرص النساء مقارنة بالرجال على مستوى توافر أماكن مخصصة لهم لممارسة الرياضة.

قصر ادفينا

المحور الثاني

الكوكب

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٢			
٦-١	نسبة الأسر التي لديها مصدر محسن لمياه الشرب (٪)		١٠٠		٩٩,٧		🔴	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	لا
٦-٢	نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة (٪)		٦٣		٩٨,٣		🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	لا
٦-٣	نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (٪)		٩٣,٥		٩٥,٩		🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	٦-٢-١
٦-٤	نسبة اتصال الأفراد بالشبكة العامة لخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (٪)			٩٦	٩٧,٤		🟢	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	٦-١-١
٦-٥	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (٪)				٥٦,٢		-	المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	٦-٣-١
٦-٦	نسبة المساحة المزروعة بنظم الري الحديث بالمحافظة (كفاءة إدارة الموارد المائية بالمحافظة) (٪)				٢٩	٣٣	🟢	مديرية الري بالبحيرة	٦-٤-١
٦-٧	إجمالي كميات مياه الشرب الفعلية المنتجة ١٠٠٠ م٣/ يوم					١٤٠٢	-	مركز المعلومات نقلاً عن شركة مياه الشرب والصرف الصحي	لا
٦-٨	نسبة المياه النظيفة المنتجة								
	بالحضر للإجمالي					٧١٪	-	مركز المعلومات نقلاً عن شركة مياه الشرب والصرف الصحي	لا
	بالريف للإجمالي					٢٩٪	-		
٦-٩	نصيب الفرد من المياه المستهلكة لتر/ يوم					٩٠	-	مركز المعلومات نقلاً عن شركة مياه الشرب والصرف الصحي	لا
٦-١٠	نسبة الفاقد من المياه على مستوى المحافظة لإجمالي المياه المتاحة (التغير في كفاءة استخدام المياه عبر الزمن)					٢٩,٧٠٪	-	مركز المعلومات نقلاً عن شركة مياه الشرب والصرف الصحي	٦-٤-١
٦-١١	نسبة الأسر المتصلة بشبكات الصرف الصحي								
	بالحضر					٩٨٪	-	مركز المعلومات نقلاً عن شركة مياه الشرب والصرف الصحي	لا
	بالريف					١٤٪	-		
	إجمالي الأسر بالمحافظة المتصلة بشبكات الصرف الصحي					٣١٪	-		

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يتضح من الجدول ثلاث ملاحظات هامة: تتمثل الأولى في ارتفاع نسب الفاقد من المياه ليصل إلى ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي الكمية المنتجة مع زيادة نسبة التغطية، وتتعلق الثانية بانخفاض نسب الأسر المتصلة بالصرف الصحي لتصل إلى ٣١ ٪ والتي من المتوقع أن تتحسن تدريجياً مع الانتهاء من مشروع حياة كريمة بمراحله المختلفة، وتتضح الثالثة في أن نسبة المساحة المزروعة وفقاً لنظم الري الحديث لا تتجاوز ٣٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي بالمحافظة.

ب) جهود تطوير مرفق الشرب والصرف الصحي بالمحافظة:

١- الإنفاق على مرفق الشرب والصرف الصحي:
بلغت تكلفة الاستثمارات في مجال مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة البحيرة خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ ما يقرب من (١٣,١) مليار جنية، والتي تنقسم إلى (٣,٦) إجمالي تكلفة المشروعات في قطاع مياه الشرب، و(٩,٥) إجمالي قيمة المشروعات في الصرف الصحي. وجاري حالياً تحويل ما يقارب من ٨٠٠ الف فدان الى الري الحديث بالرش والتنقيط، وكذلك تأهيل وتبطين مساقى تخدم زمام يقارب ١٥٥ الف فدان، كذلك تعمل الدولة حالياً على الانتهاء من تبطين ٢١٥ ترعه بواقع ٥٢٠ كم طولى.

جهود تطوير مرفق مياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣

المصدر: المكتب الفني للمحافظ، ٢٠٢٣

٢- مبادرة حياة كريمة وتوصيل الصرف الصحي:
تُعد مبادرة حياة كريمة من المبادرات التي تستهدف تغيير وجه الحياة في الريف ، وخاصة ما يتعلق بخدمات البنية التحتية من الصرف الصحي، حيث استهدفت المرحلة الأولى من المبادرة (٦) مراكز ، وذلك باعتمادات تفوق (٤٤,٢) مليار جنية. ولقد تم تنفيذ ما يقرب من (٧٠) ٪ من إجمالي مشروعات هذه المرحلة، ومع انتهاء وتسليم هذه المرحلة وتنفيذ مستهدفات المرحلة الثانية من المبادرة بعدد (٢) مركز سيتم تغطية ما يقرب من أكثر من (٥٠ -٦٠)٪ من قرى المحافظة بالصرف الصحي نتيجة لإنشاء عدد (٣٧١ محطة رفع + ٢٩ محطة معالجة) مقترح تنفيذه بالمراكز الثمانية بالمرحلتين الأولى والثانية من المبادرة.

ج) أهم شراكات تطوير المياه بالمحافظة:

١- تطوير الري الحقلي:
يُعد مشروع تطوير الري الحقلي واحداً من أهم المشروعات التي تمت بالشراكة مع البنك الدولي، والأوبك، والإيفاد، ولقد هدف هذا المشروع تغيير نظام ري الأراضي من نظام ري الغمر إلى نظام الري الحقلي بالكهرباء وتغطية جميع المراوي من نظام المكشوف إلى نظام المواسير المغطاة وزيادة الإنتاج للفدان الواحد ٢٠٪ وزيادة الرقعة الزراعية بنسبة ٥٪. وكما هو موضح في الجدول، فقد بلغ إجمالي عدد المحطات المتعلقة بالري الحقلي والمنفذة بواسطة الجهات الدولية إلى حوالي ٢٧٧٦ محطة انتفع منها حوالي ١١٩ ألف مستفيد.

تطوير الري الحقلي بمحافظة البحيرة من خلال المشاركات الدولية "٢٠١٨/ ٢٠٢٣"

الجهة المنفذة	عدد المحطات	عدد المستفيدين	المنفذ بالفدان		
			مواسير	تبطين	جملة
البنك الدولى	١٨٤٤	٧٩ ألف	١٠٨ ألف	ألف	١٠٩ ألف
الأوبك	٧٨٣	٣٣ ألف	٣٥ ألف	٢ ألف	٣٧ ألف
الإيفاد	١٤٩	٦,٥ ألف	٦,٦ ألف	٠	٦,٦ ألف
الإجمالي	٢٧٧٦	١١٩ ألف	١٤٩ ألف	٣ ألف	١٥٢ ألف

المصدر: المكتب الفني للمحافظ ، ٢٠٢٣

٢- برنامج تقليل الفاقد من المياه:
في عام ٢٠٢١ تم تنفيذ مشروع لتطوير الفاقد من المياه بالتعاون بين الجانبين المصري والألماني ممثلاً في هيئة المعونة الألمانية؛ وذلك عن طريق تصميم منظومة لمتابعة مشروعات تطوير الري الحقلي وزيادة ربحية المزارع وعدالة توزيع المياه وتقليل الفاقد منها، وتتضمن تلك المنظومة إنشاء قاعدة بيانات متكاملة على مستوى محافظه البحيرة وربطها بالكارت الذكي للفلاح، وتحديث ورسم الزمامات الزراعية للجمعيات وأحواضها، وكذلك إنشاء خريطة اقتصادية زراعية لكل مزارع توضح كافة البيانات الخاصة به على مستوى الحوض الزراعي بكل جمعية بما في ذلك بياناته العائلية وبيانات الكارت الذكي، وإعداد بيانات جغرافية دقيقه لمواقع مشاريع الثروة الحيوانية بالمحافظة (مزارع دواجن - حظائر ماشيه - مصانع أعلاف - مجازر ..إلخ)، وتعمل تلك المنظومة على دعم متخذي القرار لوضع خطط الاستثمار الزراعي.

٣- الانتفاع بالأملاك العامة للري والصرف:
في إطار تعزيز الشراكات المتعلقة بتطوير المياه بالمحافظة تم توقيع بروتوكول بين وزارة الموارد المائية والري ووزارة التنمية المحلية بشأن التنسيق والتعاون للانتفاع بالأملاك العامة للري والصرف والذي نص على أن تقوم أجهزة وزارة التنمية المحلية و المتمثلة في الأحياء ومجالس المدن برفع ونقل ناتج تطهير المجاري المائية (القمامة و مخلفات المباني) إلى المقالب العمومية من داخل الكتل السكنية والأماكن الملاصقة لها، وكذلك تدبير المعدات اللازمة للنقل الفوري إلى المقالب العمومية في حالة قيام الإدارة بأعمال تطهيرات حديثة ويتم اخطار الطرف الثاني بذلك قبل موعد التطهير بثلاثة أيام و في حالة عدم التزام الطرف الثاني (الوحدة المحلية) بإحضار المعدات في الموعد المحدد تقوم وزارة الموارد المائية والري برفع الناتج والقاؤه على الجسور لحين قيام الطرف الثاني برفعها بمعرفته، ولكن توجد العديد من المشكلات التنفيذية لهذه الشراكة.

د) أهم التحديات:
تتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع بمحافظة البحيرة فيما يلي: ضعف الموارد المائية المتاحة نتيجة لاستخدام طرق ري تقليدية (الري بالغمر)، وعدم استخدام مياه الصرف الزراعي على الوجه الأمثل، وعدم كفاءة بعض الترع في نقل وتوزيع المياه ، وارتفاع تكاليف إنشاء شبكات الري الحديث ونقص الخبرات العلمية والعملية، وصعوبة اقناع بعض المزارعين باستخدام الري الحديث لبعض المحاصيل. كما تتضمن التحديات وجود أعداد كبيرة من الأقفاص السمكية بنهر النيل فرع رشيد بمركز المحمودية، والتي تعاني من ملوثات مثال الأمونيا الناتجة عن التغذية المفرطة.

كما تواجه المحافظة مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه قطاع الصرف الزراعي؛ والتي تتمثل أهمها في: التعديات على أملاك الصرف بمختلف أنواع التعدي(مباني - مخالفات متنوعة)، وعدم وجود منظومة للتخلص من القمامة بالكثير من القرى والتي تؤول في النهاية إلى المصارف، وعدم وجود منظومة للتخلص الآمن من الصرف الصحي للمنازل بالقرى والذي يترتب عليه في النهاية الصرف على المصارف بالمخالفة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢، وهذه المشكلة في طريقها للحل من خلال مبادرة حياة كريمة، بالإضافة إلى-قيام المصانع والشركات بالصرف الصناعي على المصارف، وغياب الوعي والسلوكيات الخاطئة للمواطنين.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي		الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٠	٢٠٢٣			
١-١٢	حجم النفايات (المخلفات الزراعية) (مليون طن/ عام)		١,٧		-	جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	١-٣-١٢
٢-١٢	حجم القمامة المتولدة (مليون طن / عام)			١,٢	-	فرع جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	١-٥-١٢
٣-١٢	معدل تدوير القمامة (٪)	٣٦,٦		٢١	-	فرع جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	١-٥-١٢
٤-١٢	معدل تدوير المخلفات الزراعية (٪)		١٩,٩		-	جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	١-٣-١٢

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يوضح الجدول السابق أن حجم المخلفات الزراعية يصل إلى ما يقرب من (١,٧) مليون طن سنوياً، يتم تدوير نسبة (٢٠)٪ منها فقط. كما أن حجم القمامة المتولدة سنوياً (١,٢) مليون طن، يتم إعادة تدوير ما يقرب (٢١)٪.

ب) جهود المحافظة:

١- مصانع تدوير القمامة بالمحافظة:

يُعد تدوير القمامة أحد القضايا الأساسية التي تعزز من الاستهلاك والإنتاج المستدام، وفي هذا الإطار تمتلك محافظة البحيرة ثلاثة مصانع لتدوير القمامة؛ يقع الأول بمنطقة حوش عيسى بطاقة تشغيلية تبلغ ٤٥ طن لكل ساعة وتخدم مراكز (حوش عيسى، ودمنهور، وشبراخيت، وأبو المطامير، والدلنجات، والرحمانية. ويتركز الثاني في كوم حمادة بطاقة تشغيلية تبلغ ٥ طن لكل ساعة ويخدم مركز كوم حماده، وبعض قرى مركز بدر. ويقع الثالث في مركز إدكو بطاقة تشغيلية تبلغ ٥٥ طن لكل ساعة ويخدم مراكز (إدكو، ورشيد، وأبو حمص، وكفر الدوار، والمحمودية)، وتقوم هذه المصانع بعملية التدوير على مستوى المحافظة، وعلى الرغم من جهود المحافظة في إنشاء هذه المصانع، إلا أن قدرتها على التدوير لاتزال محدودة، وبالتالي تحتاج المحافظة إلى التوسع في هذه المصانع أو إنشاء مصانع جديدة تقوم بعملية التدوير.

٢- مشروع إنتاج الألواح الخشبية وكفالة أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

تم تخصيص مساحة ١١٩ فدان بمدينة إدكو بمحافظة البحيرة لصالح هيئة البترول لتنفيذ مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة MDF بمعرفة الشركة المصرية لتكنولوجيا الأخشاب، إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة الصديقة للبيئة MDF-E٠ بطاقة إنتاجية ٢٠٥ الف م٣ سنوياً من MDF لصالح الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٤,٤ مليار جنيه.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الوطنية الهامة من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. فمن الناحية البيئية؛ سيساهم المشروع في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن حرق قش الأرز من قبل المزارعين والقضاء على مشكلة السحابة السوداء التي أدت إلى تلوث البيئة. ومن الناحية الاقتصادية؛ يقوم المشروع باستخدام المخلفات الزراعية من خلال المعالجة الميكانيكية لقش الأرز لإنتاج منتج ذو قيمة مضافة- الألواح الليفية متوسطة الكثافة "MDF"- التي لها العديد من الاستخدامات خاصة في صناعة الأثاث وسيساهم المشروع في تخفيض واردات مصر من MDF وتخفيف الضغط على العملة الأجنبية وتدعم الاقتصاد القومي. ومن الناحية الاجتماعية، سيوفر المشروع العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة أثناء مرحلتي

الإنشاء والتشغيل. ويعتبر المشروع هو الأول في مصر و أفريقيا و الشرق الأوسط ، والثاني على مستوى العالم، هذا ويعتبر هذا المشروع هو نقطة الانطلاق للإستفادة من قش الأرز والقضاء على السحابة السوداء حيث من المتوقع فور الإنتهاء من المرحلة الأولى والتشغيل التجاري سيتم وضع خطة لتعزيز الاستفادة بتلك التجربة من خلال التخطيط لمشروعات مثيلة.

٣- فرز المخلفات من المنبع:

يُعد هذا المشروع ضمن المشروعات المعتمدة ضمن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة، والذي يقوم على وحدات الفرز الميدانية التي تدار بالطاقة الشمسية للإنارة والتهوية ويقوم العاملين بارتداء الملابس الواقية. ويتم استقبال مفروزات المخلفات وتصنيفها ومراجعتها بعد استقبالها لتوفير أفضل خامات المصانع ودون تحلل كيميائي ومنع الانبعاث الحراري نتيجة تفاعل المخلفات مع بعضها نتيجة التراكمات بحيث يتم الفرز أول بأول سواء من الأسر بالمنازل أو المولات التجارية أو المؤسسات أو غيرها.

مشروع وحدات فرز المخلفات التي تدار بالطاقة الشمسية

المصدر: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة،٢٠٢٣

٤- مشروع انتاج الغاز الحيوي (البيوجاز) من المخلفات العضوية الناتجة من الصناعات الغذائية (شراكة مجتمعية):

- المشروع عبارة عن استخدام المخلفات العضوية الناتجة من الصناعات الغذائية لإنتاج الغاز الحيوي (البيوجاز) والسماد العضوي؛ حيث يتم استخدام الغاز الحيوي (البيوجاز) في انتاج الطاقة الكهربائية أو الحرق المباشر في الغليات ويستخدم السماد الناتج في تسميد الأراضي الزراعية كبديل للسماد الكيماوي.

- التوسع في الخدمات المعملية والفحوصات الخاصة بفحص عينات الأغذية والمياه، والاستعداد للحصول على اعتماد معامل الأغذية والمياه ISO17025، ووجود منظومة محكمة للسيطرة على تداول النفايات الطبية الخطرة والتخلص الآمن منها، وتفعيل خطط السلامة البيئية بجميع المؤسسات الصحية، وزيادة فرق الرقابة على الأغذية بجميع مراكز البحيرة.

مشروع إنتاج الغاز الحيوي (البيوجاز) من المخلفات العضوية الناتجة من الصناعات الغذائية

المصدر: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة،٢٠٢٣

- وجود ٣ مصانع لتدوير القمامة بمراكز حوش عيسى وادكو و كوم حمادة. هذا إلى جانب إنشاء محطتين مناولة لتجميع القمامة بها بأكبر مدينتين توليداً للقمامة (مدينة دمنهور، ومدينة كفر الدوار) تمهيداً لنقلها إلى مصانع التدوير ولعدم تجمعها داخل الكتل السكنية وانتشار الأمراض والقوارض بها. كما يتواجد بالمحافظة مدفن صحي ببدر ومجمع المحارق الخاص بالنفايات الطبية الخطرة ببدر. (يتم حرق حوالي ١٤٧٦٠٠طن/ شهر تقريباً).

ج) أهم التحديات:

تتمثل أهم التحديات المرتبطة بكفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في الآتي: عدم ترابط البيانات بين الجهات التنفيذية المختلفة (صحة -بيئة -حماية مستهلك -طب بيطري- زراعة) بشأن المشروعات المنفذة، والحاجة إلى وجود قاعدة بيانات ونظام الكتروني يربط الجهات الرقابية للأغذية والمياه والمعامل وحماية المستهلك. كما يُعد ضعف التمويل المستدام أحد التحديات التي تواجه تنفيذ هذا الهدف، بالإضافة إلى عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لمصانع تدوير القمامة بالمحافظة لإجمالي الكميات المتولدة شهرياً، وعدم توافر الآلات اللازمة لتجميع مخلفات الإنتاج الزراعي، هذا إلى جانب الحاجة إلى مفارم صديقة للبيئة بخصوص النفايات الطبية الخطرة، وبعد أماكن تولد القمامة عن المصانع. فضلاً عن ذلك؛ فإن هناك ضعف في الأنشطة التثقيفية والتعليمية في مجال سلامة الغذاء والتخلص الآمن من النفايات الخطرة.

١٣ العمل المناخي

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
١-١٣	نسب مطابقة عوادم السيارات للمواصفات والاشتراطات البيئية		٩١,١	٨٥,٢	٩٣,١	٩٣,٦	٩٣,٣	٩٤,٣	٩٣,٥		●	فرع جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	لا
٢-١٣	عدد المحاضر التي تحرر ضد مرتكبي مخالفات الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية			١٥١٢	٢٤٧	١٤٧	٨٣	٢٤			-		

● تحسن ● تراجع ● ثابت

على الرغم من التراجع المحدود، يتضح أن نسبة مطابقة عوادم السيارات بالمحافظة للمواصفات والاشتراطات البيئية تقترب من ٩٤٪ عام ٢٠٢٢، كما يتضح ارتفاع مستوى وعي المواطنين بخصوص الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية، وذلك بانخفاض عدد المحاضر التي تحرر ضد مرتكبي تلك المخالفات من (١٥١٢) إلى (٢٤) محضر سنوياً بما يشير إلى التعامل الإيجابى مع الظاهرة.

ب) الآليات والجهود الحكومية:

١- التعامل مع مصادر التلوث:

تُعد محافظة البحيرة من المحافظات الزراعية وتعد الغازات الناتجة عن الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية وكذلك الغازات الناتجة عن عوادم المركبات من أهم مصادر التلوث بالغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحرارى والذى ينتج عنه تغير المناخ؛ وفي هذا الإطار تم العمل بين جهاز شؤون البيئة و محافظة البحيرة في العديد من المحاور للتخفيف من آثار تغير المناخ وذلك من خلال اعادة تدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز، ومخلفات الأشجار) ومتابعة عوادم المركبات والاشتراك في منظومة مكافحة السحابة السوداء، والتوعية بكيفية التخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي، كما يشارك جهاز شؤون البيئة بالبحيرة في منظومة مكافحة نوبات التلوث الحاد خلال فصل الخريف بما يعرف بالسحابة السوداء حيث يتم العمل على مستوى المحاور التالية: محور الاعلام؛ لتوعية المواطنين بخطورة حرق قش الأرز، ومحور التفتيش على الصناعات الصغيرة؛ لتنفيذ قرار محافظ البحيرة بتوقف الصناعات المخالفة والصناعات المخالفة في هذا الوقت، محور المعدات؛ حيث يتم تأجير المعدات من مفارم ومكابس لكبس وفرم قش الأرز وتحويله إلى أعلاف للماشية، محور مكافحة الحرق المكشوف؛ حيث يتم تكريس الجهود الخاصة بمكافحة الحرق المكشوف لقش الأرز ومنعه، محور المواقع ؛ وذلك بعمل مواقع لتجميع قش الأرز من المزارعين، تكثيف حملات رصد وفحص عوادم السيارات خلال أعمال المنظومة. كما تمتد الجهود لإجراء تدريبات محاكاه لخطة المحافظة لمجابهة الكوارث والأزمات.

٢- المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة (دعم المشاركات المجتمعية للمشروعات الصديقة للبيئة):

صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٢٧٣٨) لسنه ٢٠٢٢ بالإطار التنظيمي للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بتشكيل لجان تنفيذية على مستوى المحافظات برئاسة المحافظ، وبناء عليه تم صدور قرار (٢١٧٤) لسنه ٢٠٢٢ بتاريخ ١٥/ ٢٠٢٢/٨ بشأن تشكيل لجنة تنفيذية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية برئاسة محافظ البحيرة وتحت إشراف وزير التنمية المحلية. وتُعد هذه اللجنة هي المسئولة عن التوعية بالمبادرة والبرامج التدريبية ذات الصلة ودراسة المشروعات التي تقدمت للمشاركة من خلال المنصة الالكترونية للمبادرة وفقاً للمعايير واختيار المشروعات المتأهلة على مستوى المحافظة وعرضها على اللجنة الوطنية للمنافسة على المستوى الوطني. ولقد نتج عن اللجنة الموافقة على مجموعة من المشروعات الصديقة للبيئة والمبنية على جهود مجتمعية؛ والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- **مشروع توليمه (الزراعة بدون تربة):** تنتج شركه توليمه منتجاتها عن طريق الزراعة الرأسية داخل حاويات شحن عالية التقنية والزراعات بداخل الصوب الزجاجية المغلقه عاليه التقنية بأسلوب زراعات بدون تربة. كما تقوم الشركة بالزراعة داخل حاويات شحن حجم ٤٠ قدم بنظام الزراعة الرأسية. وتعد الحاوية مزرعة متكاملة من البذرة الي المحصول. وتبلغ مساحة الحاوية على الأرض ٢٨ متر مربع لكنها تنتج ما ينتجه ٢,٥ فدان في السنة.

مشروع الزراعة بدون تربة
في إطار المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء

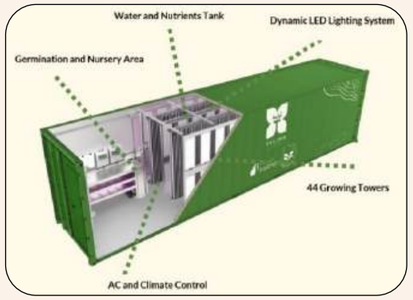

المصدر: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة

- **منصة ترقيم ومتابعة الأمراض للأشجار والنخيل عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي:** يقوم المشروع على تطوير منصة لترقيم وتحليل بيانات الأشجار والنخيل معتمدة على الروبوتات في جمع البيانات والذكاء الاصطناعي لتحليل الصور وتقديم توصيات دقيقة لحالة كل شجرة بالمزرعة.

مشروع اكتشاف أمراض النباتات والنخيل من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المصدر: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة

- **منصة رصد وقياس المناطق المعرضة لأخطار التغير المناخي: تعتمد المنصة في فكرتها الأساسية** على حصر المناطق المعرضة للخطر ثم التركيز على كل منطقة على حدة؛ حيث يتم دراسة المنطقة من عدة اتجاهات مختلفة للوقوف على الوضع الراهن وتحديد المشكلات البيئية والعمرانية والاجتماعية وغيرها وذلك لتسهيل الجزء الآخر من عمل المنصة وهو خلق الفرص والطاقات لوضع الأفكار والحلول الخاصة بهذه المشكلات وبالتحديد المتعلقة بالخطر الأكبر وهو تأثير التغير المناخي على هذه المنطقة بالتحديد لإنقاذه.

منصة رصد المناطق المعرضة لأخطار التغير المناخي

المصدر: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بمحافظة البحيرة

٣- تشكيل لجنة علمية:

صدر قرار وزارة البيئة رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة علمية برئاسة رئيس الإدارة المركزية للتغيرات المناخية؛ حيث تختص اللجنة برصد ظاهرة التغير المناخي وارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط وإعداد الدراسات التفصيلية للأضرار التي قد تنشأ عن نوبات الطقس. وتعد محافظة البحيرة من بين أكثر المحافظات تأثراً بالتغيرات المناخية في مصر.

ج) أهم التحديات:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التغيرات المناخية بمحافظة البحيرة فيما يلي: وجود فجوة تمويلية فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بالعمل المناخي مثل مشروعات تدوير المخلفات وغيرها من المشروعات، بالإضافة إلى الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الأجهزة والجهات الحكومية ومختلف أصحاب المصالح المعنيين بالتغيرات المناخية، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز جاهزية غرف العمليات الخاصة بإدارة الأزمات والكوارث، وبناء القدرات البشرية في هذا الشأن. كما أن هناك ضعف للوعي المجتمعي بشأن مخاطر التغيرات المناخية، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الكافية للتقديم في مبادرة المشروعات الخضراء الذكية.

١٥ الحياة في البرّ

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي ٢٠٢٣	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
١-١٥	نسبة مكامير الفحم المخالفة للإشتراطات البيئية		٨٣,٧٪	-	فرع جهاز شؤون البيئة بالبحيرة	لا
٢-١٥	حجم المبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية (بالألف لتر/ سنة)		٤١٩	-	مديرية الزراعة	
٣-١٥	حجم التعديات على الأراضي الزراعية خلال ١٢ سنة (فدان)		٦٦٧١	-	مديرية الزراعة	

تحسن تراجع ثابت

تقع قضية تلوث البيئة من خلال مكامير الفحم العشوائية بمحافظة البحيرة على رأس التحديات البيئية بالمحافظة، حيث يتواجد بالمحافظة عدد ٦٣٣ مكمورة فحم وفقاً لآخر رصد من فرع جهاز شؤون البيئة بالمحافظة لعام ٢٠٢٣، ولقد تم تطوير عدد ١٠٣ مكمورة فقط، بنسبة ١٦,٣ ٪ فقط مقابل ٥٤٤ مكمورة عشوائية مضرة بالبيئة بنسبة ٨٣,٧٪. كما تصل حجم المبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية إلى (٤١٩) ألف لتر سنوياً.

ب) الآليات والجهود الحكومية:

تتعاون وزارة البيئة ممثلة في جهاز شؤون البيئة ومديرية الزراعة بالمحافظة، والوحدات المحلية لمواجهة مشكلة مكامير الفحم العشوائية المنتشرة في بعض مراكز المحافظة من خلال التوعية بمخاطر تلك المكامير على البيئة والتربة، كما تقوم الجهات المختصة بجهاز شؤون البيئة، ومديرية الزراعة، والوحدات المحلية بتنظيم حملات لإزالة لتلك الوحدات المخالفة.

ج) أهم التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تواجهها المحافظة على مستوى الحياه في البر فيما يلي: ضعف الوعي لدى المزارعين بـ (مخاطر استخدام المبيدات الزراعية - بأهمية التوسع الرأسي كبديل للتوسع الأفقي)، وغياب وجود مناطق صناعية لتجميع الأفران المطورة، وتلوث المصارف الزراعية بمياه الصرف الصحي، والزيادة السكانية المفرطة.

مكافحة تلوث التربة والهواء بمكامير الفحم العشوائية وتحويلها إلى أفران صديقة للبيئة

المصدر: جهاز شؤون البيئة بالبحيرة

المحور الثالث

الازدهار

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي								الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢			
١-٧	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (٪)	٩٩.٧	٩٩.٩			١٠٠			٩٩	٩٩		المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢٠/ ٢٠٢١: شركة كهرباء البحيرة	نعم ٧-١-١
٢-٧	متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة للإنارة على مستوى الحضر (ك. و. س)										٧٨٢	-	لا
٣-٧	نسبة الفاقد من الكهرباء								٢٠.٨٣	٢٠.٩١	١٩.٧٩		لا
٤-٧	نسبة الفائض المصدر من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة للشبكة المركزية										٪٣١	-	لا
٥-٧	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة على مستوى المحافظة (ك. و. س)										١٥.٤٨	-	لا
٦-٧	متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة للإنارة على مستوى الحضر (ك. و. س)										٧٨٢	-	لا
٧-٧	متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة للإنارة بالريف (ك. و. س)										٤٨٩	-	لا
٨-٧	متوسط استهلاك الأسرة من الغاز سنوياً (م٣/ الأسرة)						٥١٣	١٧٦	٣٢٠	٣٥٤			لا
٩-٧	نسبة الأسر المخدومة بالغاز لإجمالي عدد الأسر						٪٢٤	٪٢٨	٪٣٠				لا
١٠-٧	معدلات استهلاك البنزين سنوياً (ألف لتر)			٥٠٧٨٨٧		٤٨٨٢٥١	٤٣٤٣٩١	٨٣٦٦٩٢	٣٣٠٢٧١١٦١	٤٣٦٢٦٠٥٥٣		-	لا
١١-٧	معدلات استهلاك السولار (ألف لتر)			١٠٧٢٩٣٢		١١٢١٩١٢	٧٩١٣٠٠	١٢٠٠٦٠	١٠٠٢٤٤٣	٩٣٢٨٣٠٨٧		-	لا
١٢-٧	معدلات استهلاك البوتاجاز (ألف اسطوانة/ السنة/ منزلي - غير منزلي)			٢٨٨٧٨		٢٩٨٢٠	٢٤٩٦٧	٢١٣٤٨	١٩٤١٣	٢١٢٦٦		-	لا
١٣-٧	معدلات استهلاك الغاز الطبيعي سنوياً (ألف م٣)			٦٢٥٢٨٣٤٢		١٢٤٦٩٨٧٤٢	١٨٥٦٥٨٧٢٨	٧٦١٩٧٧٨٥	١٥٣٠٢٣٥٦٩	١٨٥٥٤٢٩٦٢		-	لا
١٤-٧	حصة الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) لإجمالي الطاقة المنتجة									٪١.١٨٥	شركة الكهرباء بالبحيرة	-	نعم ٧-٢-١

شركة توزيع كهرباء البحيرة

مركز معلومات ودعم القرار عن شركة الغاز بالبحيرة

مركز معلومات ودعم القرار عن الشركات العامة للبترول، ومديرية التموين بالبحيرة

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

كما يتضح من تحليل مؤشرات المحافظة في مجال الطاقة مجموعة من الملاحظات: فمن الملاحظات الإيجابية أن نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء وصلت إلى (٩٩)٪ من سكان المحافظة بينما انخفضت نسبة الفاقد من الكهرباء إلى (١٩,٧٩)٪ مما يدل علي اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل نسبة الفاقد من الكهرباء، وكذلك يتضح ارتفاع نسبة الطاقة المصدرة من محافظة البحيرة للشبكة القومية بنسبة تصل إلى (٣١)٪. ومن الملاحظات السلبية تناقص معدلات إستهلاك البوتوجاز نتيجة التوسع فى إستخدام الغاز الطبيعى خلال السنوات الماضية، مع إستمرار التزايد فى إستهلاك البنزين والسولار بما يؤدى إلى زيادة إنبعثات الكربون.

ب) الآليات والجهود الحكومية:

تتلخص الجهود في مجال تطوير قطاع الكهرباء فيما يلي: وضع السياسات والخطط العامة فى مجال توزيع الكهرباء بما يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي والإشراف على تنفيذ هذه السياسات، ومتابعة ومراقبة الأنشطة المختلفة لتوفير الطاقة الكهربائية فى إطار استراتيجية الدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ خطة الإحلال والتجديد على شبكات الجهدين المتوسط والمنخفض وذلك للمهمات المتهالكة وخطة التوسع والجديد بإنشاء موزعات وخطوط جديدة لمجابهة تطور الأحمال وزيادة الطلب على الطاقة وتحسين الجهود لدى المشتركين، هذا بالإضافة لتنفيذ خطة الصيانة لشبكات الجهد المتوسط والمنخفض طبقاً للأصول الفنية لتحسين جودة التغذية الكهربائية للمشتركين وللوصول لاستمرارية التغذية الكهربائية بجودة عالية، كما تقوم الشركة بعمل الدراسات الفنية لمكونات الشبكة الكهربائية والتنبؤ بتطور الأحمال المستقبلية طبقاً للقياسات الدورية التي يتم إجراؤها والتخطيط على المدى القصير، والإشراف على دراسة وتنفيذ المشروعات المسددة القيمة، والعمل على تحقيق متطلبات مستهلكى الطاقة الكهربائية باستخدام أحدث النظم والتكنولوجيا، والمتابعة المستمرة لحالات تسويات العدادات المعطلة وسرعة تحصيل مستحقات الشركة، وحصر جميع حالات القدرات الزائدة لدى المشتركين وتحصيل فروق القدرة، والمرور بصورة دورية على جميع المشتركين لحصر حالات مخالفة نوع النشاط وعمل اللازم حيالها طبقاً للائحة التجارية، واستبدال العدادات الميكانيكية بعدادات الكارت المسبوق الدفع.

ج) الشراكة المجتمعية:

تتشارك شركة الكهرباء مع وحدات إنتاج الطاقة الشمسية بالمحافظة؛ وذلك من خلال التواصل بينها وبين الجهة المقام عليها محطة الطاقة الشمسية لتوصيل فائض الطاقة للشبكة العمومية، وتعمل محطات الطاقة الشمسية بالبحيرة على تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي للمباني المقام عليها مشروع الطاقة الشمسية في أوقات الذروة بنسبة ٦٨٪، كما تقوم المحطة بتصدير وفر من الطاقة في أوقات العطلات الأسبوعية، وتعمل جهود الطاقة المتجددة على تأمين خدمات المحافظة ضد مخاطر انقطاع التيار لفترة ٤ ساعات يومياً، كما تعمل على -خفض الأحمال الكهربائية على الشبكة القومية للكهرباء. وتُعد المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية واحدة من المبادرات الهامة التي تبنتها الدولة لدعم الطاقة المتجددة، والتي أسفر عنها مجموعة من المشروعات من أهمها مشروع إنتاج الغاز الحيوي (البيوجاز) من المخلفات العضوية الناتجة عن الصناعات الغذائية، والذي تم التعرض اليه تحت القسم المتعلق بأداء المحافظة في الهدف الثاني عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

د) أهم التحديات:

تتمثل أهم التحديات المتعلقة بالطاقة فيما يلي: ارتفاع نسب الفاقد من الطاقة الكهربائية ومحدودية حصة الطاقة المتجددة بالمحافظة، وضعف القدرات الخاصة بالطاقة المتجددة بالمحافظة، خاصة مع عدم وجود خبرات كافية في مجال الطاقة الشمسية. كذلك هناك ارتفاع متواصل فى إستهلاك الطاقة من بنزين وسولار وبوتاجاز وغاز.

قبة وضريح ابن النفيس

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١*	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي									الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٨-١	معدل البطالة	٧.٢	٨.٢	٩.٧	١١.٩	١١.٨	٩.٥	٧	٧.٤	٣.٦			●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٢	معدل البطالة بين الذكور (٪)				٧		٥.١			٣.٢			●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٣	معدل البطالة بين الإناث(٪)				٢١.٦		٢٧.٣			٥.٩			●		نعم ٨-٥-٢
٨-٤	مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	١٣.٨			٤٠					١٣.٩			●		لا
٨-٥	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال (٪)		٨.١							٤.٣			●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٨-٧-١
٨-٦	عدد حالات رعاية وحماية العمالة غير منتظمة (بقطاعي المقاولات والزراعة)								٥٦٣٠	٧٧٩٣	٨٦٢٠		●	مديرية القوى العاملة	لا
٨-٧	مؤشر تنافسية المحافظات المصرية														
٨-٧-١	المؤشر العام											٥١٪	-	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	لا
٨-٧-٢	الترتيب العام للمحافظة (من ٢٧ محافظة)											١٧	-		
٨-٧-٣	المؤشر الفرعي: البيئة المواتية											٥٥٪	-		
٨-٧-٤	المؤشر الفرعي: رأس المال البشري											٥٣٪	-		
٨-٧-٥	المؤشر الفرعي: الأسواق											٤٧٪	-		
٨-٧-٦	المؤشر الفرعي: الابتكار											٤٩٪	-		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول انخفاض معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل عن لتصل إلى ما يقرب من ١٤ ٪ خلال عام ٢٠٢١، كما يتضح وجود انخفاض ملحوظ لمعدلات البطالة في المحافظة لتصل إلى ٣,٦٪، وكذا بين الإناث لتصل إلى ٥,٩٪، ومعدلات البطالة بين الذكور لتصل إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢١. وتجدر الإشارة إلى تناقص معدلات البطالة ومعدلات تشغيل الأطفال. أما فيما يتعلق بتنافسية محافظة البحيرة، فمن الواضح أن المحافظة لا تزال تحتاج لكثير من الجهد لتعزيز ميزاتها التنافسية في خلق بيئة مواتية للاستثمار وتحسين رأس المال البشري، وتعزيز الأسواق والابتكار، حيث وصل أداء المحافظة في المؤشر العام لمؤشر تنافسية المحافظات ٥١٪، وجاءت في الترتيب رقم ١٧ من إجمالي ٢٧ محافظة.

ب) الآليات والجهود الحكومية:

تتلخص أهم الجهود والآليات الحكومية في هذا الإطار على مستويين: يدور المستوى الأول حول التشغيل، والذي يتضمن الجهود التالية: تجميع البيانات من المنشآت عن طريق مكاتب العمل المختلفة المنتشرة بالمحافظة، وتسهيل إمكانات توفير فرص العمل من خلال عقد ملتقيات توظيف تضم الشركات التي في حاجة إلي عمالة وعمل لقاء مباشر مع طالب العمل، وإعطاء تدريبات على المهن التي يحتاجها سوق العمل من خلال مراكز التدريب المنتشرة على مستوى الجمهورية، وميكنة استخراج شهادة القيد (كعب العمل). ويتعلق المستوى الثاني بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة المسجلة لدى مديرية القوى العاملة.

١- توزيع المنشآت الصناعية حسب قدرتها على تشغيل العمالة وفقاً لنوع القطاع بالمحافظة:

يتضح من الجدول التالي أن نسبة (٨٥,٧) من المنشآت الصناعية بمحافظة البحيرة تستوعب كل منشأة أقل من (١٠) عمال، ولقد بلغ عدد تلك المنشآت (٩٨٨٤)، بينما يتواجد عدد (٤٤٠) منشأة صناعية تستوعب كل منها عدد أكثر من (٥٠) عامل بنسبة (٣,٨)٪ لإجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة.

يوضح توزيع المنشآت الصناعية
حسب قدرتها على تشغيل العمالة وفقاً لنوع القطاع

	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	قطاع استثماري	الإجمالي	٪
أكثر من ٥٠ عامل	١١	٤٢١	٨	٤٤٠	٣.٨
من ١٠ إلى أقل من ٥٠ عامل	٣٢	١١٨١	-	١٢١٣	١٠.٥
أقل من ١٠ عمال	١٣	٩٨٧١	-	٩٨٨٤	٨٥.٧
الإجمالي	٥٦	١١٤٧٣	٨	١١٥٣٧	١٠٠
٪	٠.٥	٩٩.٤	٠.٠٤		

المصدر: مركز معلومات عن مديرية العمل بالبحيرة، ٢٠٢٣

٢- الورش الحرفية بالمحافظة ودورها في توفير فرص العمل:

تلعب الورش الحرفية بمحافظة البحيرة دوراً محورياً في خلق فرص عمل للشباب وتنشيط القدرة الاقتصادية للمحافظة؛ حيث يتواجد بالمحافظة ما يقرب من (١٠٧٥٣) ورشة منتشرة في جميع أنحاء المحافظة، وتستوعب ما يقرب من (٢٣٥١٩) عامل. تتركز أغلب الورش في مجال المواد الغذائية، ومجال الغزل والنسيج، وذلك لكون المحافظة زراعية من الطراز الأول.

الورش الحرفية وفرص العمل لكل صناعة

الورش الحرفية بالمحافظة	منتجات كيماويات وبترولية		الخامات التعدينية غير المعدنية		المعادن الأساسية		المنتجات المعدنية		منتجات خشبية وفلين		غزل ونسيج ومنتجاته		الورق والطباعة والنشر		المواد الغذائية		أخرى		الإجمالي العام	
	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال
الإجمالي	٣٤٣	١١٥١	١٨٨	٤١٩	٦٣٨	١٦٩٤	١٥٦	٤٦٠	١٢٥٠	٢٦٦٠	٢٢١٦	١٤٢٩	٥٣٠	٩٨٨	٢٩٤٢	٨٥٦٢	٣٢٧٧	٥٣٦٩	١٠٧٥٣	٢٣٥١٩
٪	٣,٢	٤,٩	١.٧	١,٨	٥,٩	٧,٢	١,٤	١,٩	١١,٦	١١.٤	٩,٤	١٣,٣	٤,٩	٤,٢	٢٧,٤	٣٦,٤	٣٠.٥	٢٢,٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية العمل بالبحيرة، ٢٠٢٣

وكما يوضح الشكل فإن الورش الحرفية الخاصة بالمواد الغذائية لها النصيب الأكبر من إجمالي الورش الحرفية بنسبة ٢٧,٤٪ ولديها أيضاً أكبر عدد من العمل بنسبة ٣٦,٤٪، بينما حصلت الورش الحرفية المتعلقة بالمنتجات المعدنية على أقل توزيع نسبي بنسبة ١,٥٪.

التوزيع النسبي للورش الحرفية والعاملين بها
وفقاً لمجالات الصناعة

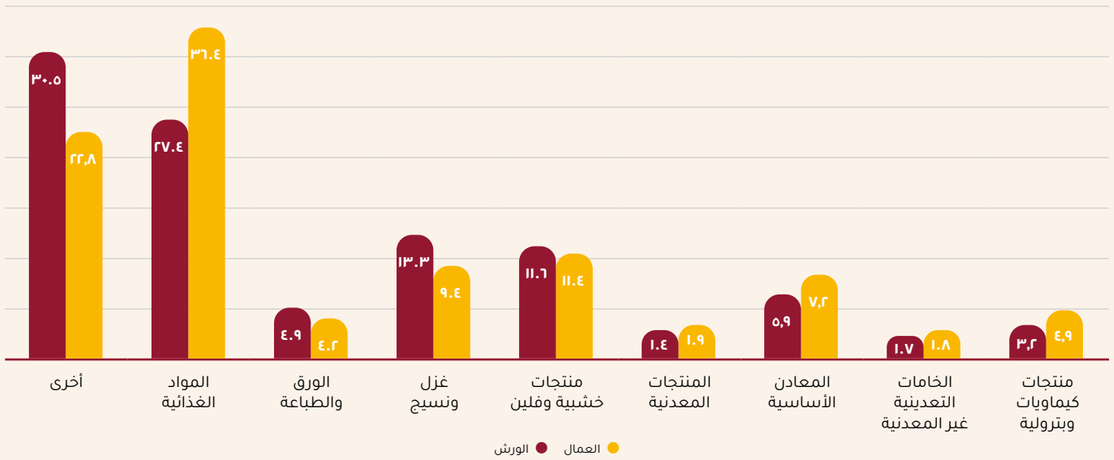

ج) أهم التحديات:

تواضع عدد المشروعات المتوسطة والكبيرة بشكل واضح مقارنة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعزوف الشباب عن العمل بالقطاع الخاص والرغبة في العمل بالقطاع الحكومي، والإصرار على العمل في مجال التخصص العلمي فقط دون التفكير في تغيير المسار وفقاً للفرص المتاحة، وضعف الدعم المقدم لمن يمتلكون أفكار مبتكرة وضعف الربط بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي						الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٩-١	عدد المواطنين (ذكور) الذين يمتلكون مشروع صغير أو متناهي الصغر							٥٦٩١	-	ديوان عام محافظة البحيرة	لا
٩-٢	عدد المواطنين (الإناث) الذين يمتلكن مشروع صغير أو متناهي الصغر							٢٥٢٣	-		لا

تحسن تراجع ثابت

ب) الآليات والجهود:

١- المناطق الصناعية بمحافظة البحيرة:

يتضح من الشكل وجود منطقتين صناعيتين بمحافظة البحيرة؛ تقع المنطقة الأولى بوادي النطرون على مساحة (٤٩٨,٣) فدان، وتقع المنطقة الصناعية الثانية بحوش عيسى على مساحة (٣٤٦) فدان. ولقد أنشأت منطقة وادي النطرون الصناعية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٦ لسنة ١٩٩٤م على أربع مراحل، وتقع غرب مدينة وادى النطرون وتبعد عن الطريق الصحراوى مسافة ٧كم. وتتميز منطقة وادي النطرون الصناعية بقربها من ميناء ومطار الأسكندرية، ومنطقة برج العرب، والطريق الصحراوي اسكندرية- القاهرة فضلاً عن قربها من الطريق الدولي الساحلي. هذا وتستوعب المنطقة عدد (١٢٨١٨) عامل؛ ومن ثم تمثل فرصة لجذب العمالة بمحافظة البحيرة والمحافظات المجاورة. وتشتهر المنطقة بالصناعات الغذائية، وصناعة الأسمدة.

ولقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣١ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء المنطقة الصناعية الثانية بمحافظة البحيرة؛ والتي تقع غرب طريق مصر اسكندرية الزراعى فى نطاق مركز حوش عيسى بمنطقة الطرانة، وتتميز المنطقة بأنها تقع في موقع يتوسط محافظة البحيرة مما يجعلها فرصة متميزة لجذب العمالة الزائدة بالمحافظة، حيث تستوعب المنطقة ما يقرب من (٢٧٣٠) عامل، ومن أهم الصناعات بالمنطقة صناعات الأغذية، والأعلاف، والأدوية.

٢- مكونات قطاع الصناعة بمحافظة البحيرة:

يلعب قطاع الصناعة دوراً في تنمية الاقتصاد المحلي بمحافظة البحيرة؛ حيث تمتلك المحافظة ما يقرب من (١١٥٣٧) منشأة صناعية، تستوعب (٥٧٥٧١) عامل، وتتركز أغلب تلك الصناعات في مجالات الصناعات الغذائية، والغزل والنسيج.

المنشآت الصناعية بمحافظة البحيرة

المنشآت الصناعية بالمحافظة	كيماويات ومنتجاتها		مواد بناء وحراريات		المنتجات المعدنية الاساسية		المنتجات المعدنية وآلات ومعدات نقل		خشب ومنتجاته		غزل ونسيج		الورق والطباعة		مواد غذائية		صناعات تحويلية أخرى		الإجمالي	
	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال
الإجمالي	٣٤٧	٤١٣٩	٥٤١	٨٩٢	٨٤٦	١١٨٦	٥٣١	١٠٦٣	١٧٠٦	٢٥٨٩	٩٢٧	٢٢٧١٨	٥٣٨	١٣٢٥	٤٣٢٧	١٣٣٧٣	١٧٧٤	١٠٢٨٦	١١٥٣٧	٥٧٥٧١
٪	٣	٧	٤,٧	١,٥	٧,٣	٢	٤,٦	١,٨	١٤,٨	٤,٥	٨	٣٩,٥	٤,٦	٢,٣	٣٧,٥	٢٣,٢	١٥,٤	١٧,٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار، عن المنطقة الصناعية بمحافظة البحيرة

وكما يتضح من الشكلين التاليين؛ فإن نسبة المنشآت الصناعية العامة العاملة في مجال المواد الغذائية تستحوذ على النسبة الأكبر من المنشآت بنسبة ٣٧,٥٪ تليها الصناعات التحويلية بنسبة ١٥,٤٪، بينما يحظى قطاع الغزل والنسيج بأكبر عدد من العاملين وصل إلى ٣٩,٥٪.

التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية وفقاً لمجالاتها

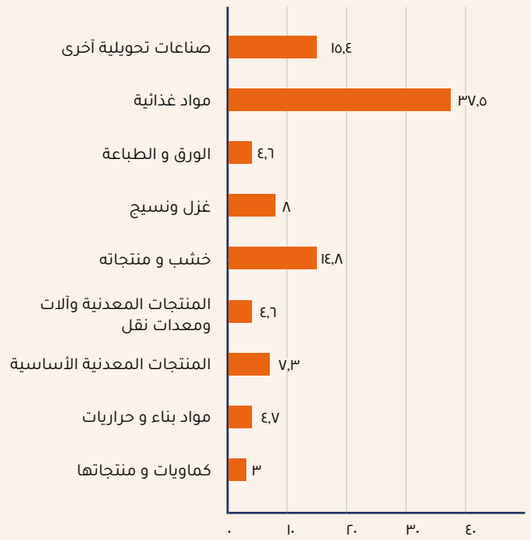

التوزيع النسبي للعاملين في مجالات قطاع الصناعة

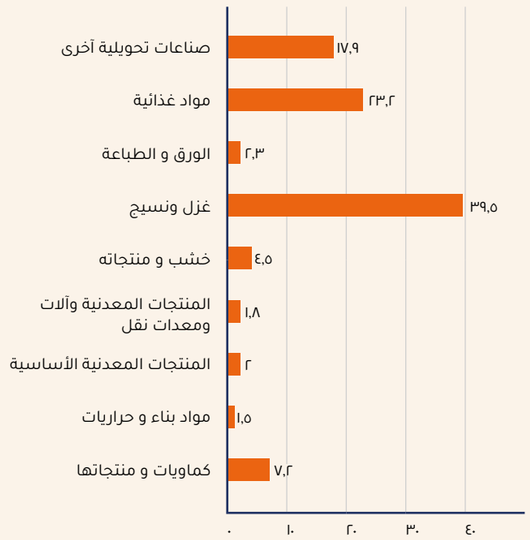

ج) أهم التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع فيما يلي: ضعف تنافسية المشروعات الصغيرة، وضعف حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى طول الإجراءات والتأخير في حصول بعض المستثمرين على الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة وتشغيل المصانع، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق برخص البناء والتشغيل وموافقة الحماية المدنية، وغيرها. كما يعاني البعض الآخر من المستثمرين من ارتفاع الرسوم نظير أداء الخدمة المطلوبة، وكذلك مشكلات ارتفاع أسعار المواد الخام، فضلاً عن ضعف البحث العلمي الخاص بالابتكار.

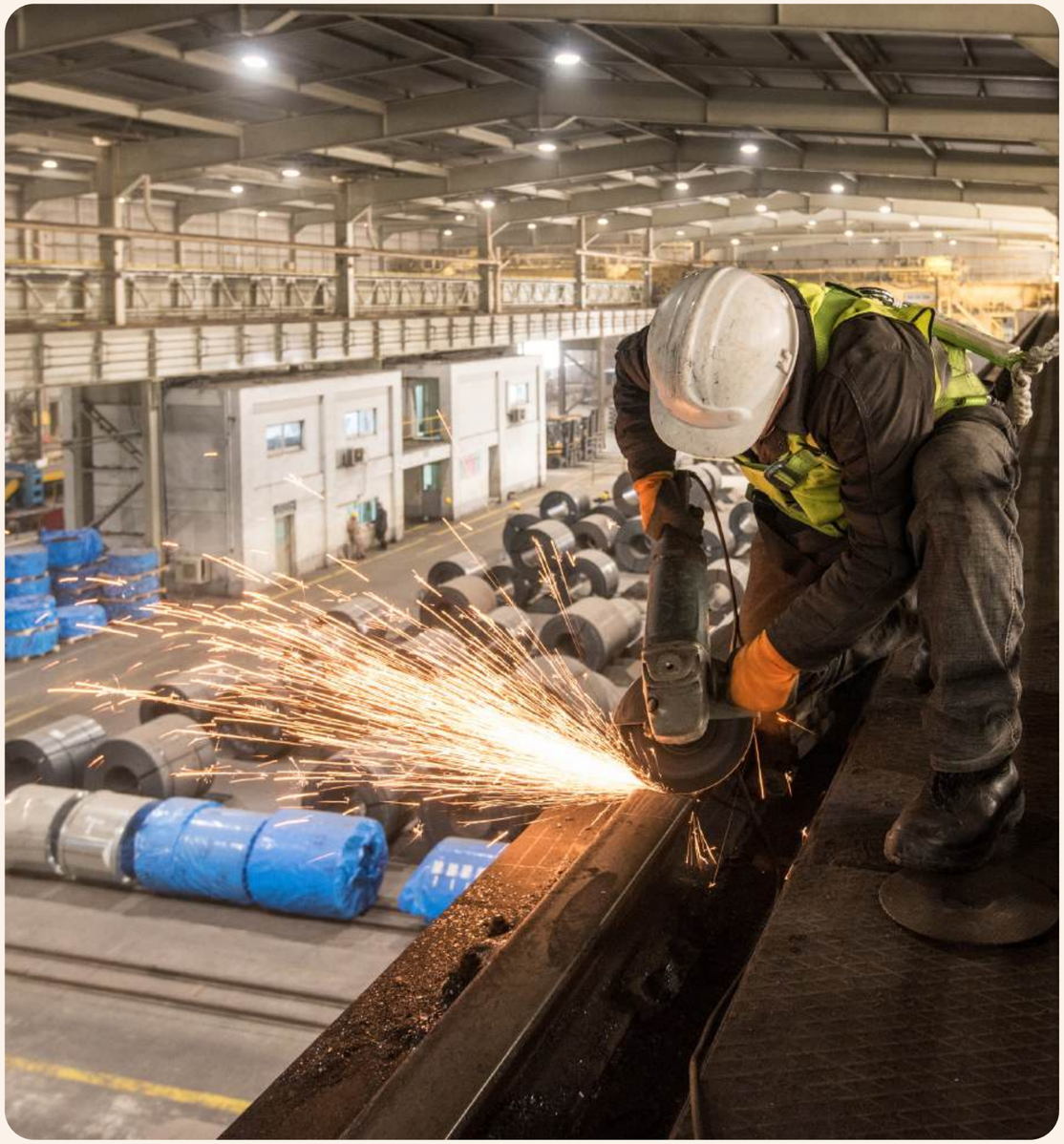

١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢			
١-١٠	نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة لإجمالي التعيينات الحكومية السنوية		٣,٢	٣,١	٢,٢	٢,٢	●	مركز المعلومات ودعم القرار عن مديريات الخدمات، الوحدات المحلية لمراكز ومدن المحافظة، والديوان العام (التنظيم والإدارة)	لا
٢-١٠	نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث لإجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة		٣٤,٨	٦١,٨٣	٢٤,٥	٢٤,٣	●		لا
٣-١٠	نسبة تعيين الإناث لإجمالي التعيينات الحكومية السنوية		٤٣,٣	٤٤,٣	٤٤,٣	٤٤,٧	●		لا

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يوضح الجدول أن هناك انخفاض في نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث لإجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولعل ذلك يعزى إلى خروج نسبة كبيرة منهم للمعاش بالإضافة إلى وقف التعيينات في الجهاز الحكومي، كما أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة تعيين الإناث لإجمالي التعيينات الحكومية.

ب) جهود المحافظة:

هناك عديد من الجهود التي تقوم بها المحافظة في إطار تعزيز الحد من أوجه عدم المساواة والتي تم ذكرها في أهداف سابقة مثل بطاقة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وجهود تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي وحماية المرأة.

ج) أهم التحديات: المؤشرات الأساسية المتعلقة بالحد من أوجه عدم المساواة يتم توفيرها بالأساس على المستوى القومى ولا يتم جمعها على مستوى المحافظات وهو ما يصعب من قدرة المحافظة على توفير هذه البيانات، ومن ثم إتخاذ الإجراءات الضرورية للتعامل مع أوجه عدم المساواة التى قد تتواجد على مستوى المحافظة ومراكزها المختلفة، بالإضافة إلى انتشار الموروثات الثقافية المغلوطة المتعلقة بالمرأة والتي تم الإشارة إليها سابقاً.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٢			
١-١١	نسبة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة (٪)	٩	٠.١				-	تقارير التوطين ٢٠٢١	بديل ١١-١-١
٢-١١	نسبة المدن المخططة على نمط الجيل الرابع لإجمالي عدد المدن			١١.٨	١١.٨	١١.٨	●	ديوان عام محافظة البحيرة	لا
٣-١١	إجمالي أطوال الطرق المرصوفة (ألف/ كم)					٨.٢	-	ديوان عام محافظة البحيرة	لا
٤-١١	نسبة الطرق المرصوفة التي تخدم وسائل النقل العام لإجمال الطرق			٧١٪	٧٣٪		●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الطرق، والوحدات المحلية	لا
٥-١١	نسبة الطرق المحلية الداخلية المرصوفة لإجمالي الطرق المحلية			٥٦٪	٥٨٪		●	مركز معلومات ودعم القرار عن مديرية الطرق، والوحدات المحلية	لا

● تحسن ● تراجع ● ثابت

تشتمل المحافظة على أربعة أنواع من الطرق بإجمالي ٩٨٥٠ كم: يجسد النوع الأول الطرق السريعة، وهي تلك الطرق التي تخدم بين محافظة البحيرة والمحافظات الأخرى ويبلغ طول تلك الفئة ٣٠٠ كم، ويتمثل النوع الثاني في الطرق الرئيسية بين مدن المحافظة وبعضها البعض بطول ٥٥٠ كم، أما النوع الثالث فيشمل الطرق المحلية بين مدن المحافظة والوحدات القروية بأطوال ٢٥٠٠ كم، وأخيراً يمثل النوع الرابع الطرق المحلية الفرعية بين القرى والعزب والنجوع بأطوال ٦٥٠٠ كم. وتصل نسب الطرق المحلية الفرعية المرصوفة ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى الطرق المحلية الفرعية بالمحافظة.

ب) الآليات والجهود الحكومية:

١- إنشاء مدينة رشيد الجديدة على نمط مدن الجيل الرابع:
صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تخصيص مساحة ٣١٨٥,٦٨ فدان لصالح هيئة المجتمعات العمرانية لإنشاء مدينة رشيد الجديدة، والتي تتكون من ثلاث مساحات؛ المساحة الأولى (٤٤٣) فدان وهي عبارة عن المثلث الذهبي، والمساحة الثانية (٢٠٠٠) فدان، وتعبر عن الموقع الساحلي للمدينة، والمساحة الثالثة (٧٤٢) فدان، وتتضمن منطقة المشروعات العاجلة التي تتضمن المشروعات السكنية والخدمية والتعليمية المتميزة.

المصدر: المكتب الفني للمحافظ، ٢٠٢٣

الموقع الساحلي لمدينة رشيد الجديدة
بمساحة ٢٠٠٠ فدان

٢- السياحة الدينية المستدامة بمحافظة البحيرة:
تشاركت محافظة البحيرة مع دولة الفاتيكان لتطوير مسار العائلة المقدسة بمنطقة وادي النطرون، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٦ مليون جنيه، ولقد أسفر التعاون عن استلام الحكومة المصرية لأيقونة رحلة العائلة المقدسة من دولة الفاتيكان. وتم تحديد ثلاث نقاط لمسار الرحلة بمحافظة البحيرة بمنطقة وادي النطرون وهم: دير الأنبا بشوي، ودير السريان، ودير البراموس، وأصبحت نمطاً فريداً للسياحة المستدامة وقبلة للسياح من مختلف البلدان.

٣- رفع الوعي السياحي:
قامت المحافظة بإطلاق حملة (حملة الوعي السياحى والأثري) للتعريف بالمناطق السياحية والأثرية بالمحافظة في المدارس ومراكز الشباب الموجودة داخل المحافظة حملة وتهدف الى نشر الثقافة الأثرية بين أبناء المحافظة وترسيخ فكرة أن الآثار ملكا للجميع ولابد من المحافظة عليها. واستهدفت الحملة ٣٤٠ مركز شباب ووصل عدد المستفيدين إلى ٨٧٥٠ شاب، كما بلغ عدد المدارس التي استهدفتها الحملة ٢٢٥٥ مدرسة وبلغ عدد المستفيدين ٥٦٣٧٥ طالب وطالبة من مختلف المراحل التعليمية.

مسار العائلة المقدسة
كنمط لدعم السياحة الدينية المستدامة بالبحيرة

المصدر: ديوان عام محافظة البحيرة، ٢٠٢٣

٤- ترميم المناطق الأثرية:
قامت المحافظة بترميم المباني المتضررة من السيول داخل الأديرة , مثل أديرة وادي النطرون،حيث تم الانتهاء من ترميم كنيسه العذراء الأثرية وكنيسة الأربعين.. وتم الانتهاء من ترميم الكنيسة الرئيسية في دير البراموس،وفي دير الأنبا بيشوي تم الانتهاء من ترميم كل من كنيسة الرهبان والقلالي الأثرية الملاصقة للسور الجنوبي والطاحونة الأثرية، كما تم الانتهاء من ترميم كنيسة الأنبا بيشوي.

٥- تعزيز الحرف اليدوية:
قامت المحافظة بتفعيل مبادرة حرفتنا هويتنا والتي تهدف إلى إحياء الصناعات والحرف اليدوية والتراثية بجميع مراكز ومدن المحافظة وذلك بعمل حصر للصناعات والحرف اليدوية والتراثية الموجودة بالمحافظة لتنميتها واستثمارها استثماراً اجتماعياً واقتصادياً، حيث أنها تمثل قيمة مضافة للإقتصاد القومى لأنها تعتمد بشكل كبير على الخامات المحلية والإبداع البشرى كما أنها تمثل مضموناً ثقافياً وفنياً عظيماً يعتمد على التراث والهوية المصرية وتساعد على الحد من معدلات البطالة.

٦- المخططات الاستراتيجية:
على مستوى المدن؛ تم الانتهاء من الأحوزة العمرانية لمجمل مدن المحافظة، هذا إلى جانب مدينتي رشيد الجديدة والنوبارية الجديدة التابعتان لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وعلى مستوى القرى؛ فقد تم اعتماد أحوزة عمرانية لعدد (٤٨٨) قرية، كما تم اعتماد مخطط استراتيجي لعدد (٤٦٦) قرية وجاري التنسيق لاعتماد باقي القرى مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني. كما تم اعتماد مخططات تفصيلية لعدد ٤٥٢ قرية مما أدى للحد من ظهور العشوائيات. وعلى مستوى العزب؛ فقد تم اعتماد عدد ٤٥٥٠ عزبة تابعة لمراكز المحافظة وجاري التنسيق مع الهيئة العامة لاعتماد باقي العزب للحد من ظهور العشوائيات والبناء بالمخالفة وتسهيل إجراءات اصدار تراخيص البناء من قبل المواطنين، ويتم تحديد الاشتراطات التخطيطية والبنائية لها وفقا لما يرد بالمخطط الاستراتيجي العام للقرى التابعة لها هذه العزب أو النجوع أو الكفور. وعلى مستوى المناطق العشوائية بالمحافظة؛ فقد تم التخلص من منطقة الكسارة برشيد، حيث تم إزالة المنطقة المنخفضة بكاملها وأصبحت المنطقة حالياً منطقة آمنة ومخططة بعد أن كانت عالية الخطورة.

ج) أهم التحديات:
وتتمثل أهم التحديات المرتبطة بالهدف في: عدم اعتماد المخطط الاستراتيجي العام للمحافظة حتى الآن، وعدم وجود مساحات خضراء كافية تستوعب الكثافة السكانية، ووجود اختلافات بين البيانات المركزية عن المحافظة وبيان الوحدات المحلية المختصة فيما يتعلق بأعداد ومسميات العزب والقرى، وعدم توافر أراضي أملاك الدولة بالمناطق الحيوية ذات الأنشطة الاقتصادية المتعددة لإقامة مشروعات سكنية عليها، ووجود بعض الفئات ذات الاحتياج الشديد للوحدات السكنية ولا ينطبق عليها شروط السداد الخاصة بالمشروعات القومية ذات العلاقة. أما فيما يتعلق بالسياحة فتفتقر المحافظة لوجود فنادق مصنفه حيث لا يوجد بها سوي فندق واحد مصنف في وادي النطرون، كما تفتقر المحافظة لتوفير دعم مادي لتطوير وتنمية الأماكن الأثرية في المحافظة لفتحها للزيارة وتسويقها سياحياً.

المحور الرابع

السلام

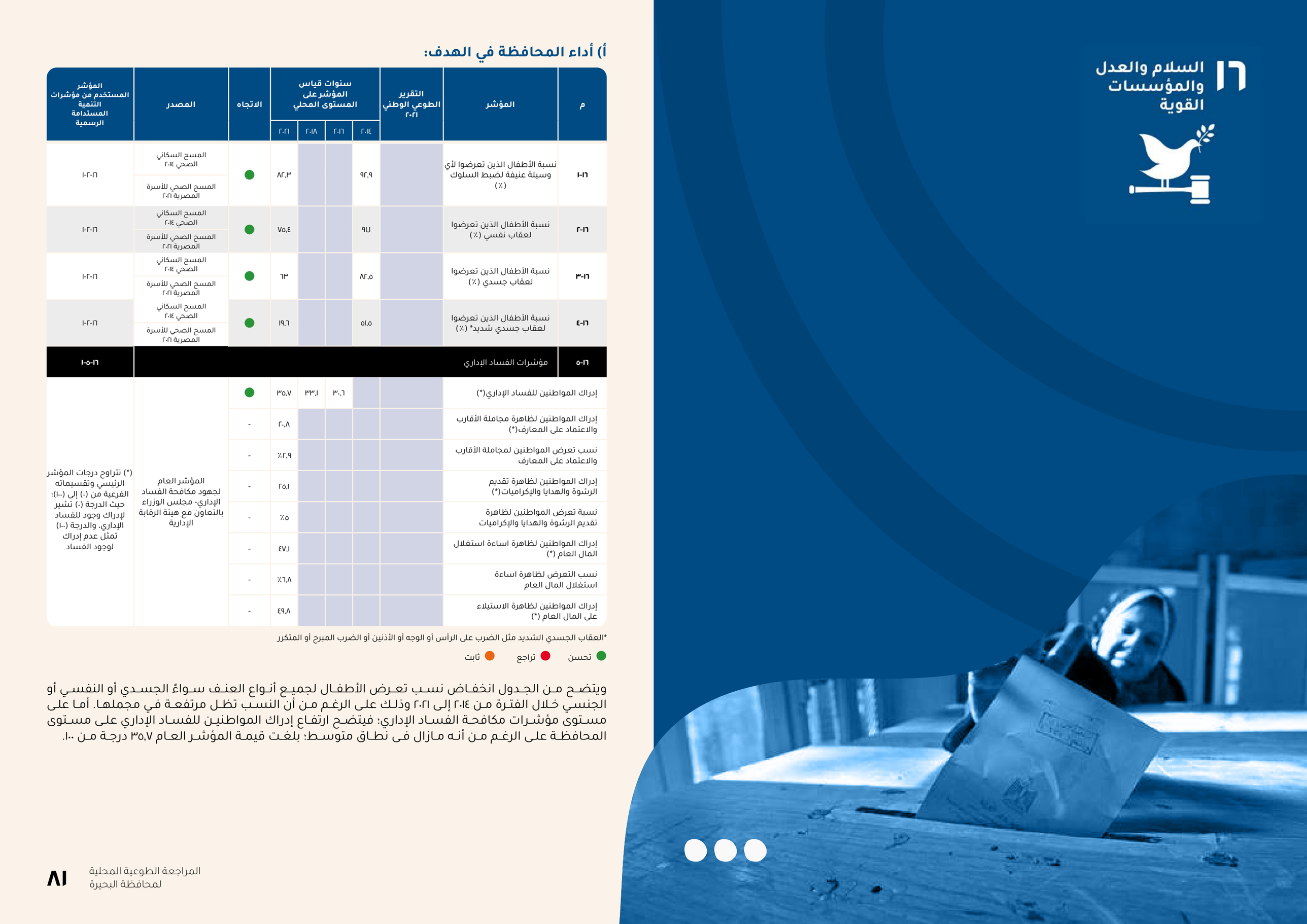

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢١			
١-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لأي وسيلة عنيفة لضبط السلوك (٪)		٩٢,٩			٨٢,٣	●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١	١-٢-١٦
٢-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب نفسي (٪)		٩١,١			٧٥,٤	●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١	١-٢-١٦
٣-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي (٪)		٨٢,٥			٦٣	●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١	١-٢-١٦
٤-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي شديد* (٪)		٥١,٥			١٩,٦	●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١	١-٢-١٦
٥-١٦	مؤشرات الفساد الإداري								١-٥-١٦
	إدراك المواطنين للفساد الإداري(*)			٣٠,٦	٣٣,١	٣٥,٧	●	المؤشر العام لجهود مكافحة الفساد الإداري- مجلس الوزراء بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية	(*) تتراوح درجات المؤشر الرئيسي وتقسيماته الفرعية من (٠) إلى (١٠٠): حيث الدرجة (٠) تشير لإدراك وجود للفساد الإداري، والدرجة (١٠٠) تمثل عدم إدراك لوجود الفساد
	إدراك المواطنين لظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف(*)					٢٠,٨	-		
	نسب تعرض المواطنين لمجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف					٢,٩٪	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات(*)					٢٥,١	-		
	نسبة تعرض المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات					٥٪	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة اساءة استغلال المال العام (*)					٤٧,١	-		
	نسب التعرض لظاهرة اساءة استغلال المال العام					٦,٨٪	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة الاستيلاء على المال العام (*)					٤٩,٨	-		

*العقاب الجسدي الشديد مثل الضرب على الرأس أو الوجه أو الأذنين أو الضرب المبرح أو المتكرر

● تحسن ● تراجع ● ثابت

ويتضح من الجدول انخفاض نسب تعرض الأطفال لجميع أنواع العنف سواءً الجسدي أو النفسي أو الجنسي خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ وذلك على الرغم من أن النسب تظل مرتفعة في مجملها. أما على مستوى مؤشرات مكافحة الفساد الإداري؛ فيتضح ارتفاع إدراك المواطنين للفساد الإداري على مستوى المحافظة على الرغم من أنه مازال فى نطاق متوسط؛ بلغت قيمة المؤشر العام ٣٥,٧ درجة من ١٠٠.

ب) الجهود و الآليات المستخدمة:

تنقسم أهم جهود تطوير الخدمات العامة بمحافظة البحيرة إلى ستة محاور أساسية؛ يتجسد المحور الأول في لقاءات المحافظ الجماهيرية للتعرف على الشكاوى والمشكلات من خلال المواطنين مباشرة. ويتعلق المحور الثاني في تطوير الخدمات الجماهيرية في تطوير منفذ صرف الدواء بالمحافظة بإجمالي استثمارات بلغت ٧,٤ مليون جنيه. ويتصل المحور الثالث في خدمات التواصل الاجتماعي، والتي تم من خلالها رصد ١٧,٤ ألف شكوى. ويتمثل المحور الرابع في بوابة الشكاوى الحكومية ولقد رصدت البوابة الالكترونية لمنظومة الشكاوي الحكومية ما يزيد عن ٤٩٩٠٨ شكوى. ويدور المحور الخامس حول مبادرة صوتك مسموع والتي تلقت شكاوى بلغت ١,٩ ألف شكوى. ويتعلق المحور السادس بمراكز خدمة المواطنين. وبالإضافة إلى هذه الجهود قامت المحافظة بتقديم أول تقرير طوعي للإجراءات التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ - ٢٠٢٢، فضلا عن تشكيل لجنة لمكافحة الفساد بالمحافظة، وكذا استحداث وحدة تنظيمية للحوكمة بديوان عام المحافظة.

- نقاط القوة: تتمثل نقاط القوة المتعلقة بالمؤسسات وبناء القدرات في إطار محافظة البحيرة فيما يلي: وجود اعتماد للتدريب مدرج بموازنة ديوان عام المحافظة، ووجود لوائح وقوانين منظمة للعملية التدريبية "قانون الخدمة المدنية - اللائحة التنفيذية للقانون - كتاب دوري قواعد الصرف على الخطة التدريبية والمنظم للعملية - لائحة التدريب الصادر من السلطة المختصة والمنظم لعملية التدريب بالمحافظة"، واهتمام القيادة السياسية بالدولة للتدريب وتنمية قدرات العاملين ومن ثم قيام مؤسسات متعددة حكومية وغير حكومية بتنفيذ دورات تدريبية كمنح يستفيد منها العديد من العاملين بالمحافظة مثل "الأكاديمية الوطنية للتدريب - مؤسسة القادة - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - وزارة الاتصالات - جامعة اسليسكا "، اهتمام وزارة التنمية المحلية بالتدريب واعتماد ميزانية سنوية له، وذلك من خلال مركز التنمية المحلية بسقارة الذي يدرب سنويا ١٥٠ متدرب من البحيرة، وقيام مركز التنمية المحلية بسقارة بعقد بروتوكولات تعاون وشراكات مع مؤسسات تدريبية متميزة مثل شركة أزوري للاستشارات التدريبية - بنك تنمية صعيد مصر - البنك الدولي-منح الاتحاد الأوروبي -المركز الإقليمي لدراسات التنمية المستدامة واستشراف المستقبل، كما تم إنشاء وحدة التحول الرقمي بالديوان العام والتي ساهمت بدورها في تدريب عدد كبير من العاملين بالديوان العام والوحدات المحلية على منظومة التحول الرقمي، مكتبة دمنهور العامة وما تقدمه من خدمات تدريبية وأنشطة ثقافية متنوعة.

ج) أهم التحديات: وتتمثل أهم التحديات المرتبطة بالهدف في: إدراك المواطن بوجود الفساد الإداري على الرغم من إصدار الدولة لثلاث استراتيجيات لمنعه ومكافحته، بالإضافة إلى ضعف الصف الثان من الكوادر الإدارية في بعض الإدارات، وقصور أنشطة وبرامج بناء القدرات على الرغم من تعددها، فضلاً عن الحاجة إلى تحديث محتواها ليواكب التغيرات المتسارعة، هذا بالإضافة إلى غياب وجود مراكز تدريبية معتمدة بديوان عام المحافظة، والاعتماد على مراكز تدريب خارجية لتنفيذ الخطط التدريبية بالديوان.

المحور الخامس

الشراكة

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
١-١٧	عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت						٤٠٥٤٢٥	-	ديوان عام محافظة البحيرة	١-٨-١٧
٢-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٤ سنوات فأكثر) (٪)		٢٠,٠					-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	١-٨-١٧
٣-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (٤ سنوات فأكثر) (٪)		٢٠,٩					-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بناء على بيانات مبدئية من التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	لا
٤-١٧	إجمالي قيمة المشاركات المجتمعية خلال خمس سنوات (بالمليار جنية)					٢,٣		-	ديوان عام محافظة البحيرة	لا

بلغت قيمة الشراكات المجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمحافظة خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ ما يقرب من ٢,٣ مليار جنية. ومن الواضح أن المؤشرات الخاصة بهذا الهدف تحتاج إلى اهتمام الجهات القائمة على جمع المؤشرات ومدى دوريتها، فعلى سبيل المثال المؤشر الخاص بنسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت كان أخر بيان له في ٢٠١٧ الأمر الذي يصعب تحديد الوضع الحالي لاستخدام الأفراد للإنترنت.

أداء محافظة البحيرة في الهدف السابع عشر مقارنة بالأداء على المستوى الوطني

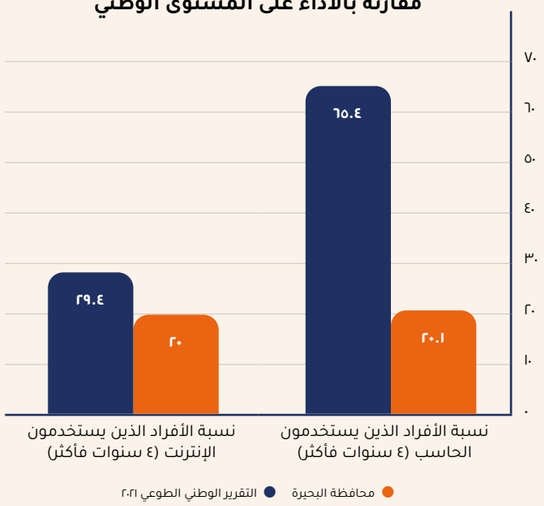

ب) جهود المشاركة بين القطاعات الثلاثة:

يلعب القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات التعاونية أدوراً بارزة في العمل التنموي المحلي بمحافظة البحيرة؛ وفيما يلي يمكن إلقاء الضوء على مشاركة القطاعات المختلفة في عملية التنمية:

١- مشاركة القطاع الخاص:

يشارك القطاع الخاص المحلي بعدد (١١٥٣٧) منشأة صناعية، كما يشارك بعدد (١٠٧٥٣) ورشة حرفية، كما تصل مشاركة القطاع الخاص في القطاع الطبي بنسبة (٦٨)٪ لإجمالي عدد المستشفيات بالمحافظة، وبطاقة استيعابية تصل إلى (٢٧,٨)٪ لإجمالي عدد الأسرة، بينما لا تتجاوز مشاركة القطاع الخاص في إطار قطاع التعليم ما قبل الجامعي عن (٤)٪ لإجمالي ما تتحمله الحكومة في هذا القطاع، وذلك على مستوى المدارس الخاصة، وعدد الفصول بتلك المدارس. وعلى مستوى قطاع المخابز نجد مشاركة القطاع الخاص بنسبة ٩٨,٨ ٪ لإجمالي عدد المخابز بالمحافظة.

٢- تقسيمات الجمعيات الأهلية وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة:

تلعب الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة دوراً بارزاً في جهود تحقيق التنمية المستدامة، والتي يمكن تقسيمها وفقاً للمحاور الرئيسية للتنمية المستدامة لجمعيات تعمل على مستوى المحور الاجتماعي، وجمعيات تعمل على مستوى المحور الاقتصادي، وجمعيات تعمل على مستوى المحور البيئي، ونوع رابع متعدد الأبعاد كما يلي:

تقسيمات الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة

تقسيمات الجمعيات الأهلية وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة	الجمعيات الأهلية على مستوى البعد الاجتماعي													الجمعيات الأهلية على مستوى البعد الاقتصادي		الجمعيات الأهلية على مستوى البعد البيئي	جمعيات متعدد الأبعاد (اجتماعي- بيئي- اقتصادي)	الإجمالي
	الرعاية	طفولة وأمومة	رعاية أسرة	مساعدات اجتماعية	رعاية مُتخرجة	فئات خاصة	تنمية ثقافية ومدنية	نشاط صحي	تنظيم أسرة	رعاية مسجونين	صداقة شعوبية	دفاع اجتماعي	حماية مستهلك	تنمية مجتمعات محلية	تنمية اقتصادية	حماية بيئة	من مبدأ أكثر	
العدد	٩٠١	١٠٠٠	٨٠٠	١٣٦١	٣٠٠	١٠٠٠	٩٠١	٨٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٥٠	٣٠	٥٠	١٠٠٩	٣٠٠	٨٠٠	١٣٥٠	١١١٥٢
الإجمالي	٧٦٩٣													١٣٠٩		٨٠٠	١٣٥٠	
٪	٦٨,٩٪													١١,٧٪		٧,١٪	١٢,١٪	١٠٠٪

المصدر بتصرف: مديرية التضامن بالبحيرة، ٢٠٢٣

٣- الجمعيات التعاونية بالبحيرة:

تتعدد أشكال الجمعيات التعاونية بمحافظة البحيرة؛ حيث يصل عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمنزلية بمحافظة البحيرة (١٧١) جمعية؛ مقسمه إلى (٩٨) جمعية تعاونية استهلاكية، و(٧٣) جمعية تعاونية منزلية. بينما يصل عدد الجمعيات التعاونية الإنتاجية (٦٣) جمعية، تتركز في قطاع الإنشاء والتعمير.

تقسيمات الجمعيات التعاونية الإنتاجية وفقاً للقطاع بمحافظة البحيرة

النشاط		الجمعيات التعاونية الإنتاجية وفقاً للقطاع بمحافظة البحيرة										الإجمالي
		الإنشاء والتعمير	التوريدات الغذائية	نقل الركاب	نقل البضائع	السجاد	الأقطان	الصيادلة	المعادن	الطباعة	الوزن	الصناعات الغذائية	
عدد الجمعيات		٤٦	٦	٣	١	١	١	١	١	١	١	١	٦٣
عدد الأعضاء	ذكور	١٠٠٧	١٤٧	٥٦	٢٣٠	٩٥	١٧	٣٣٥	٥٠	١٦	٦٣	٦٥	٢٠٨١
	إناث	٦٠٩	٢٩	١٤	٦٠	٧	٥	١٥٠	٥	٤	٠	٨	٨٩١

٤- المشاركة المجتمعية:

بلغت قيمة المشاركات المجتمعية خلال الفترة من ٢٠١٨- ٢٠٢٢ ما قيمته ٢,٣ مليار جنية مقسمة على مجالات مختلفة؛ تركزت أعلى المشاركات المجتمعية في مجال التربية والتعليم بقيمة ١,٢ مليار جنية، وباقي القيمة وهي ١,١ مليار جنية مثلت خلاصة المشاركات المجتمعية في قطاعات مختلفة كالصحة، والصرف الصحي، ومنظومة النظافة، وتطوير الميادين، وهكذا. (المكتب الفني لمحافظ البحيرة)

ج) أهم التحديات: تتمثل أهم التحديات التنموية في إطار هذا الهدف في تحديين أساسيين: يدور التحدى الأول حول غياب وجود منصة الكترونية تجمع مختلف الشركاء التنمويين في إطار كل قطاع من قطاعات العمل التنموي المحلي بالمحافظة. ويتعلق التحدى الثاني بضعف آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال العمل التنموي المحلي بالمحافظة.

أولويات تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة البحيرة

لقد عكفت محافظة البحيرة على الشروع في عملية المراجعة المحلية الطوعية بهدف تحديد الفجوات التنوية التي يجب العمل عليها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان مستوى معيشي جيد للمواطنين. ولقد خضعت المحافظة لهذه العملية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التنموية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولقد أوضحت عملية المراجعة - وكما هو مبين بالشكل - استحواذ الأهداف الخاصة بمحور البشر على ما يقرب من ٤٨٪ من إجمالي المؤشرات الخاصة بالأهداف مجتمعة، مما يعني تركزاً واضحاً في إطار هذا المحور، ثم يأتي في المرتبة الثانية المحور الخاص بالازدهار والذي يعالج الجانب الاقتصادي بصورة كبيرة، وذلك بنسبة ٢٧٪.

نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في ضوء منهجية 5P's في إطار التقرير الطوعي المحلي لمحافظة البحيرة ٢٠٢٣

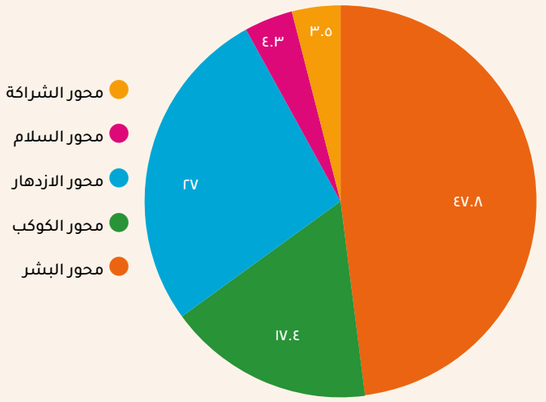

وفي العموم؛ فإن عملية المراجعة المحلية أفرزت أهمية العمل على إنتاج مؤشرات محلية سواء من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أو من خلال مراكز المعلومات المحلية، ويجب الوضع في الاعتبار دورية إنتاج هذه المؤشرات واستدامتها حتى تعطي صورة واقعية عن أداء المحافظة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة **(مرفق ٦: نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في إطار المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة البحيرة ٢٠٢٣ بالمقارنة بالمستويات الأممية والقومية)**.

ولقد نتج عن عملية التحليل مجموعة من الأولويات التنموية التي تحتاج المحافظة العمل عليها خلال السنوات القادمة لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان توطينها على مستوى المحافظة، واتساقها مع الأهداف الوطنية وأجندة التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. وتتضمن هذه الأولويات العمل على تشجيع المواطنين على اتخاذ قرارات بشأن القيام بمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خلال التوعية بأهمية هذه المشروعات، وذلك لما لها من أثر إيجابي في معدلات النمو والحد من الفقر، بالإضافة إلى تطبيق نظام الكتروني مميكن للدعم المقدم من الجمعيات الأهلية لمنع الازدواج في تقديم الخدمات وتحقيق المساواة في توزيع المساعدات بأنواعها لضمان وصول المساعدات للفئات الأكثر فقراً.

أما فيما يتعلق بالنظام الزراعي ومنظومة الأمن الغذائي، فلا بد من العمل على إدخال الأساليب الحديثة في ري الأراضي الزراعية، وتحسين خطوط الصرف الزراعي القديمة، وتشديد الرقابة على التعدي على الأراضي الزراعية، وتبني برامج لمواجهة ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعي والحيواني. فضلاً عن ضرورة ربط مؤشرات الحملة القومية للتقزم والأنيميا والسمنة المفرطة بوجبات الأغذية المدرسية في نطاق المحافظة من خلال خطة متكاملة، وكذلك تطوير منصة تربط بين مختلف الشركاء المحليين للقضاء على الأمراض الناتجة عن الجوع، وتوفير سُبل الكشف والمتابعة الدورية عن تلك الأمراض ووضع السياسات المتكاملة للتغلب عليها.

ويعتبر تعزيز رأس المال البشري من أهم الأولويات التي يجب أن تعمل عليها المحافظة من خلال تحسين جودة المنظومة الصحية عن طريق العمل على زيادة عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية المختلفة، والعمل على تأهيل صغار الأطباء العاملين بوحدات الرعاية الصحية الأولية ، بالإضافة إلى تطبيق منظومة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي. أما التعليم: فلابد وأن تقوم المحافظة بزيادة عدد المدارس لتقليل الكثافات، وزيادة عدد المدارس التطبيقية والتكنولوجية بالمحافظة، والعمل على التوعية بأهميته، بالإضافة إلى وضع خطة متكاملة لسد العجز من المعلمين وفقاً للتخصصات المختلفة على مستوى كل مركز من مراكز المحافظة، مع وضع خطة موازية لتأهيل المعلمين.

ولعل التغلب على الموروثات الثقافية الخاطئة المتعلقة بالمرأة والثقافة الذكورية خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة في قضايا الميراث من الأولويات الهامة التي يجب أن تعمل عليها المحافظة من خلال زيادة البرامج التوعوية والدينية والثقافية في هذا الشأن. كما لابد من تشجيع المرأة في أماكن العمل على تولي المناصب القيادية وخاصة في الأجهزة الحكومية المحلية، فضلاً عن ضرورة دمج النوع الاجتماعي في مجالات التحول الرقمي والبرمجة، والتوسع في عدد الأنشطة الرياضية المخصصة للفتيات لممارسة الرياضة في مراكز الشباب والأندية الرياضية بالمحافظة.

أما بالنسبة للمياه والصرف الصحي؛ فلابد من التوسع فى عمل محطات صغيرة لكل قرية لمعالجة الصرف الصحي، والتحول إلى الري المطور والحديث باستخدام الري بالرش والتنقيط لضمان التحكم في إدارة المياه، واستكمال تبطين وتأهيل الترع، وتعظيم الاستفادة من مياه الصرف الزراعي. ولقد أفرز التحليل ضرورة اهتمام المحافظة بزيادة معدلات تدوير القمامة من خلال زيادة عدد المصانع المخصصة لهذا الغرض، كما أوضح التحليل أن هناك حاجة لإعداد برامج تثقيفية وتعليمية في مجال سلامة الغذاء والتخلص الآمن من النفايات الخطرة.

وتعتبر قضية العمل المناخي من الأولويات الوطنية والدولية، والتي يجب أن تكون أحد الأولويات المتعلقة بالتنمية في محافظة البحيرة، فيجب على المحافظة العمل على تعزيز الشراكات لتوفير التمويل اللازم لسد الفجوات التنموية البيئية، وخلق منصة الكترونية للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بالتغيرات المناخية، والتوسع في إنشاء محطات رصد ملوثات الهواء للمساهمة في مراقبة مستوى ملوثات الهواء، ودعم مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة والتوسع فيها.

ولابد أن تعمل المحافظة على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار في المحافظة من خلال خلق حاضنات أعمال داخل المحافظة لتقديم الدعم للأفكار المبتكرة، والتنسيق بين مختلف الجهات المركزية والمحلية، والانتهاء من المجمعات الصناعية، وتسهيل إجراءات التخصيص بأسعار مخفضة، وإعطاء فترات سماح مناسبة للمستثمرين، وإنشاء مراكز لتدريب وتاهيل العمالة لاعتماد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني والتسويقي لها.

ويجب أن تعزز المحافظة من فعالية وكفاءة تقديم الخدمات المحلية لكافة المواطنين، وتعزيز الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنه من الهام العمل على إنشاء مركز تدريبي معتمد بديوان عام المحافظة أو توفير الاعتماد اللازم للمراكز المتاحة حالياً بالمحافظة.

وفي العموم؛ لابد وأن يأتي على رأس أولويات المحافظة إيجاد فرص بديلة لتمويل التنمية في المحافظة من خلال المشاركة مع القطاع الخاص فى أوجه التنمية المختلفة، كما يجب أن تقوم المحافظة - لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة- بتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية مثل الجامعات والإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية وغيرها، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان وجود توافق وشراكة حول أولويات التنمية بالمحافظة. وفي هذا الصدد؛ من الممكن أن تقوم المحافظة بتطوير منصة تجمع مختلف شركاء العمل التنموي المحلي. ويوصي التقرير عقب الانتهاء من إطلاق التقرير الطوعي المحلي:

- مراجعة ما تحقق من تطور للمؤشرات الواردة بالتقرير للوقوف على مدى قيام المحافظة بتحقيق مستهدفات سد الفجوات التنموية.
- مراجعة موقف المحافظة بمؤشر التنافسية بين المحافظات بشكل دوري ومستمر.
- إعتماد ألية تضمن دورية إعداد التقرير مستقبلا لمواكبة التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية والمناخية المحتملة والاكيدة ومدي انعكاسها علي محافظة البحيرة لهذه التقارير لضمان استمرار مواكبة بيئة الاستثمار في المحافظة لتلك التغيرات.

المراجع

أولاً: الوثائق:

١. الإصدارات الثلاثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (الإصدار الأول ٢٠١٤- ٢٠١٨)، (الإصدار الثاني ٢٠١٩-٢٠٢٢)، (الإصدار الثالث ٢٠٢٣- ٢٠٣٠).

٢. التقرير الطوعي الوطني لمصر أعوام ٢٠١٨، و٢٠٢١.

٣. تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٠.

٤. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ (المواد ١٦١، ١٦٣، ١٦٣).

٥. دستورجمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢ (الفصل الخاص بالإدارة المحلية).

٦. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ (الفرع الخاص بالإدارة المحلية).

٧. رؤية مصر ٢٠٣٠.

٨. قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاصة بالإدارة المحلية.

٩. قانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإدارة المدن الجديدة في مصر.

١٠. قانون ٨١ لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالخدمة المدنية.

١١. قانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢.

١٢. قانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

١٣. وزارة المالية. موازنة الإدارة المحلية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. الموازنة العامة للدولة

ثانياً: الكتب والدراسات والبحوث:

١. اورتيز مويا، ف.، إيما، ماركوس، س.، كاتاوكا، ياتسوكا و فوجينو، جونيكي (٢٠٢١). حالة المراجعات الطوعية المحلية ٢٠٢١: من التقرير إلى العمل، **ورقة بحثية من IGES** ، معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية.

٢. الباجوري، أيمن (٢٠١٧)، **بناء القدرات المؤسسية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٣. الباجوري، أيمن (٢٠١٨)، **تطوير الإدارة المحلية في مصر**، ورقة منشورة ضمن إصدارات المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، القاهرة.

٤. الباجوري، أيمن وجورج، رشدي (٢٠٢٢)، تطوير إدارة المدن الجديدة في مصر: دراسة مقارنة، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد الرابع، مجلد ٤٢.---- ا

٥. الباجوري، أيمن ومحمود، نهلة (٢٠٢٢)، الحوكمة المحلية كمدخل لإدارة العمل التنموي المحلي: دراسة نظرية مع إشارة للحالة المصرية، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد ٢٣، العدد الثاني----٢.

٦. بدر الدين، هشام (٢٠١٨)، **النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات دراسة تحليلية نقدية عملية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

٧. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، ومنظمة المدن المتحدة الإدارات المحلية (UCLG)(٢٠٢١). **مبادئ توجيهية للمراجعات المحلية الطوعية: تحليل مقارن للمراجعات الطوعية المحلية المتواجدة (٢٠٢٠)** ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية- ، ومنظمة المدن المتحدة الإدارات المحلية، المجلد ا

٨. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، ومنظمة المدن المتحدة الإدارات المحلية

(UCLG)(٢٠٢١). **إرشادات للمراجعات الطوعية المحلية: نحو جيل جديد من. المراجعات الطوعية المحلية: استكشاف الارتباط المحلي-الوطني**، المجلد ٢

٩. بلبع، نهال (٢٠٢٠). التحضر على الأراضي الزراعية في البحيرة: الأسباب والحلول المقترحة، **درجة الماجستير في ريادة الأعمال وإدارة الابتكار**، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٠. الجمل، أيمن (٢٠٢٣)، دور آليات التنسيق بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية في تحسين أداء أجهزة الإدارة المحلية (دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١١. خليفة، مروة أ. (٢٠١٢). مراجعة نقدية للممارسات الحالية للرصد والتقييم في إعداد الخطط العمرانية الاستراتيجية في السياق المصري، **هابيتات إنترناشيونال** ، المجلد ٣٦ ، يناير ٢٠١٢

١٢. زكريا، أمين والباجوي، أيمن (٢٠٢٣). **المراجعات الطوعية المحلية كآلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة في إطار الخبرات الدولية: دروس مستفادة للحالة المصرية**، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات المصرية بالتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية و UNDP

١٣. زكريا، خالد (٢٠٠٦)، اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات وإشكاليات التطبيق، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الأول.

١٤. سيراجوزا ، أليس وآخرون. (٢٠٢٢). **الدليل الأوروبي للمراجعات المحلية الطوعية المحلية لأهداف التنمية المستدامة**، لوكسمبورغ: مكتب المنشورات للاتحاد الأوروبي، https://urban.jrc.ec.europa.eu/sdgs/en

١٥. الشحري، منال (٢٠٠٩)، التحول نحو اللامركزية في الدول النامية ومتطلبات التطبيق في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٦. الشيخ، صالح وكالينا، أندرياس (٢٠١٥)، **اللامركزية والإدارة المحلية في مصر وألمانيا**، مؤسسة هانس زايدل، الهيئة العامة للاستعلامات

١٧. شيموكاوا، **مراجعة محلية طوعية**، ٢٠٢٠.

١٨. عبداللطيف، لبني (٢٠١١)، البرنامج القومي لتطبيق اللامركزية في مصر، في د. علي الدين هلال، د. سمير عبدالوهاب (محرران)، **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات دولية ومصرية**، وحدة دعم اللامركزية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٩. عبدالوهاب، سمير (٢٠٠٩)، **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٠. فوكس، س.، ماكليود، أ. (٢٠١٩). **المراجعات الطوعية المحلية: دليل لمدن المملكة المتحدة - بناء على تجربة بريستول**. معهد جامعة بريستول كابوت للبيئة. https://research-information.bris.ac.uk/en/publications/voluntary-local-reviews-a-handbook-for-uk-cities

٢١. كويكي، ه.، أورتيز مويا، ف.، كاتاوكا، ي.، وفوجينو، ج.(٢٠٢٠). **طريقة شيموكاوا للمراجعة الطوعية المحلية VLR** https://www.iges.or.jp/en/pub/shimokawa-method-vlr/en

٢٢. مدبولي، مصطفى (٢٠٠٩). إعادة النظر في التخطيط العمراني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية**، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، ٢٠٠٩

٢٣. ممدوح، مروة (٢٠١٠)، أسلوب التخطيط بالمشاركة والتنمية الاقتصادية: إمكانية التطبيق على الحالة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الملاحق

مرفـق (١): المنهجيـة المسـتخدمة فـي إعـداد تقاريـر المراجعـة الطوعيـة المحليـة فـي بعـض التجـارب الدوليـة مقارنـة بمنهجيـة محافظـة البحيـرة

منهجية المراجعة الآسيوية (أربع مراحل)	منهجية المراجعة الأفريقية (ثلاث مراحل)	منهجية مدينة شيموكاوا اليابانية (عشر مراحل)	منهجية محافظة البحيرة*
١. التخطيط والطابع المؤسسي للمراجعة	١-١ التحضير	١. التحضير	١. المرحلة التحضيرية
٢. تجميع المدخلات والبيانات	١-٢ تعبئة أصحاب المصالح	٢. إنشاء منصة للشركاء	٢. مرحلة جمع البيانات
٣. كتابة التقرير	١-٣ وضع الرؤية	٣. وضع الرؤية	٣. مرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير
٤. المتابعة	١-٤ وضع الأولويات	٤. جمع البيانات	٤. مرحلة عرض التقرير ونشره
	٢-١ جمع البيانات	٥. التشخيص	
	٢-٢ التحليل	٦. التوافق على أهداف التنمية المستدامة	
	٢-٣ الكتابة والتحقق	٧. مسار أو خطة العمل	
	٣-١ النشر والتوزيع	٨. متابعة التقدم	
	٣-٢ التطبيق والمتابعة	٩. تسليم التقرير فى شكله النهائى	
		١٠. الترويج للتقرير	

المصدر:

UNESCAP, VLR, 2020, p.19; UNECA, 2021, 18-25; Koike, H., Ortiz-Moya, F., Kataoka, Y., & Fujino, J., 2020, p.5;; UNECA, UCLG & UNHABITAT, Africa, VLR, 2021, p.18.8

* تم إعداد مراحل منهجية المحافظة من قبل فريق عمل التقرير.

مرفق (٢): أداة جمع البيانات

الهدف								
الجهات المسئولة								
المحور الأول: وصف الهدف								
المحور الثاني: التقدم المحرز على مستوى الأهداف بالمحافظة								
١. المؤشرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط (المؤشرات التي تم ارسالها بالفعل)	سنوات القياس (تقرير المراجعة الطوعي المحلي)							المستهدف ٢٠٣٠
	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
٢. المؤشرات التي تم إضافتها أو تحديثها من واقع النزول الميداني بالمحافظة	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
المحور الثالث: تحليل الأداء الفعلي للمحافظة بخصوص الهدف								
أ) الآليات الحكومية المستخدمة في تحقيق الهدف	ب) الأطراف الشريكة (القطاع الخاص- مؤسسات المجتمع المدني)		ج) نقاط القوة / الفرص		د) نقاط الضعف/ التحديات			ه) تحديد الفجوات التنموية - الفجوة التنموية الأولى - الفجوة التنموية الثانية - الفجوة التنموية الثالثة
المحور الرابع: الآليات أو المشروعات المقترحة للتغلب على الفجوات التنموية السابقة بحلول عام ٢٠٣٠								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الأولى								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثانية								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثالثة								

المصدر : فريق الباحثين بالمحافظة

مرفق (٣): أصحاب المصلحة المشاركين في المجموعات البؤرية

أهداف التنمية المستدامة	أصحاب المصلحة
	مديرية التضامن الاجتماعي - مديرية التموين - وحدة السكان - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة بالمحافظ
	مديرية الزراعة - الطب البيطري - الصحة والسكان - وحدات جهاز حماية المستهلك - وحدة السكان - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية الصحة - التأمين الصحي - وحدات مكافحة المخدرات - وحدات شئون البيئة- المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية التعليم - فرع الهيئة العامة للأبنية التعليمية - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة - مديرية التعليم - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - وحدات تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	فرع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة - مديرية الزراعة- مديرية الري - المكتب الفني للمحافظ - وحدة حياة كريمة - وحدة التنمية المستدامة
	فرع الشركة القابضة للكهرباء - فرع شركة الغاز - الوحدات المسئولة عن الطاقة المتجددة بالمحافظة - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية القوى العاملة- وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ديوان عام المحافظة (الوحدات المنوط بها تتبع القطاع غير الرسمي) - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التنمية الصناعية بالمحافظة - وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحدات شئون البيئة بالمحافظة - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة - وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - وحدات شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة

	إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - إدارة الكوارث والأزمات بالمحافظة - مجمل الوحدات الأخرى التي تمارس أدوراً ترتبط بالتغيرات المناخية بمديريات الزراعة والري وغيرها - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	إدارة الموارد المائية بالمحافظة - إدارة الشواطئ- وحدات الثروة السمكية - وحدات حماية البيئة (البحرية) - وحدات حماية الأنواع البحرية من خطر الانقراض(الوحدات المسئولة عن المحميات البحرية بالمحافظة) - وحدة التنمية المستدامة
	إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - مديرية الزراعة - مديرية الطب البيطري - إدارة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية - وحدة التنمية المستدامة
	المجلس القومي للأمومة والطفولة - وحدات مكافحة الفساد بالمحافظة- وحدات الحوكمة بالمحافظة - وحدات بناء القدرات بالمحافظة - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات دعم المستثمرين بالمحافظة - الوحدات المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة- فروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمحافظة - الجمعيات الأهلية البارزة - جمعيات رجال الأعمال - المكتب الفني للمحافظ - وحدة التنمية المستدامة

مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر

أولاً: الواقع الدستوري والقانوني للعمل التنموي المحلي في مصر

وضع دستور ٢٠١٤ منظومة متكاملة للتحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة في إطار تسع مواد متتالية من المادة (١٧٥) إلى المادة (١٨٣)؛ تدور المادة (١٧٥) حول التقسيم الإداري المحلي. وتكفل المادة (١٧٦) دعم التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية. وتنص المادة (١٧٨) على أن يكون للوحدات المحلية موازنات مستقلة محددة مصادر التمويل. وأحالت المادة (١٧٩) لقانون الإدارة المحلية الاختيار بين التعيين أو الانتخاب للمحافظين ورؤساء الوحدات المحلية الأخرى، وتحديد اختصاصاتهم. كما نظمت المواد من (١٨٠) إلى (١٨٣) كيفية تشكيل المجالس المحلية، وتحديد اختصاصاتها في متابعة تنفيذ خطة التنمية، كما أحال الدستور للقانون توضيح كيفية ممارسة المجالس المحلية لاختصاصاتها الرقابية، كما أكدت المادة (١٨١) استقلالية المجالس المحلية في كل مستوى من المستويات المحلية، ونصت المادة (١٨٣) على أنه لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إداري شامل (الباجوري، ٢٠١٨).

أما بالنسبة للقانون الحالي الخاص بتنظيم الإدارة المحلية في مصر، وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، فقد جاء من سبعة أبواب؛ يتناول الباب الأول التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية بما تشمله من: وحدات الإدارة المحلية، والمجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، وهيئات التخطيط الإقليمي. ويدور الباب الثاني حول تنظيم المحافظات، ويختص الثالث بتنظيم المراكز، ويتناول الرابع تنظيم المدن، ويشمل الخامس تنظيم الأحياء، ويتصل السادس بالوحدات المحلية القروية، وينظم الباب السابع الأحكام العامة للمجالس الشعبية المحلية، من حيث العضوية وسير العمل بالمجلس والتخطيط والشؤون المالية للوحدات المحلية، وعملية الإشراف والرقابة على الوحدات المحلية، وتنظيم شؤون العاملين بالوحدات المحلية، وكيفية حل المجالس المحلية. ولا تقتصر المنظومة التشريعية الحاكمة للعمل المحلي في مصر على مجرد الأطر الصرفة التي تنظم الإدارة المحلي، وإنما تمتد تلك الإطر إلى مجموعة أخرى من القوانين، والتي تتركز في قوانين القطاعات الحكومية المركزية التي تعمل على المستوى المحلي، وكذلك قوانين المنظمات العامة التي لها فروع على المستوى المحلي، هذا إلى جانب قوانين الشركات القابضة التي تعمل على المستوى المحلي كشركات المياه والصرف الصحي، وكذلك شركات الكهرباء والغاز. ومن أهم القوانين التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالإدارة المحلية قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

ثانياً: التنظيم الإداري المحلي في مصر:

تتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع ؛ يتجسد النوع الأول في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق النوع الثاني بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس النوع الثالث إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة، وأخيراً يُعرف النوع الرابع بالوحدات القاعدية المحلية. وفيما يلي يمكن شرح وتفصيل تلك الوحدات:

النوع الأول: الوحدات المحلية (الكيانات التنظيمية المحلية التي تشكل مستويات محلية):

تمتلك مصر خمسة مستويات محلية معترف لها بالشخصية المعنوية، وهي: المحافظات، والمراكز والمدن، والأحياء، والقرى. وتُعد هذه الوحدات جزءً لا يتجزأ من هيكل النظام المحلي المصري، ويمارس النظام المحلي عليها الصلاحيات والسلطات المنصوص عليها في القانون. ولقد نظم القانون كيفية إنشاء الوحدات المحلية في مصر: فأعطى لرئيس الجمهورية الأحقية في إنشاء وتحديد نطاق وإلغاء المحافظات والمدن ذات الطبيعة الخاصة، وأعطى لرئيس مجلس الوزراء أحقية انشاء المراكز المدن، والأحياء بقرار منه بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة، أما القرى، فيكون إنشاؤها بقرار من المحافظ، بناءً على اقتراح من المجلس الشعبي المحلي للمركز، وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة.

ويأخذ النظام المحلي المصري بمبدأ تماثل الاختصاصات لكل مستوى من المستويات المحلية الخمسة المعترف لها بالشخصية المعنوية، على الرغم من اختلاف المستويات المحلية بين المحافظات وبعضها البعض وفقاً لنوعية المحافظة؛ فتتكون المحافظات الحضرية من أحياء فقط مثل محافظة القاهرة، وقد تتكون من أحياء ومدن كمحافظتي بورسعيد والسويس. أما معظم المحافظات المصرية فهي محافظات ريفية حضرية كمحافظات(الشرقية، والمنوفية، والغربية، والجيزة، والفيوم، وكفر الشيخ، والبحيرة، وبني سويف، وسوهاج، وأسيوط، وقنا)، وتتكون المحافظات السابقة من مراكز، وأحياء، ومدن، وقرى.

هيكل النظام الإداري المحلي في مصر

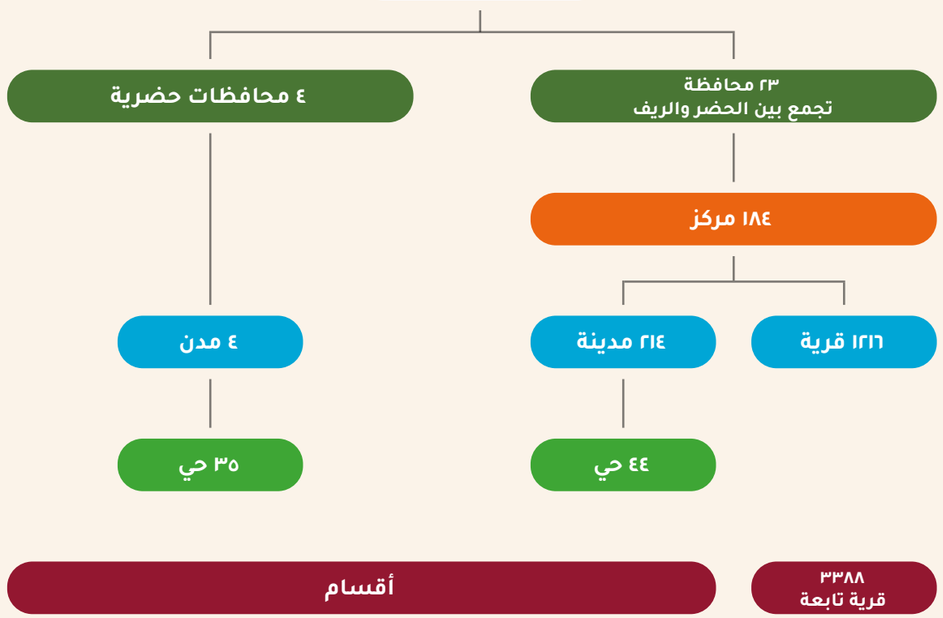

النوع الثاني: أفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي:

تتضمن ثلاثة أقسام فرعية تعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات المحلية:

١. (مديريات الخدمات التي نظم القانون نقل صلاحياتها للمحليات):
يشمل هذا القسم فروع الوزارات القطاعية(كمديريات التعليم، والصحة، والزراعة، والطب البيطري، والشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والإسكان والمرافق، والطرق والنقل، والقوى العاملة، والتنظيم والإدارة، والتموين والتجارة الخارجية)، ولقد نظم القانون نقل صلاحيات مديريات الخدمات السابقة للمحافظات التي تقع في إطارها. وتشهد الممارسة الفعلية لفروع الوزارات القطاعية على المستويات المحلية المختلفة حالة من حالات الإزدواجية في التبعيات؛ حيث تتبع تلك الوحدات المحافظات من الناحية الإدارية والمالية، وتتبع الوزارات المركزية من الناحية الفنية.

٢. (المديريات التي لم تنقل اختصاصاتها للمحليات):
يتضمن هذا القسم أفرع الوزارات المركزية القومية(كمديرية الأمن، والأوقاف، والمساحة، والمديرية المالية)، حيث لم تقم تلك الوزارات بنقل اختصاصاتها للمحليات. ومن ثم تخضع أفرع هذه الوزارات على المستوى المحلي بعلاقات مباشرة من الوزارة المركزية المختصة على المستويات المالية والفنية والإدارية. المجالس القومية المتخصصة: (المجلس القومي للسكان - المجلس القومي للمرأة - المجلس القومي للطفولة والأمومة).

٣. (أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة):
يشتمل هذا القسم على أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي (كفروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وفروع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وفروع الشركات القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء، وغيرها). وتتلقى تلك الوحدات التعليمات وتسيير عملها وفقاً لتعليمات الوزارات والجهات المركزية والشركات القابضة (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

النوع الثالث: المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة: (وحدات تتواجد على مستوى المحافظات ولكنها تخرج عن نطاق الإدارة الفعلية المحلية للمحافظة):

يمتد العمل التنموي على مستوى المحافظات لحدود أبعد من تلك التي تم شرحها في إطار النوعين الأول والثاني؛ حيث تتواجد على مستوى المحافظات أجهزة لإدارة المناطق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتي تخضع لنظام قانوني مغاير عن ذلك النظام القانوني المنظم للإدارة المحلية، وهو القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وتتبع أجهزة تنمية وإدارة المدن الجديدة في مصر لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي إحدى الهيئات الاقتصادية المركزية، ومن ثم فهي تخرج عن سيطرة النظام المحلي، حتي وإن وقعت في النطاق الجغرافي للمحافظات، وتُدار المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال أجهزة تنمية المدن، وهي أجهزة معينة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومجالس الأمناء، وهي مجالس معينة غير منتخبة وتقوم بأدوار استشارية غير تنفيذية (الباجوري، جورج، ٢٠٢٢: ٤١-٤٢).

النوع الرابع: الكيانات المحلية الطرفية:

وهي تلك الكيانات الأدني من مستوى الوحدة المحلية القروية، والتي تتخذ مسميات عدة كالكفور، والنجوع، والمشايخ، والعزب، والنواحي، وغيرها من المسميات؛ حيث لم يعترف المشرع الدستوي أو القانوني لهذه الكيانات بالشخصية المعنوية، كما أنها لا تُعد وحدات محلية (تقع خارج نطاق النوع الثاني)، وتعمل الجهات المركزية على مباشرة نشاطها من خلال تلك الوحدات خاصة ما يتعلق بالتجنيد، والأحوال المدنية، والأمن العام، والقضايا الخاصة بالأحواض الزراعية وأحواض الري وغيرها. وتُعد هذه الوحدات أصغر الوحدات التنموية على مستوى العمل المحلي في مصر، ولكنها لا تظهر في إطار الهيكل التنظيمي للمحافظة، وعادة ما تدار شؤون الخدمات الإجتماعية والمحلية الخاصة بها من خلال أقرب وحدة محلية لها سواء كانت الوحدة القروية المحلية فى المناطق الريفية، أو الحى فى المناطق الحضرية.

ثالثاً: الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي:

يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى أهم الكيانات والجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر، والتي تنقسم في ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إلى ستة كيانات أساسية، والتي تتمثل في: المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجالس الأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمحافظون، والمجالس المحلية. وفيما يلي يمكن شرح كل جهة من تلك الجهات:

١. المجلس الأعلى للإدارة المحلية:
يتشكل المجلس الأعلى للإدارة المحلية(مجلس المحافظين سابقاً) برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه، وعضوية الوزير المختص بالإدارة المحلية، والسادة المحافظين، ورؤساء المجالس المحلية المنتخبة للمحافظات. ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء وغيرهم، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصورة دورية ويتولى النظر في كل ما يتعلق بنظام الإدارة المحلية من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على العمل التنموي المحلي. وعملياً تم اعتماد آلية مجلس المحافظين الذي يرأسه رئيس مجلس الورزاء ويضم فى عضويته وزيرى التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة المحافظين، كآلية أكثر فعالية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية. وقد ينضم إلى إجتماع مجلس المحافظين وزراء أخرون أو رؤساء جهات وهيئات مركزية عند الحاجة وبدعوة رئيس مجلس الوزراء.

٢. الأقاليم الاقتصادية:
تُعد الأقاليم الاقتصادية وحدات تخطيطية تنموية، ولا تُعد ضمن وحدات الإدارة المحلية، ولم يعترف لها المشرع بالشخصية المعنوية. ولقد تم النص عليها في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والأسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. (تابع الجزء الخاص بالتخطيط المحلي)

٣. وزارة التنمية المحلية:
تُعد وزارة التنمية المحلية هي الكيان المشرف على المحليات في مصر. وتعمل وزارة التنمية المحلية على التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل لتنمية المجتمعات والوحدات المحلية في المحافظات، كما تشترك مع الوزارات والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير والارتقاء بوحدات الإدارة المحلية، وكذلك الاسهام في صياغة وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المحافظات. (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣)

٤. الأمانة العامة للإدارة المحلية:
أنشأ قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أمانة عامة تتبع الوزير المختص بالإدارة المحلية. وهي عبارة عن هيئة فنية من الخبراء والعاملين تعاون المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجلس الوزراء، والوزير المختص بالإدارة المحلية، ومن اختصاصات الأمانة العامة للإدارة المحلية اقتراح السياسة التخطيطية لنظام الإدارة المحلية والإشراف على تنفيذها، وإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بنقل الاختصاصات من الوزارات المركزية إلى المحليات، وتنظيم الجانب الإداري للعلاقة بين الوزارات المركزية والمحليات، وإعداد الدراسات الخاصة بتحويل القرى الى مدن، وإقتراح التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣).

٥. المحافظون:
للمحافظ في النظام المحلي المصري صفتان؛ صفة مركزية وصفة أخرى لامركزية. وتنبع الصفة المركزية من كونه ممثلاً للسلطة التنفيذية المركزية على المستوى المحلي؛ فيتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى كافة مرافق الخدمات والإنتاج بالمحافظة، كما أن للمحافظ جميع الاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة للمرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية، ومن ثم يعد رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق التي تقع في نطاق المحافظة، كما أن له الأحقية في الإشراف على المرافق القومية الواقعة بالدائرة الجغرافية للمحافظة، وكذلك فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية، ويلتزم المحافظون بتقديم تقارير دورية إلى رئيس مجلس الوزارء. وأخيراً يتولى رئيس مجلس الوزراء الرقابة بوجه عام على أعمال المحافظين من أجل التحقق من تنفيذ السياسة العامة للدولة (عبدالوهاب، ٢٠٠٩).

٦. المجالس المحلية:
نصّ دستور ٢٠١٤ على أحقية كل وحدة محلية في انتخاب مجلساً بالإقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، و ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراء الإنتخابات، على أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالى عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحين وذوي الاعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة واستجوابات، وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون أختصاصات المجالس المحلية الأخري، ومواردها وضمانات أعضائها واستقلالها.

رابعاً: واقع التخطيط في النظام المحلي المصري

يمكن فهم التخطيط المحلي في مصر بالتركيز على مستويين؛ المستوى الأول مستوى التخطيط الإقليمي، والمستوى الثاني مستوى التخطيط الأدني من التخطيط الإقليمي، والذي يشمل التخطيط على مستويات (المحافظة، والمركز، والمدينة، والحي، والقرية). وفيما يلي يمكن توضيح ملامح كل مستوى:

أ- مستوى التخطيط الإقليمي:

تم تضمين أسس التخطيط الإقليمي في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والأسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. وتختص لجنة التخطيط الإقليمي بالتنسيق بين خطط المحافظات والنظر في التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة. أما هيئات التخطيط الإقليمي فتتبع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ويصدر بتنظيمها، وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قراراً من وزير التخطيط، بالإتفاق مع محافظ الإقليم، وتختص تلك الهيئات بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية، والقيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم وترفع كل منهما تقاريرها للمجلس الأعلى للإدارة المحلية.

ب- التخطيط على مستوى الوحدات المحلية:

تتسم عملية التخطيط المحلي بالتشابك والتعقيد، حيث تُضع الخطط المحلية على مستوى الوحدات المحلية على أسس قطاعية تتحدد مركزياً، فيقوم قطاع التعليم أو الصحة أو الزرعة أو أي قطاع آخر بوضع خططه على مستوى المحافظة. وبالإضافة للخطط السابقة توجد خطط أخرى لقطاع التنمية المحلية، ويقتصر دور الوحدات المحلية على مستوى النوع الأول من الخطط (الخطط القطاعية) على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لصنع خطط التنمية المحلية، أما على مستوى النوع الثاني (خطط قطاع التنمية المحلية) فتمتلك الوحدات المحلية سلطة إقتراح المشروعات الخاصة بها في نطاق خمس برامج أساسية، وهي: برنامج الكهرباء، وبرنامج الطرق والنقل، وبرنامج تحسين البيئة، وبرنامج الأمن والإطفاء والمرور، وبرنامج تدعيم الوحدات المحلية (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى قانون الإدارة المحلية رقم ١٩٧٩/٤٣ ينظم قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ عملية التخطيط للمشروعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من المبادئ، من أهمها: تحقيق الاستدامة والتنمية المتوزانة العادلة بين الوحدات المحلية، ودعم التوجه نحو اللامركزية بتمكين وحدات الإدارة المحلية من خلال نقل السلطات والمسئوليات من المستوى المركزي إليها، والسماح لها بالتخطيط لتوفير المرافق والخدمات من خلال أقرب مستوى ممكن لمُتلقي الخدمة، وتحقيق التنسيق بين الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية فى إعداد خططها على المستوى المركزي والمحلي، كما يستهدف القانون توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والدراسات في تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها وإتاحتها للرأي العام .

ويوضح القانون كيفية إعداد الخطط على المستويات المحلية المختلفة؛ فأعطى لكل مستوى (المحافظات، والمراكز، والمدن، والأحياء، والوحدات المحلية القروية) الأحقية في اقتراح الخطط الخاصة به.

كما تضمن القانون آليات التخطيط للمشروعات المشتركة بين الوحدات المحلية؛ فأعطى للوحدات المحلية الأحقية في إعداد مقترحات خطط مشتركة وتعرض على المجالس المحلية لتلك الوحدات لإقرارها، وترسل عن طريق المحافظ المختص إذا كانت الوحدات المحلية في نطاق محافظة واحدة أو عن طريق المحافظين المعنيين إذا كانت تشمل وحدات محلية في نطاق أكثر من محافظة إلى وزارة التنمية المحلية لترسلها بدورها لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتضمينها في الخطة القومية للتنمية المستدامة.

مرفق (٥) : إنتاجية المحافظة من الخضر والفاكهة والثروة الداجنة والثروة الحيوانية

إنتاجية الخضر بمحافظة البحيرة

المحصول	المساحة بالفدان	الإنتاج بالطن	نسبة انتاجية المحافظة لإجمالي الجمهورية
الفراوله	٧,٥ الف	١٢٠ الف طن	٧٠٪
البطاطس	٧٤ الف	٨٤٣ الف طن	٤٥٪
الفاصوليا	٣٠ الف	٢٥ الف طن	٤٦٪
الطماطم	٢٢ الف	٣٥٧ الف طن	١٥٪
الخرشوف	٢٠ الف	١٨٠ الف طن	٨٠٪

المصدر: المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الزراعة، ٢٠٢٣

إنتاجية الفاكهة بمحافظة البحيرة

المحصول	المساحة بالفدان	الإنتاج بالطن	نسبة انتاجية المحافظة لإجمالي الجمهورية
الموالح	٧٩ الف فدان	٦١٨ الف طن	٦٠٪
العنب	٩,٨ الف فدان	٨٧ الف طن	٤٠٪
الجوافه	١٥ الف فدان	١٥٥ الف طن	٧٪
النخيل	٥,٧ الف فدان	١١٥ الف طن	٤٪

المصدر: المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الزراعة، ٢٠٢٣

الثروة الداجنة بمحافظة البحيرة

الثروة الداجنة	عدد المزارع	الطاقة الفعلية (طائر)	الطاقة الإنتاجية من البيض	الطاقة الإنتاجية من اللحوم (طن)	نسبة انتاجية المحافظة لإجمالي الجمهورية
جدود تسمين	٤	٣٩٣٥٧٨	٤٤ مليون	٤٠٠٠	٨٠٪
بيض مائدة	١٣٥	٤٥١٩٥٠٠	٥١٢ مليون	٤٥٠٠	٤٢٪
أمهات تسمين	١٣٧	٧ مليون	٧٠٠ مليون	٧٠٠٠	٥٥٪
أمهات بياض	٨	٣ مليون	٣٠٠ مليون	٣٠٠٠	٦٠٪
التسمين	٤١٥١	١١٠مليون	٠	١٦٥٠٠٠	١٨٪
			اجمـــالي	**١٨٣٥٠٠**	

المصدر: المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الطب البيطري، ٢٠٢٣

الثروة الحيوانية بمحافظة البحيرة

الثروة الحيوانية	عدد المزارع	الطاقة الفعلية (رأس)	الإنتاجية من الألبان (طن)	الإنتاجية من اللحوم (طن)	نسبة انتاجية المحافظة لإجمالي الجمهورية
ألبان	٦٧	٤٥٥ الف	٢٨٠٠ / يوم	٩ الف	٢٨٪
التسمين	٢٩١	٥٠٥ الف	٠	١٤٠ الف	٣٠٪
الأغنام وماعز	٠	٥٠٠ الف	٠	١٥ الف	٨٪
	اجمـــالي			**١٦٤ ألف طن**	

المصدر: المكتب الفني للمحافظ عن مديرية الطب البيطري، ٢٠٢٣

مرفق (٦): نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في إطار المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة البحيرة ٢٠٢٣ بالمقارنة بالمستويات الأممية والقومية

الأهداف	على المستوى الأممي						المستوى القومي			المستوى المحلي			
	المقاصد/ الغايات			المؤشرات			نسبة تغطية المؤشرات على المستوى القومي			نسبة تغطية المؤشرات على المستوى المحلي			
	المرتبطة بالمخرجات	الخاصة بوسائل التنفيذ	إجمالي المقاصد	إجمالي المؤشرات	الخاصة بوسائل التنفيذ	قياس المخرجات والأثر	التقرير الوطني الطوعي ٢٠١٨	التقرير الوطني الطوعي ٢٠٢١		تقارير التوطين ٢٠٢٠	التقرير المحلى الطوعي٢٠٢٣ لمحافظة البحيرة		
							مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات تنموية بخلاف المؤشرات الأممية	الإجمالي
أولاً: محور البشر (الأهداف ١-٢-٣-٤-٥)													
الهدف ١- القضاء على الفقر	٥	٢	٧	١٠	٢	١٢	٢	٥	_	١	٥	_	٥
الهدف ٢- القضاء على الجوع	٥	٣	٨	١٠	٤	١٤	٢	٥		٣	٦	٨	١٤
الهدف ٣- الصحة الجيدة	٩	٤	١٣	٢١	٧	٢٨	٦	٥	٢	٨	١١	١	١٢
الهدف ٤- التعليم الجيد	٧	٣	١٠	٩	٣	١٢	٥	٢	٣	٣	٣	٦	٩
الهدف ٥- المساواة بين الجنسين	٦	٣	٩	١٠	٤	١٤	٥	١	٣	٥	١٤	١	١٥
ثانياً: محور الكوكب (الأهداف ٦-١٢-١٣-١٤-١٥)													
الهدف ٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية	٦	٢	٨	٩	٢	١١	٣	٢	١	٣	٨	٤	١٢
الهدف ١٢- كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	٨	٣	١١	١١	٣	١٣	٢	_	١	_	٤	_	٤
الهدف ١٣- العمل المناخي	٣	٢	٥	٦	٢	٨	١	_	١	_	_	٢	٢
الهدف ١٤- الحياة تحت الماء	٧	٣	١٠	٧	٣	١٠	١	_	١	_	_	_	_
الهدف ١٥- الحياة في البر	٩	٣	١٢	١١	٣	١٤	١	١	_	_	_	٢	٢
ثالثاً: محور الازدهار (الأهداف ٧-٨-٩-١٠-١١)													
الهدف ٧- طاقة نظيفة وأسعار معقولة	٣	٢	٥	٤	٢	٦	٥	٢	١	١	٢	١٢	١٤
الهدف ٨- النمو الاقتصادي والعمل اللائق	١٠	٢	١٢	١٢	٢	١٦	٨	٤		٣	٤	٢	٦
الهدف ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥	٣	٨	٩	٣	١٢	٥	٢	٤	_	١	٢	٣
الهدف ١٠- الحد من عدم المساواة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٣	_	٤	_	_	٣	٣
الهدف ١١- مدن ومجتمعات مستدامة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٨	٤	_	١	١	٤	٥
رابعاً: محور السلام (الهدف ١٦)													
الهدف ١٦- السلام والمؤسسات القوية	١٠	٢	١٢	٢٢	٢	٢٤	١	_	٤	١	٥	_	٥
خامساً: محور الشراكة (الهدف ١٧)													
الهدف ١٧- الشراكة	_	١٩	١٩	_	٢٢	٢٢	_	٦	_	٣	٢	٢	٤
الإجمالي	**١٠٧**	**٦٢**	**١٦٩**	**١٧٣**	**٧٠**	**٢٤٤**	**٥٨**	**٣٩**	**٢٥**	**٣٢**	**٦٦**	**٤٩**	**١١٥**

المصدر : فريق الباحثين بالمحافظة